

جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

# أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية (1990-2013)

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علوم مالية

الأستاذ المشرف:

د. دحو عبد الكريم

من إعداد الطالبة:

- ثليجي مخطارية

السنة الدراسية 2014 - 2015

## إهداء

إلى إلهي وخالقي وبارئي...إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته....ولا تطيب اللحظات إلا بذكره...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه...ولا تطيب الجنة إلا برؤيته.  
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين  
ضياء قلبي ونور صبري، محمد صلوات الله وسلامه عليه  
إلى من كلفه الله بالهبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.....أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك خير ما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...والدي العزيز.  
إلى فضاء المحبة وبحر الحنان، إلى من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى ريجاتي الدنيا وبهجتها جدتي وأمي الغاليتين حفظهما الله.  
إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة إلى الأعمدة التي سأظل أرتكز عليها للصمود إخوتي وأخواتي.  
إلى قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي.  
إلى كل من عرفناهم من قريب أو بعيد.  
إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي.

## الشكر

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل إليه يرجع الأمر كله وهو خير الحاكمين.

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

وقبل أن أمضي قدما أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى الدكتور "دحو عبد الكريم" الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله كل خير.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة الذين كانوا لي خير مرشدين في هذا العمل ومن بينهم "مدني بن شهرة، محمد شريف، بن صوشة ثامر، عمران" على توجيهاتهم ونصائحهم القيمة حول الموضوع.

كما أشكر الأساتذة أعضاء اللجنة لقبولهم أولا مناقشة هذه المذكرة وثانيا للتضحية بجزء من وقتهم لقراءتها وتوضيح النقائص الموجودة فيها شكلا ومضمونا.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد وبأي شكل من الأشكال على إتمام هذا العمل.

عسى الله أن يوفقني لما فيه الخير.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	1-1
26	نظرية كمية النقود بيانيا .	2-1
29	عرض النقود في التحليل الكيتري	3-1
31	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة.	4-1
42	فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى LM.	5-1
43	فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى IS.	6-1
51	أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع.	1-2
81	منحنى تطور الكتلة النقدية في الجزائر من 1990-2013	1-3
83	منحنى تطور مقابلات الكتلة النقدية من 1990-2013.	2-3
86	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من 1974-2013.	3-3
99	تطور حجم الاستثمار وحجم النمو الاقتصادي من 1990-2013.	4-3
100	تطور حجم الكتلة النقدية وحجم النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990-2013.	5-3
102	تطور معدل الفائدة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990-2013	6-3
104	تطور معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990-2013	7-3
106	تطور حجم الائتمان وحجم النمو الاقتصادي من 1990-2013.	8-3
128	السلسلة $Lm_2$ غير مستقرة	9-3
130	السلسلة $Lm_2$ مستقرة.	10-3
131	السلسلة $Lpib$ غير مستقرة	11-3
132	السلسلة $Lpib$ مستقرة.	12-3
133	السلسلة $Lint$ مستقرة	13-3
134	السلسلة $Linf$ غير مستقرة	14-3
135	السلسلة $Linf$ مستقرة.	15-3
136	السلسلة $Linv$ غير مستقرة	16-3

137	السلسلة $Linv$ مستقرة.	17-3
138	السلسلة $LCE$ غير مستقرة	18-3
139	السلسلة $LCE$ مستقرة.	19-3
144	المقارنة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة.	20-3
147	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي .	21-3

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
92	معدلات النمو القطاعية من 1990-2000	1-3
94	مقومات برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	2-3
95	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب.	3-3
96	برنامج توطيد النمو الاقتصادي.	4-3
97	معدلات النمو القطاعية من 2001-2012.	5-3
125	احصائيات كل المتغيرات المعتمدة في الدراسة	6-3
127	نتائج اختبار ديكي فولر على السلسلة $Lm_2$	7-3
129	نتائج اختبار ديكي فولر المطور على سلسلة $Lm_2$	8-3
140	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	9-3
141	تقدير النموذج الخطي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.	10-3
145	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.	11-3
151	نتائج اختبار (Arch)	12-3
152	نتائج طريقة الانحدار التدريجي Stepwise	13-3

## الملخص:

سعت هذه الدراسة في مضمونها إلى صياغة نموذج لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990-2013، أي بعد عملية الإصلاح التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر، وتم الاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي من خلال تطبيق منهجية الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، اعتمادا على خمس متغيرات (العرض النقدي بالمفهوم الواسع، حجم الاستثمار، معدلات التضخم، حجم الائتمان، معدلات الفائدة الحقيقية) لتتوصل في الأخير إلى تقدير نموذجين درس الأول العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع والمتغيرات النقدية للسياسة النقدية كمتغيرات مستقلة، في حين كشف النموذج الثاني عن أهم المتغيرات النقدية التي تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال الانحدار التدريجي، لتتوصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن السياسة النقدية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال المتغيرات التالية وهي (العرض النقدي بالمفهوم الواسع، معدل الفائدة، حجم الائتمان، وحجم الاستثمار) وهذا ما أكدته الدراسات السابقة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، قياس الأثر، الانحدار المتعدد، الانحدار التدريجي.

## Résumé :

Cette étude visait à formuler un modèle sur l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique, à travers une étude empirique sur l'économie Algérienne basée sur des données annuelles pour la période allant de (1990-2013) après le processus de la réforme que la politique monétaire en Algérie a rencontré en appuyant sur les outils de mesure économique par l'application de la méthodologie de la Régression Multiple en se basant sur cinq variables (Masse Monétaire aux sens large, Les Taux D'inflation, la taille d'investissement, La Taille de Crédit, Les Taux D'intérêt réels), pour arriver finalement à deux modèles, Le 1<sup>er</sup> a étudié la relation entre la Croissance économique comme une variable dépendante et les variables monétaires de la politique

monétaire comme variables indépendantes, Au moment où le 2<sup>ème</sup> modèle nous a montré les variables monétaires les plus importantes et leurs effets sur la croissance économique à l'aide de la baisse progressive.

Ce qui nous aide à conclure que la politique monétaire touche la croissance économique à travers (La Masse Monétaire aux sens large, Les Taux D'intérêt réels, La Taille de Crédit, la taille d'investissement), Et cela a été confirmé par des études antérieures.

**Mots Clé:** Politique Monétaire, La Croissance Economique, Les Mesures D'impact, Régression Multiple, à travers La Régression Granduelle.



## محتويات البحث

7	الملخص:
7	Résumé:
9	محتويات البحث

### الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

11	مقدمة الفصل:
12	المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية .
12	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية مراحل تطورها.
14	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.
22	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.
24	المبحث الثاني: السياسة النقدية في ظل النظريات النقدية .
24	المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي .
28	المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظرية الكيترية.
33	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي.
37	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.
37	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية .
41	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية.
44	المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.
47	خاتمة الفصل:

### الفصل الثاني: مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي

49	مقدمة الفصل:
50	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.
50	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واختلافه عن التنمية.
53	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.
54	المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.
56	المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي .
56	المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النظرية الكيترية.

60	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في النظرية النيو كلاسيكية.
63	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة.
65	المبحث الثالث: أبعاد النمو الاقتصادي.
65	المطلب الأول: معايير النمو الاقتصادي.
68	المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.
70	المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي وتحدياته.
72	خاتمة الفصل:

### الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

74	مقدمة الفصل:
75	المبحث الأول: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
75	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر.
87	المطلب الثاني: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.
99	المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.
105	أثر التضخم على النمو الاقتصادي.
109	المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد القياسي.
109	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي.
111	المطلب الثاني: تحليل نموذج الانحدار الخطي.
118	المطلب الثالث: تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.
123	المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي خاص بأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.
123	المطلب الأول: تعيين النموذج وتقدير معلمته.
141	المطلب الثاني: التقسيم الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.
152	المطلب الثالث: الانحدار التدريجي (Stepwise).
155	خاتمة الفصل:
157	خاتمة عامة
163	قائمة المصادر والراجع

الملاحق

مَغْرَمَةٌ عَامَةٌ

## مقدمة عامة

تساهم العلاقات الاقتصادية الدولية في تطوير الاقتصاد العالمي بشكل فعال، لاعتباره أكفئ معيار أو مقياس على مدى قوة وتقدم مختلف دول العالم، ولما كان الأمر كذلك فإن هذه البلدان تسعى مضحية بالنفس والنفيس إلى ضمان حسن سير أمور اقتصادياتها، الأمر الذي يحول على كل منها تكريس سياسات تعمل جاهدة على تحقيق مقتضيات ذلك.

وعلى اختلاف السياسات بين سياسة نقدية وسياسة مالية وسياسة سعر الصرف وغيرها التي تكون في مجموعها ما يعرف بالسياسة الاقتصادية الكلية، إلا أن السياسة النقدية اعتبرت بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها في البنك المركزي، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق الأهداف الذهبية للسياسة الاقتصادية، والمتمثلة في تحقيق استقرار للأسعار والعمالة الكاملة، حفز معدلات النمو وتوازن ميزان المدفوعات.

كما تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ووفرة الائتمان وكلفته، تماشيا مع حاجات المتعاملين الاقتصاديين، نظرا للعلاقة الوثيقة بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة هذا النشاط، وهذا ما يعكس لنا الارتباط الوثيق بين السياسة النقدية والواقع الاقتصادي للبلد.

لذا فمن البديهي أن يكون للسياسة النقدية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال وظائفها العديدة التي تتجسد على سبيل المثال لا الحصر في تجميع المدخرات وتقييم أفضل للاستثمار، حيث أن هذه الوظائف لا بد أن تعود بالنفع على الاقتصاد ووتيرة نموه، وجوهر العلاقة بينهما يكون من خلال تحرير القطاع المالي وتحرير سعر الفائدة والائتمان الموجه، وخفض نسب الاحتياطي القانوني واستعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

ونظرا للتطورات العالمية الراهنة، والتي من أبرزها الانفتاح الاقتصادي، فإن الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى مواكبة هذه الموجة من التحول الاقتصادي وتحاول أن تجد لها مكانة في الاقتصاد العالمي.

## مقدمة عامة

وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع الجوانب الاقتصادية، سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة (الإصلاحات الذاتية)، أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية.

لتعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم مع صدور قانون القرض والنقد سنة 1990، وترسخت أكثر كأداة هامة من أدوات الطلب الكلي مع بدء الاتفاقيات مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، بغية الانتقال من اقتصاد موجه إلى نظام اقتصاد السوق، ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنقدي على وجه الخصوص، لتعتمد الحكومة مع بداية الألفية الثالثة على سياسة نقدية توسعية كمرحلة جديدة تماشياً مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، بهدف تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أما السلطات العامة في الجزائر.

### إشكالية البحث:

من خلال العرض السابق يتجلى لنا بلورة إشكالية البحث في السؤال الجوهرى التالي:

-بماذا تؤثر السياسة النقدية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي؟

-إلى جانب هذه الإشكالية العامة، ومن أجل تحقيق الغاية المحددة سالفا للبحث محل الدراسة فقد

حصرنا الموضوع في التساؤلات التالية:

-في ماذا تتمثل أساسيات السياسة النقدية وأدواتها؟ وما هي أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لها؟

-ما مفهوم النمو الاقتصادي؟ وما مدى اختلافه عن التنمية الاقتصادية؟ وفيما تكمن أهم النماذج

المفسرة له؟

-إلى أي مدى يمكن للسياسة النقدية أن تساهم من خلال متغيراتها النقدية في التأثير على النمو

الاقتصادي؟ أو بعبارة أخرى.بماذا تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي؟

### فرضيات البحث:

كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

-لزيادة من معدلات النمو الاقتصادي يجب إتباع السياسة النقدية باعتبارها كافية لوحدها.

-توجد علاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر غير معنوية إحصائيا.

-لا تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

### أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختياري لهذا الموضوع إلى مجموعة من المبررات يمكن إبرازها في ما يلي:

-الدور الريادي الذي تؤديه السياسة النقدية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي قصد السماح

لآليات السوق أن تؤدي دورها في الحياة الاقتصادية .

-أن النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.

-الحرص على دراسة السياسة النقدية نظرا لمكانتها في اقتصاد أي بلد، واقتصاد الجزائر مثال على

ذلك، وتحديد أثرها على الاقتصاد.

-سعي الجزائر إلى تحقيق معدلات نمو معتبرة من خلال برامج تنموية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

-إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع، خاصة تلك التي تتعلق بالجزائر.

### أهمية البحث:

إن مسار السياسة النقدية للدولة قد عرف إما التناقض أو التأخير في علاج الاختلالات التي تمس

الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي، كما أن نمط النمو المتبع من طرف الجزائر باعتبارها من

الدول النامية لم يؤتي ثماره رغم الإصلاحات والتعديلات الهيكلية ، وآل في معظم الأحيان إلى الأزمة ،

كما حدث ذلك للجزائر في فترة 1986 بعد انهيار أسعار النفط وأزمة 1994 إلى 1998 ويرجع

## مقدمة عامة

ذلك أن موضوع السياسة النقدية لا يحظى بتراكم بحثي وعلمي كبيرين ، وخاصة في المكتبة الجزائرية نظرا للحواجز التعسفية بين الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولا تزال الجزائر تشق معركة من أجل النمو التي مضى عليها أكثر من أربعين سنة ورغم تسجيلها بعض الإنجازات الإيجابية في قطاع أو بعض القطاعات الاقتصادية ، فلا تزال هناك العديد من الاختلالات التي تقف في وجه النمو الاقتصادي، لذا فإنه من الأهمية تسليط الضوء على دور السياسة النقدية، في تحقيقها لهذا الهدف وكشف أماكن النقص وبؤر العثرات فيها، وتصحيح الانحرافات فيها.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة:

-التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

-استعراض خصائص الاقتصاد الجزائري ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي تعرض لها، للكشف عن مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة للزيادة في معدلاته.

-معرفة أين وصلت الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية في إطار السياسة النقدية للرفع من النمو الاقتصادي.

-دراسة العلاقة الدالية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من خلال الدراسة القياسية بغية معرفة مدى مساهمة متغيراتها النقدية في الزيادة من النمو الاقتصادي.

### حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

-الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

-الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية 2013 لأن الاقتصاد الجزائري عرف سياسة نقدية واضحة المعالم ابتداء من سنة 1990 الموافقة لصدور قانون النقد والقرض 10/90، إضافة إلى سلسلة الإصلاحات الاقتصادية بمعية مؤسسات التمويل الدولية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة.

### المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في المعالجة النظرية لموضوع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وعند تناول الدراسة التاريخية لموضوع البحث سواء تعلق الأمر بتطور الاقتصاد الجزائري أو بتطور السياسة النقدية كما تم استخدام الأسلوب الاستنباطي عند القيام بتحليل المعطيات الاقتصادية في الجانب التطبيقي من البحث المتعلق بالكتلة النقدية ومقابلاتها، وتطور النمو الاقتصادي والقطاعات المتعلقة به بالجزائر والاعتماد على الإحصائيات الرسمية والدولية.

بالإضافة إلى استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، من خلال تطبيق النماذج القياسية، التعرف، التقدير، الاختبار باستعمال برامج معلوماتية تتماشى وطبيعة الموضوع وسيتم الاستعانة ببرنامجي (Eviews7.EXCEL) لتقدير النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

### الدراسات السابقة:

بناء على المسح المكتبي الذي أجري خلال دراسة هذا الموضوع والبحث فيه وجدنا ندرة الدراسات والبحوث التي حملت نفس المقاربة لموضوع بحثنا المقترح الذي يهدف إلى معرفة أهم متغيرات السياسة النقدية التي من خلالها يتم التأثير على النمو الاقتصادي، حيث تمت الإشارة إلى أهم هذه الدراسات والأبحاث كما يلي:



## مقدمة عامة

- وفي دراسة قام بها محمد صالح جمعة سنة 2000 من خلال أطروحة دكتوراه بعنوان "السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي"، والنتيجة التي تم التوصل إليها هي أن أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي هي الكتلة النقدية والتضخم (في سوريا).

- دراسة قويدر معيزي 2008: أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر بعنوان "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2005)"، ركز الباحث خلالها على مدى مساهمة السياسة النقدية بالجزائر في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي والتوازن النقدي، وأهم ما خلص إليه أن السياسة النقدية تعتبر إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على متغيرات النشاط من إنتاج واستثمار ودخل، ويتطلب نجاحها دراية واسعة بأدواتها وإجراءاتها حيث إذا أحسنت السلطة النقدية تطبيق أدواتها شريطة توفر البيئة الاقتصادية المناسبة وأن فعاليتها ستكون معتبرة في نقل الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة التوازن والاستقرار، أما في الجزائر فإن التوازن والاستقرار ارتبط عكسيا بأسعار المحروقات خلال فترة الدراسة.

- دراسة بناني فتيحة 2008: مذكرة ماجستير في جامعة الجزائر بعنوان "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)"، ركزت الباحثة خلالها على دراسة أثر السياسة النقدية (التضخم) على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة ضخ الكتلة النقدية يمكن من يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي، وبالتالي النمو الاقتصادي، وهذا ما يولد ضغوطا تضخمية تؤثر سلبا على الادخار والاستثمار وبالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي، لتتوصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقة التي تربط السياسة النقدية (التضخم) بالنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية.

- دراسة بن دين محمد أمين 2009: مذكرة ماجستير في جامعة الجزائر بعنوان "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2009)"، ركز الباحث خلالها على مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التطرق للدور الذي لعبته السياسة النقدية في إعادة التوازن لمختلف مؤشرات التوازن الاقتصادي مع عرض مختلف أهدافها وأدواتها في الجزائر، وانعكاسات الإصلاحات النقدية على مختلف التوازنات النقدية والاقتصادية الكلية، ليتوصل

## مقدمة عامة

في الأخير إلى أن السياسة النقدية أصبحت أداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية التي احتلت الصدارة على طول فترة (2001-2009)، وجعلها تتماشى ومتطلبات برنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي.

-دراسة (عودة، 1991) بعنوان "السياسة النقدية في الأردن" خلال الفترة (1970-1988) مفهومها وأدواتها وأثرها على النمو الاقتصادي" حيث تناولت الدراسة مدى اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، واستخدم الباحث عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع (M1, M2) لتمثيل السياسة النقدية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نوعين من الأدوات الكمية والأدوات الاختيارية، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أثر عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع (M1, M2) خلال فترة الدراسة كان أكبر وأسرع وأكثر قدرة على التنبؤ بالتغيرات على الناتج القومي الإجمالي. كما توصلت الدراسة بأن اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (خلال فترة الدراسة) كان ضعيفا بسبب جمود السوق المالي وهيكل القطاع المالي وعدم التوازن الاقتصادي، وإلى وجود علاقة ضعيفة بين السياسة النقدية وحجم الائتمان المصرفي، وقد عزت ذلك إلى السيولة النقدية المرتفعة لدى البنوك التجارية.

-دراسة لحول عبد القادر 2006: ملتقى وطني حول "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2006)"، ركز الباحث على تتبع مسار كل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغير التوجه الاقتصادي من خلال دراسة قياسية بين متغيرين السياسة النقدية ممثلة بحجم الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي ممثل بالناتج الداخلي الخام، ليتوصل إلى أن الكتلة النقدية تساهم مساهمة ضئيلة نوعا ما في حدوث النمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أنها محسوسة بالمقارنة مع مساهمة مداخيل النفط في ارتفاع ذلك المعدل.

### صعوبات البحث:

واجهنا أثناء إعداد هذا البحث الصعوبات التالية:

-تشعب الموضوع وشموله على عدة عناصر مترابطة الأمر الذي حتم علي عدم التطرق إلى بعضها

رغم أهميتها.

## مقدمة عامة

-ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع، وصعوبة الحصول عليها، خاصة تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

-عدم تجانس الإحصائيات (معدلات التضخم، معدلات الفائدة، معدلات نمو القطاعات) قطاع الزراعة-قطاع الصناعة-قطاع الخدمات-قطاع البناء والأشغال العمومية-قطاع المحروقات) وتضاربها من مصدر لآخر بالإضافة إلى صعوبة الحصول على إحصائيات كل المتغيرات (الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، معدلات التضخم، معدلات الفائدة، حجم الاستثمار الأجنبي) المتعلقة بالسنوات الأخيرة (2014-2015).

### خطة البحث:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول بحيث كان الفصلين الأول والثاني نظريين والأخير تطبيقي، سبقتهم مقدمة عامة وهي عبارة عن تمهيد للموضوع. قدمنا في الفصل الأول موضوع دراسة الإطار النظري للسياسة النقدية الذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث من خلال إبراز مفهوم السياسة النقدية ومختلف المراحل التي مرت بها وكذا منظور المدارس الاقتصادية لها، ومن ثم الأهداف الأولية والوسطية والنهائية التي تسعى لها، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التي تربطها بالسياسة المالية.

أما الفصل الثاني المتعلق بمفهوم النمو الاقتصادي وأبعاده تم تقسيمه كذلك إلى ثلاث مباحث حيث تم التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي واختلافه عن التنمية، ثم عرض أهم النظريات والنماذج المفسرة له، ليتم أخيراً الكشف عن مقاييس وقياس النمو وأهم التحديات التي تواجهه.

أما فيما يخص الفصل الثالث الذي هو جوهر موضوعنا فخصصناه لدراسة النمذجة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، بحيث تم التطرق إلى تحليل مسار كل من النمو الاقتصادي والسياسة النقدية في الجزائر، ليتم بعدها التطرق إلى الإطار النظري للاقتصاد

## مقدمة عامة

---

القياسي، وفي الأخير تمت صياغة النموذج القياسي وتقديره واختبار مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والاقتصادية.

وفي الأخير تم ختام هذا البحث بعرض لأهم النتائج المتوصل إليها، وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات التي نراها مناسبة.

# الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

### مقدمة الفصل:

لعبت السياسة النقدية دورا بارزا في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تتصدر الاقتصاديات الكلية لعدة عقود، حتى ظهرت النظرية الكيترية في الاقتصاد عقب انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي هيأت الظروف لإزاحة فكر المدرسة الكلاسيكية عن صدارة الفكر الاقتصادي في المستويين الأكاديمي والتطبيقي لتحتل مكان الصدارة للنظرية الاقتصادية الكيترية، والتي تؤمن أن السياسة المالية تعد أكثر فعالية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقد الثلاثينيات والأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات، حيث برز تفاقم العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في ظل تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، والتطور العلمي، وأساليب الإنتاج، إلى جانب إهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة الاقتصاد، فأسهم كل ذلك في تهيئة الظروف لتوجيه النقد للسياسة الاقتصادية المنبثقة من النظرية الاقتصادية الكيترية، والدعوة للتحويل إلى فكر المدرسة النقدية الحديثة، وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات - مرة أخرى - مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تحتل مكانة هامة، إلى جانب استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر عليها عند تصميمهما برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ( برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) في معظم الدول النامية، قد جعل منها محور السياسة الاقتصادية الكلية وبالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم. وبناء على ما سبق فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

-المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية.

-المبحث الثاني: السياسة النقدية في ظل أهم النظريات الاقتصادية.

-المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.

## المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية .

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، والتي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية، وأيضا لحماية العملات الوطنية من التدهور، ولتحقيق النمو القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية مراحل تطورها.

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها، والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور والأحداث الاقتصادية، وفي هذا المطلب سوف نتعرض لتعريف السياسة النقدية أولا، ومراحل تطورها ثانيا.

#### أولا: تعريف السياسة النقدية.

عرفت السياسة النقدية بأنها " عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بحيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

كما عرفت السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

كما تعرف أيضا " بأنها تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود - دخل"<sup>(3)</sup>.

1 محمد ضيف الله القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ( نظرية تحليلية - قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ص 18.

2 مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، بسكرة، الجزائر، 29-30 ديسمبر 2004، ص 1.

3مفتاح صالح، المرجع السابق ذكره، ص 2.

و يمكن أن نستخلص من هذه التعاريف تعريفاً شاملاً للسياسة النقدية " وهي سياسة من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازاً للتأثير على حالة الاقتصاد باستعمال مجموعة من الوسائل التي يتبناها البنك المركزي من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي ومن ثم تحقيق النمو<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: مراحل تطور السياسة النقدية :

إن السياسة النقدية تتأثر بالظروف والوقائع لذا فهي تتغير وتتطور من فترة زمنية إلى أخرى، ومن فكر اقتصادي إلى آخر، ويمكن أن تقسم مراحل تطور السياسة النقدية إلى أربعة مراحل وهي :

● المرحلة الأولى : في بداية القرن العشرين تميزت النظرة للسياسة النقدية بالحيادية أي لا أثر لها في الحياة الاقتصادية، ومع تطور الفكر الاقتصادي ظهرت أهمية السياسة النقدية كونها هدفت إلى حماية قيم العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار، من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، ودعم مساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها<sup>(2)</sup>.

● المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكيترية إثر الأزمة العالمية 1929، حيث بدأ كيتر يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة، وهكذا بدا له أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور كبير للدولة للتدخل إلى الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كيتر نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكل في كفاءة تلاءم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم، مما أدى إلى عجز أدوات السياسة المالية في علاج الاختلالات<sup>(3)</sup>.

1 أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسين، السياسة النقدية والبعث الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39.

2 وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص 193.

3 عيجولي خالد، الملتقى العلمي الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20 - 21 أكتوبر 2009، عنوان المداخلة: فعالية تخصيص أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية للحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ص 8.



• المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي عاد الاهتمام فيها بالسياسة النقدية خلال الفترة ( 1951-1955 ) ، حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم ، الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدائها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق ، لأن الحكومات بعد الحرب العالمية لم تستطع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات ، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي<sup>(1)</sup> .

• المرحلة الرابعة : اشتد الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة " والتر هيلر" الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبررات، استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى فكلاهما أصل ولا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>(2)</sup> .

#### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

تسطر الحكومة المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها إلى تحقيق الإستراتيجية المتوخاة من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة، وتتمثل هذه الأهداف في الأهداف الأولية، الوسيطة والنهائية.

##### 1-الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية كإستراتيجية للسياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية، باعتبارها صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات.

1 محمد ضيف الله القطايري ، مرجع سبق ذكره، ص ، 20.

2 مفتاح صالح، مداخلة بعنوان " السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى" ، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

### 1-1 مجمعات الاحتياطات النقدية:

تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية، احتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات غير المقترضة، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية، التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الاحتياطات الإلزامية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإلزامية لدى البنك المركزي، والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة<sup>(1)</sup>.

وفيما يخص المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة، فيبقى الجدل قائما نظرا لأن هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير فقط، وكذا بمدى تحكم السلطات النقدية في المجاميع المذكورة.

### 1-2 ظروف سوق النقد:

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصد البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك رقابة قوية، ونعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.

فيما يخص الاحتياطات الحرة، فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الإقراض حيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة عندما تكون الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس<sup>(2)</sup>.

1 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص 124.

2 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 125.

وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزينة والأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء الممتازين، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

### 2- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

و تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية. ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي<sup>(1)</sup>:

-وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

-إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

و تتمثل هذه الأهداف في:

### 2-1 مستوى معدل الفائدة كهدف للسياسة النقدية:

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، إلى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال، وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبياً، تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:

-المعدلات الرئيسية: هي المعدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي، وتستند

إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

1 <http://www.odabasham.net/show.php?sid=77372> .

-معدلات السوق النقدية: يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل والقابلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.

-معدلات التوظيف في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.

-المعدلات المدينة وهي التي تطبق على القروض الممنوحة<sup>(1)</sup>.

### 2-2 سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى:

يعتبر سعر صرف النقد مؤشر هام على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات<sup>(2)</sup>، لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو<sup>(3)</sup>.

لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار سعر صرف عملاتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات تصعب السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

### 2-3 المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق<sup>(4)</sup>.

1 <http://www.startimes.com/?t=28096575>

2 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 75.

3 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

4 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

حيث أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج، يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وذلك لعدة مزايا أهمها<sup>(1)</sup> :

-تفادي حدوث استقرار من جانب عرض النقود.

-التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي.

-ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد، وكذا درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات<sup>(2)</sup> .

وتتكون المجمعات النقدية عموما من  $M_1$ ،  $M_2$ ،  $M_3$ ،  $L$ ، حيث:

$M_1$ : النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.

$M_2$ : الودائع الادخارية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقد التعاونية + الودائع الزمنية لفترة قصيرة +  $M_1$ .

$M_3$ : اليورو والدولار + اتفاقية إعادة الشراء + الودائع الزمنية طويلة الأجل +  $M_2$ .

$L$ : القبولات البنكية + سندات التوفير + الأوراق التجارية + أذونات الخزينة قصيرة الأجل +  $M_3$ .

والمشكل الذي يبقى مطروحا هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة، وبدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن المجموع النقدي الموسع  $M_3$  هو الذي أصبح يجذب البنوك المركزية في كل من الدول المتقدمة والنامية.

1 صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

2 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

### 3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية، التي تؤثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية، تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

#### 3-1 الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار المحلية:

أي المحافظة على معدل تضخم منخفض ويعتبر الهدف أقل وضوحاً من هدف تحقيق العمالة الكاملة، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيلاً أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى، ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة مرتفع وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض، وعلى ذلك فإن تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمراً صعباً، ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار، بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

#### 3-2 العمالة الكاملة (محرابة البطالة):

بما أن الاستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المحصل عليها، فإذا لتحسين وضع مستوى معيشة الأفراد فإنه لا بد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن، أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل<sup>(2)</sup>، فالمعدلات العالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل، وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، وتعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمشروعات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على

1 السيد متولى عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 195-196.

2 عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص 12.

الأيدي العاملة، ويرجع اهتمام الحكومات بجل مشكل البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي، حيث يشعر العاطلون بفشلهم وعدم أهميتهم في المجتمع، كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

### 3-3 تحسين ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين والبلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة<sup>(2)</sup>.

بغية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، حيث أن رفع سعر إعادة الخصم يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان، والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات<sup>(3)</sup>.

### 3-4 تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:

إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل، وهذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

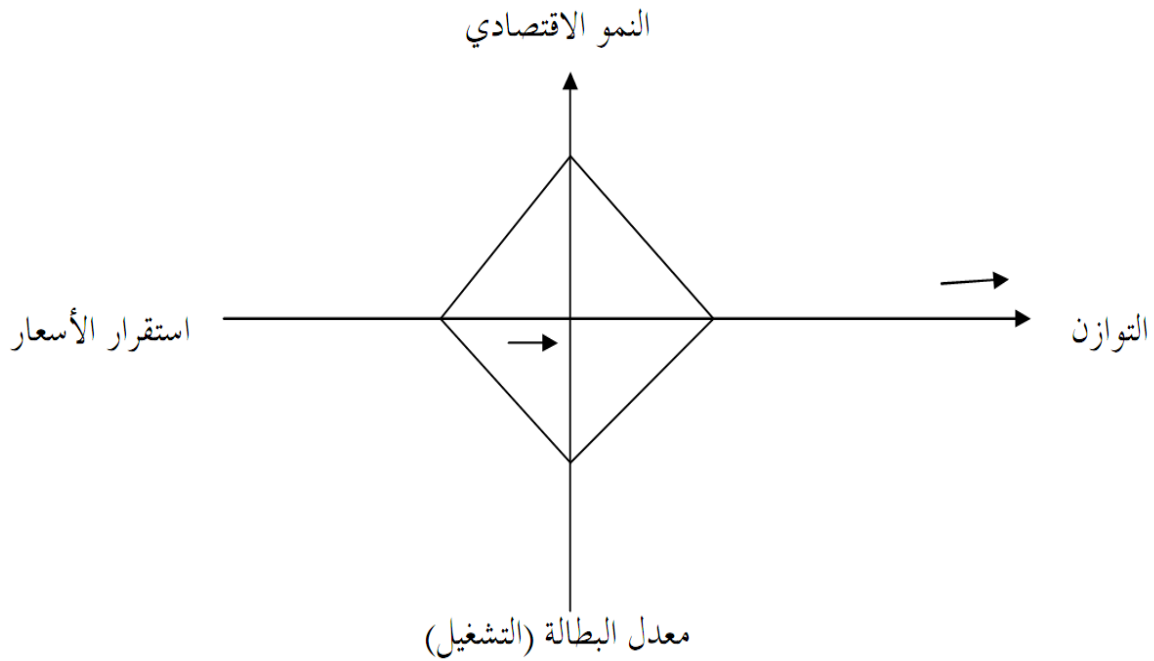
1 محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3 محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وتحقق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالاً أمثل، من خلال زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل والنتائج القومي وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تخدم النظام الاقتصادي بزيادة معدلات نموها<sup>(1)</sup>.

الشكل (1-1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 34.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن، غير أنه هناك مشكلة تواجه مخططتي وواضعي السياسة الاقتصادية تتعلق بتصادم أهداف السياسة النقدية، حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف يرافقه ابتعاد عن الآخر، رغم أنه مبدئياً لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، فالتعارض يكون بين التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، أيضاً بين البطالة والتضخم، وكذلك بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، لذا من المهم لواقع السياسة

1 جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني دراسة مقارنة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص 91-92.



النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب للسياسة النقدية، أي تحديد الهدف واختياره بشكل دقيق بما يخدم الأوضاع الاقتصادية.

### المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

هل ينبغي استخدام السياسة النقدية أم السياسة المالية؟ إنه السؤال الذي أثار نقاشاً طويلاً بين كل من أنصار السياستين، لينتج أن لكل سياسة أهدافها، ويبقى الغموض يشوب ناحية ممارسة السياستين لتأثيرات واحدة بهدف تحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداهما موازنة وأداة علاجية للأخرى؟

إن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتم بسياسة نقدية محايدة ومضادة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض إعادة الخصم، وبالعكس أيضاً إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن ترفع معدل إعادة الخصم، إلا أنها سياسة بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها وعليه فإن:

-الانتقاد يوجه إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني توجيه اللوم إلى السياستين وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى.

-يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض.

-عندما لا يكون العمل للسياستين واحد وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقاً مخالفاً ومستقلاً، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى.

-لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية.

-أظهرت التجارب العملية، أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية، لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معا للخروج من هذه الأزمة<sup>(1)</sup>.

---

1 وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص 211.

## المبحث الثاني: السياسة النقدية في ظل النظريات النقدية

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية النمو، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، حيث كان ذلك من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية منها المدرسة الكلاسيكية ثم الكيترية ثم المدرسة النقدية المعاصرة.

### المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي .

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل، وهي بمتزلة ستار يخفي وراءه العمليات المتبقية في الاقتصاد القومي، وأسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار والاكنتاز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسود التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات الحقيقية (قانون ساي)، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية والعوامل النقدية أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن التغير في كمية عرض النقود يؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود، وبالتالي فإنه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود .

وإن جدلا قد دار بين الاقتصاديين الكلاسيك يمثلهم "Marshall et Pigum" و"روبينسون" وغيرهم، على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار،

كذلك أكدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغيرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل وسعر الفائدة<sup>(1)</sup>.

سعى منهم لتوضيح هذا الموقف النظري، اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أو التعامل ليفشر والتي صيغت على النحو التالي:

$$M.V = P.T$$

إذ أن: M: كمية النقود في التداول (نقود قانونية + نقود مصرفية).

V: سرعة دوران النقود كجزء من الصفقات.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم الصفقات التي تجري في زمن ما.

وطالما يفترض الكلاسيكيون أن الدخل دائما يكون عند مستوى الاستخدام التام، لذلك فإن (T) تعتبر ثابتة في الأمد القصير.

(V) ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى (M, P, T)، لأنها تعتمد على عوامل فنية، وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة (1) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر، كالاتي<sup>(2)</sup>:

$$P = MV / T \dots \dots (2)$$

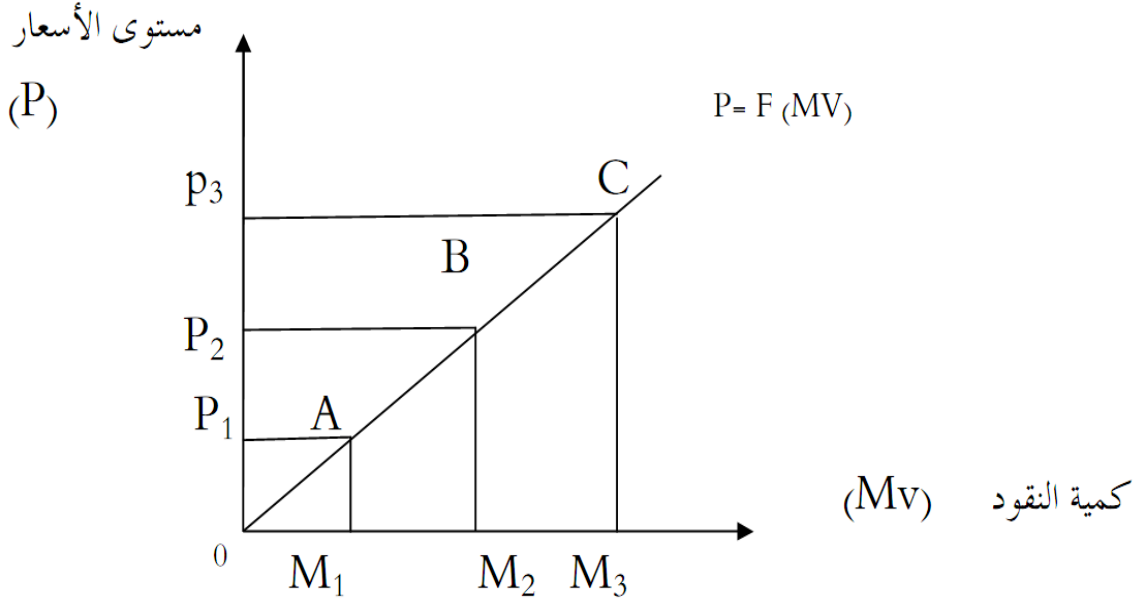
يتضح من المعادلة (2) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من (T, V).

1 عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 25-29.

2 ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 328 - 329.

ويمكن التعبير بيانيا عن كمية النقود في الشكل التالي:

الشكل (1-2): نظرية كمية النقود بيانيا.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 329.

يشير الشكل إلى ارتفاع مستوى السعر من  $(P_1)$  إلى  $(P_3)$  عند زيادة كمية النقود من  $M_1$

إلى  $M_3$  أي أن زيادة كمية النقود بنسبة  $\frac{M_3 - M_1}{M_1}$  يساوي مستوى ارتفاع السعر بنسبة

$\frac{P_3 - P_1}{P_1}$  ، كما أن انخفاض كمية النقود بنسبة  $\frac{M_2 - M_1}{M_1}$  يساوي انخفاض مستوى السعر

بنسبة  $\frac{P_2 - P_1}{P_1}$  (1).

بعد عدة سنوات أخذت هذه المعادلة صيغا كلاسيكية متطورة في جامعة كامبردج على يد كل

من "آرثر بيجو" و"ألفريد مارشال" تجلت في تغيرات هامة في شكل المعادلة ومضمونها لتصبح أكثر

تعبيرا عن تابع الطلب على النقد في صيغتها الأخيرة  $\frac{M}{P} = KY$

1 ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 329.

حيث أن  $K$  نسبة من الدخل التي تدخل في حيازة الأشخاص الاقتصاديين تحت شكل نقدي تلبية لمتطلبات المبادلة والحيطرة، يفسر تحليل "مارشال" بوضوح أن معادلة كامبردج هي شرط توازن مفترض بالقيم الحقيقية بين عرض النقد والطلب عليه، وهذه القراءة المعاصرة للمعادلة الكمية بمنظور السوق النقدية دون الإخلال بالطبع بمفهوم سرعة دوران النقد، ويعد الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية سواء بالنسبة "لمارشال" أو "بيجو"، مرجحاً لوظيفة النقد كوسيط في المبادلات مع غياب وظيفته كحافظ للقيمة<sup>(1)</sup>.

وخلال هذه المدة التي طور فيها الكلاسيك نظريتهم وجدوا أن الناتج الإجمالي الحقيقي  $Y$  لا يتغير طالما أن الموارد الاقتصادية محددة وأن الاقتصاد يتسم بالتوظيف الكامل للموارد، بمعنى أن حجم الإنتاج لا يمكن تغييره خلال المدى القصير، مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود، ثم إنهم افترضوا ثبات  $V$  لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيراً مثل أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة والتضخم المتوقع والمستوى العام للأسعار ودورة الأعمال والاتجاه السياسي والاقتصادي للبلد، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة النقدية إن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه لأن النقود لحد هذه الحقبة من الزمن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية السياسة النقدية من خلال مدة الكلاسيك فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها<sup>(2)</sup>.

1 موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية "مفهوم النقد والطلب عليه"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص 27.

2 عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظرية الكيترية.

في كتابه الشهير عن النظرية العامة قدم كيتز نظرية حول الطلب على النقود والتي عرفت بنظرية تفضيل السيولة، لقد حاول كيتز التركيز على أهمية سعر الفائدة حيث أنه كان ينتمي وقت كتابته لنظريته إلى مدرسة كامبردج وفي نفس الوقت أهمل كيتز دور سرعة دوران النقود التي اهتمت بها نظرية فيشر، ولقد تساءل أيضا كيتز مباشرة عن الدوافع التي تقف وراء طلب الأفراد على النقود ورغبتهم في الاحتفاظ بها<sup>(1)</sup>، ففرض على أن حجم الإنتاج ثابت وأن الأسعار العامة لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة وأكد على أن الدخل القومي يمكن أن يتحدد عند مستوى دون مستوى التشغيل الكامل<sup>(2)</sup>.

ومن أهم الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكيترية في تفسيرها للسياسة النقدية ما يلي<sup>(3)</sup>:

-تحليل نقدي لا يمكن فيه الفصل بين الاقتصاد النقدي وبين الاقتصاد العيني فيعبر عن القيم العينية

بقيم نقدية.

-اهتم كيتز بدراسة الطلب على النقود باعتبارها مخزونا للثروة وليس كوسيلة للتبادل كما فعل

الكلاسيك.

-النظرية الكيترية أول نظرية تهتم بالمسائل الكلية ولم تعط اهتماما للجزئيات.

-اهتم كيتز بفكرة الطلب الفعال لتفسير عدم التوازن، وقد أرجع تفشي البطالة إلى نقص الطلب

الفعال الذي يحدد مستوى التشغيل وكمية السلع المنتجة.

-عرض النقود عند كيتز متعلق بموقف السلطة النقدية ولذلك يتحدد من طرفها ولا يتوقف على

سعر الفائدة.

1 أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص 153.

2 زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 24.

3 معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

- ضرورة تدخل الدولة لعلاج الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد وإعادةه إلى حالة التوازن والاستقرار.

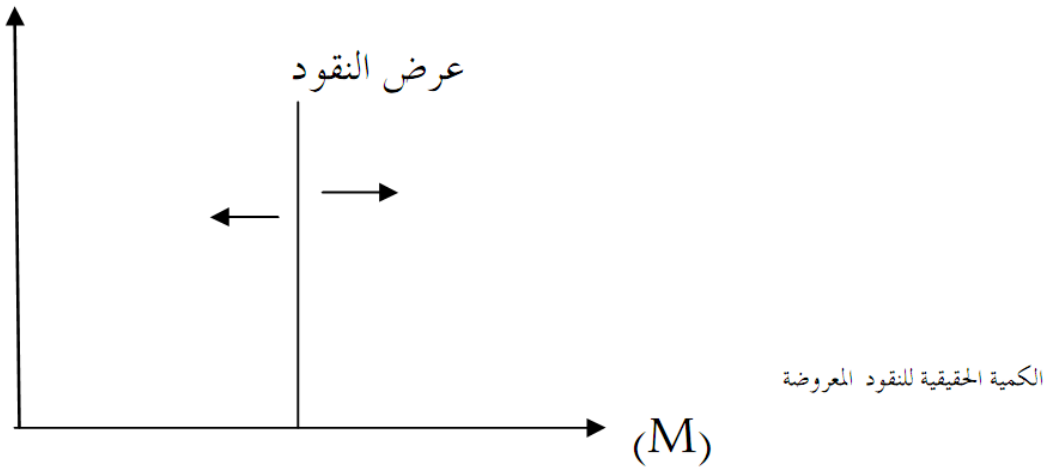
أولاً: عرض النقود عند كيتز.

في التحليل الكيتزي يتحدد سعر فائدة التوازن عن طريق استعمال تحليل العرض والطلب على النقود، ومثلما هو في التحليل الكلاسيكي فإن عرض النقود الكلي  $M_0$  عند كيتز يكون محددًا خارجيًا من طرف السلطات النقدية، كما أن عرض الأرصدة الحقيقية  $\frac{M_0}{P}$  يكون مستقل تمامًا عن معدل الفائدة، ويمكن بيان عرض النقود عند كيتز من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (1-3): عرض النقود في التحليل الكيتزي.

معدل الفائدة

(i)



المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 262.

حيث أنه كل زيادة في عرض الأرصدة النقدية الحقيقية يترجم بانتقال موازي نحو اليمين لمنحنى عرض النقود، وبالمقابل كل انخفاض في هذا العرض يؤدي إلى انتقال المنحنى نحو الشمال، في كلتا الحالتين لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة.



ثانيا: الطلب على النقود عند كيتز.

ولقد جاء تفسير كيتز أكثر تحديدا من المدرسة الكلاسيكية حيث أنه حدد ثلاث دوافع أساسية للطلب على النقود، من شأنها دفع الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بالأرصدة النقدية وهي<sup>(1)</sup>:

-**الطلب على النقود للمعاملات:** يرى كيتز أن الأفراد يقبلون على حيازة النقود كوسيط للتبادل بغرض إتمام معاملاتهم التجارية والدورية، واعتبر كيتز أن هذا الجزء من الطلب على النقود يتحدد بمستوى معاملات الأفراد، والذي يعتمد بدوره على مستوى الدخل النقدي، إن الطلب على النقود بدافع المعاملات ناتج عن عدم التزامن بين المدفوعات وتسلم الدخل، ومن ثم فقد اعتبر كيتز أن الطلب على النقود للمعاملات دالة موجبة في الدخل النقدي<sup>(2)</sup>.

-**الطلب على النقود للاحتياط:** أضاف كيتز دافع الاحتياط الذي يتمثل في الاحتفاظ بالسيولة النقدية (الأرصدة النقدية السائلة)، بشكل احتياطي لمواجهة مدفوعات مستقبلية مجهولة (حالة اللاحقين)، لكنها متوقعة لبعض الحالات، فبالنسبة للأفراد (الأمراض، الحوادث...)، وبالنسبة لأصحاب الأعمال (كوارث، حوادث، ضرائب...) <sup>(3)</sup>.

-**الطلب على النقود للمضاربة:** يعتبر هذا الدافع ما يميز التحليل الكيتزي، حيث أنه إضافة إلى قيام الأفراد بالاحتفاظ بالنقود لحاجتهم إليها لأغراض المعاملات والاحتياط، فقد اعتبر كيتز أيضا أن الأفراد يقومون بالاحتفاظ بمقدار آخر من النقود لأغراض المضاربة، والمقصود بدافع المضاربة هنا هو قيام الأفراد بطلب النقود بهدف استخدامها في شراء وبيع السندات، من أجل الحصول على أرباح من خلال المضاربة على الاتجاهات المستقبلية لأسعار الفائدة<sup>(4)</sup>.

1 أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 154.

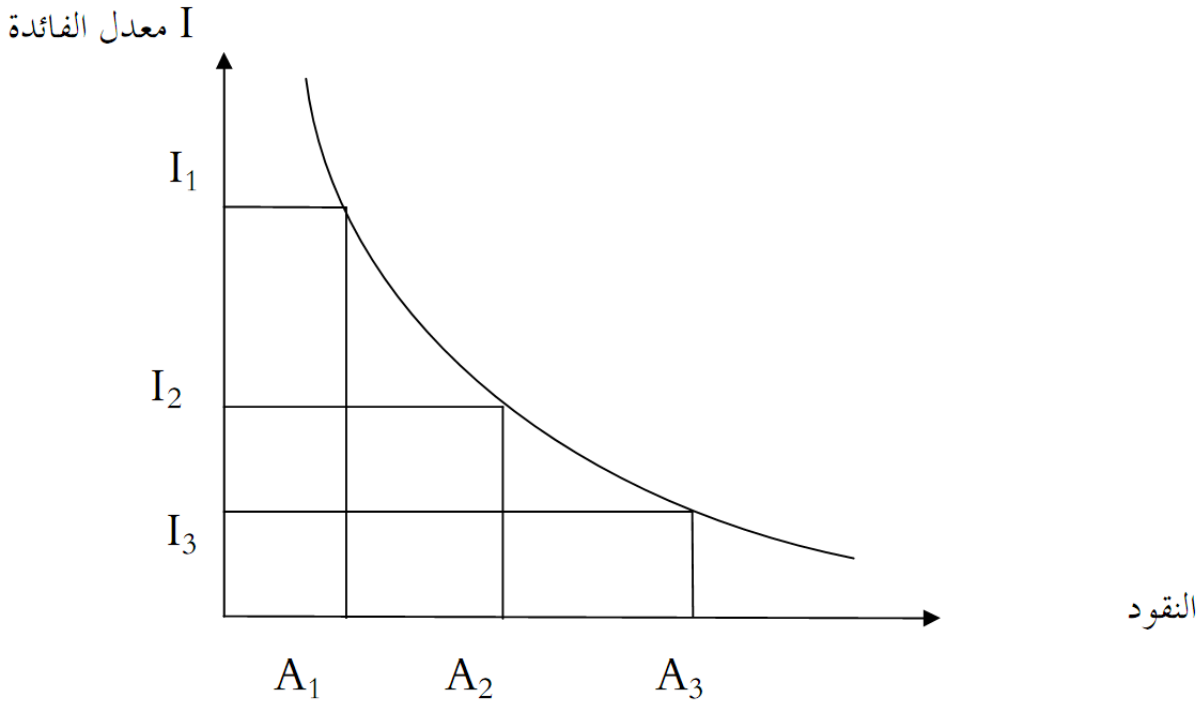
2 نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف - دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف - الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 57.

3 عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي - مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 287.

4 محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 278.

يعتبر دافع المضاربة ذو أهمية بالغة بالنسبة للتحليل الكيترزي لأنه يسمح باستنتاج العلاقة ما بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة، فمن التحليل السابق لدافع المضاربة يمكن استنتاج أنه كلما كانت معدلات الفائدة مرتفعة وبالتالي زاد احتمال انخفاضها في المستقبل، كلما يفضل السماسرة التخلي عن السيولة من أجل الأوراق المالية وبالعكس كلما كانت معدلات الفائدة منخفضة، بالتالي زاد احتمال ارتفاعها في المستقبل، كلما يفضل السماسرة الاحتفاظ بالسيولة النقدية<sup>(1)</sup>، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (1-4): منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة.



المصدر: ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

يشير المنحنى في الشكل إلى العلاقة بين كمية النقود التي يرغب المضاربون الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة وأسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية، فعند سعر فائدة مرتفع  $I_1$  ينخفض حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة، وبالعكس يرتفع حجم هذه الأرصدة لدى المضاربين عند مستوى سعر فائدة منخفض  $I_3$  حيث يرتفع حجم هذه الأرصدة عند مستوى  $A_3$  واستنادا إلى هذا

1 محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي العمق - الجزء الأول - دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 90-91.

التحليل يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى دفع المضاربين نحو الاستثمار عن طريق شراء السندات بدلا من الاحتفاظ بالنقود في شكل عاطل.

ويحصل العكس عند انخفاض أسعار الفائدة إذ تنخفض في الاستثمار ويزداد تفضيلهم في الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل، طالما يصبح العائد المتحصل من السندات قليلا<sup>(1)</sup>.

بناء على ما تقدم، يمكن صياغة نظرية كيتز في الطلب على النقود على شكل معادلة تسمى معادلة "تفضيل السيولة النقدية"، هذه المعادلة تجمع معا الدوافع الثلاثة في الطلب على النقود على النحو التالي:

$$M^d / P = L(i^-, y^+)$$

حيث تشير  $(i)$  إلى معدل الفائدة، و  $(y)$  تشير إلى الدخل، بينما تشير  $(L)$  إلى العلاقة الدالية بين طرفي المعادلة. كذلك تشير الإشارات الجبرية فوق المتغيرات في الطرف الأيمن من المعادلة إلى طبيعة العلاقة بين كل من  $(i)$  و  $(y)$  من ناحية، وبين الطلب على النقود من ناحية أخرى، حيث تشير العلامة السالبة (-) إلى العلاقة العكسية، والعلامة الموجبة (+) إلى العلاقة الطردية. هذه المعادلة تنص على أن الطلب على النقود عند كيتز هو دالة في كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل، يلاحظ أيضا في الطرف الأيسر من المعادلة وجود المستوى العام للأسعار في المقام، وهو ما يعكس اهتمام كيتز بالقوة الشرائية للنقود وليس بالقيمة الاسمية لها. لذلك، فإن الطلب على النقود عند كيتز هو طلب على القيمة الحقيقية  $M^d / P$  وليس على القيمة النقدية الاسمية وبالتالي، فإن  $(y)$  في الحد الأيمن للمعادلة أعلاه إنما تعني مستوى الدخل الحقيقي وليس الدخل الاسمي<sup>(2)</sup>.

1 ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي "المؤسسة النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية"، مرجع سبق ذكره، ص 124.

2 محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص 282-283.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي.

شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، ويرى النقديون أن التغير في المعروض النقدي، لا يؤثر فقط في النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي، والسبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي أو بالتالي تغيرات عرض النقود ستزيد السبولة، وتؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية وغير المالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر الزيادة في الإنتاج والتشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد)<sup>(1)</sup>.

ويخضع للطلب على النقود وفقا لفريدمان المتغيرات التالية<sup>(2)</sup>:

1- **الثروة الكلية (v):** حدد فريدمان الثروة الكلية بأنها عبارة عن الثروة البشرية وغير البشرية، أي أنها تشمل كل مصادر الحصول على الدخل والثروة، وترى هذه النظرية أن الأفراد يراعون ثلاثة عوامل في طلبهم للنقود وهي:

- المنفعة التي يجنيها الأفراد من الاحتفاظ بالنقود لمواجهة الظروف غير المتوقعة.

- التكلفة التي يتحملها الفرد نتيجة احتفاظه بالنقود وتمثل بتكلفة الفرصة البديلة.

- قيد الدخل.

ويرى فريدمان أن الطلب على النقود يزداد بزيادة الدخل وبنسبة أكبر من زيادة الدخل.

1 عبد الباسط مبروك شادي، السياسة النقدية بين النظرية الوضعية والمنظور الإسلامي وتداعياتها مع الأزمة المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص 4.  
2 محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 63-66.

2- الائتمان والعوائد من الثروة الكلية: يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها، فالعائد بالنسبة:

أ- للنقود: يتمثل في سيولتها، حيث توفر لحائزها الأمان وهو عائد غير نقدي بالإضافة إلى عائدها النقدي المتمثل في سعر الفائدة في حال إيداعها في البنوك، ويعبر عنها "فريدمان" بـ  $(P)$  أي قيمتها الحقيقية التي تمثل نسبة مبادلتها بالسلع والخدمات.

ب- للسندات: فتمثل دخلا ثابتا كنسبة من قيمتها السنوية (سعر الفائدة السنوي)، ويتمثل عائدها في العائد المتوقع  $(r_b)$ ، وهو يتكون من الفائدة الاسمية الثابتة على السند والمكسب الرأسمالي على السند.

ج- الأسهم: فهي تعطي عائد متوقع يرمز له بالرمز  $(r_e)$ ، ويتكون من الأرباح الموزعة على الأسهم، بالإضافة إلى المكسب الرأسمالي على الأسهم (الفرق بين سعر السهم السوقي وسعر إصداره)

د- الأصول العينية (الطبيعية): يقصد بالأصول الطبيعية هو حيازة الثروة على شكل بضائع مادية، وهي تمثل رأس المال المادي، فيحسب العائد عليها من خلال تقدير أثمانها وتغيراتها بالنسبة لمدار

استخدامها، ويمكن أن نرمز لهذا العائد بالرمز  $\frac{1}{p} \frac{df}{dt}$  حيث  $\frac{1}{p}$  مقلوب المستوى العام للأسعار، و  $\frac{df}{dt}$  يمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن  $(t)$  ويمكن أن نطلق على السلع المادية وعائدها معدل التضخم المتوقع.

هـ- رأس المال البشري: فيتحدد الطلب عليه بنسبة رأس المال البشري إلى نسبة رأس المال غير البشري، أو بنسبة الدخل المصدر البشري إلى الدخل من المصدر غير البشري.

3- العوامل التي تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لحائزي الثروة: يقرر هذا العامل أن العائد ليس المحدد الوحيد لتوزيع الثروة، حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود يمكن أن يتغير مستقلا عن

حجم ثروة الفرد، وعن معدلات العوائد من الأصول المختلفة لمجرد حدوث تغيير في الأذواق<sup>(1)</sup>، ويرمز لها بالرمز  $(u)$

مما سبق يتضح أن الطلب على النقود أو الأرصد النقدية يكون كما يلي:

$$M = F\left(p, rb, re, \frac{1}{p} \cdot \frac{df}{dt}, w, y, u\right).$$

$M$ : الطلب الكلي على النقود.

$p$ : المستوى العام للأسعار.

$rb$ : سعر فائدة السندات السائدة في السوق.

$re$ : سعر فائدة حقوق الملكية السائدة في السوق.

$\frac{1}{p} \frac{df}{dt}$ : العائد الحقيقي لقيمة وحدة النقد.

$w$ : النسبة إلى الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.

$y$ : الدخل.

$v$ : المتغيرات التي تحدد المنفعة والتي تؤثر على أذواق وتفضيلات الوحدات المألقة للثروة.

ولأن  $(u)$  المنفعة تتصف بالاستقرار و  $(p)$  لا يتغير إلا في فترات طويلة وفي حالات التضخم الجامح، فإنه يمكن استبعادهما من المعادلة حيث تصبح:

$$M = F\left(rb, re, \frac{1}{p} \cdot \frac{df}{dt}, w, y\right).$$

وحسب تحليل "فريدمان" فإن الأفراد يحددون استهلاكهم وفقاً لدخولهم الدائمة الذي هو عبارة عن متوسط مرجح للدخل الجاري والدخل السابق، وهو مرتبط بالسلوك الاقتصادي لتوقعات الفرد

1 محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 65.

بالنسبة لدخله المستقبلي، كما أن الدخل الدائم مرتبط بالأجل الطويل حيث يسمح بتكوين علاقة مستمرة وثابتة أما الدخل الجاري فهو مفهوم يرتبط بالأجل القصير وينقسم إلى دخل دائم ( $y_T$ ) ودخل انتقالي ( $y_t$ )

ومما سبق نلاحظ أن "فريدمان" وأتباعه من الكلاسيكيين الجدد يرون أن الطلب على النقود السائلة يزداد بزيادة ثروة الفرد (دخله الحقيقي)، وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود وزيادة درجة تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثروتهم بشكل سائل<sup>(1)</sup>.

---

1 محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 65، 66.

### المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى الركائز الأساسية للسياسة النقدية من حيث البدء بأدواتها الرئيسية المستعملة لتحقيق الأهداف السابقة الذكر، مروراً بفعاليتها، وصولاً إلى قنوات إبلاغها.

#### المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

لوصول إلى الأهداف السابقة الذكر، وتطبيق السياسة النقدية بفعالية يجب استعمال عدة أدوات، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى أدوات كمية وأخرى نوعية.

#### 1- الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية:

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية للتأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية، دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، وأهم الأدوات الكمية المستخدمة هي:

#### 1-1 معدل إعادة الخصم:

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذون حكومية، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة بهذه الأوراق والأذون لذلك يطلق عليها أحيانا (سعر البنك) ويقصد به السعر الذي يحدده البنك المركزي.

ويعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التقليدية التي تلجأ إليها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير في السوق النقدية<sup>(1)</sup>.

1 محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي -دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات-، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2011، ص 361.



### 1-2 نسبة الاحتياطي القانوني:

الاحتياطي القانوني أو الإجباري هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتياط بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك، لا ينتج في الغالب فوائد<sup>(1)</sup>، وفي إطار السياسة النقدية يهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه الوسيلة إلى التأثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في الاتجاه المرغوب من طرفه، فإذا كان البنك المركزي يرغب في التقليل من السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذا المعدل والعكس صحيح<sup>(2)</sup>.

### 1-3 سياسة السوق المفتوحة:

تعني دخول البنك المركزي إلى السوق العالمي بائعا لأوراق مالية - خاصة السندات الحكومية - أو بعض الأصول الحقيقية كأذونات الخزينة، أو بعض الأوراق التجارية، في حالات التضخم من أجل تقليل السيولة المتداولة بين الناس مما يقلل من عرض النقد<sup>(3)</sup>، أو أن يدخل السوق مشتريا لأذونات الخزينة والأوراق المالية والتجارية والهدف من ذلك تقييدها، أي أن يقوم البنك المركزي بإمداد السوق النقدية بالسيولة اللازمة بقيمة هذه الأصول<sup>(4)</sup>.

### 2- الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية:

يقصد بالأدوات الكيفية للسياسة النقدية تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة<sup>(5)</sup>.

1 الاحتياطي الإجباري في الجزائر يتيح للبنوك التجارية الاستفادة من فوائد يدفعها البنك المركزي (بنك الجزائر).

2 الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 157-158.

3 حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 265.

4 أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ودار البداية، الأردن، بدون سنة نشر، ص 186.

5 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 190.

وتستعمل هذه الأدوات بشكل كبير في الدول النامية، لأنه يتعذر عليها استعمال الأدوات الكمية بسبب ضعف نمو أسواقها المالية وأجهزتها المصرفية، ويمكن تلخيص أهم الأدوات الكيفية المستعملة من طرف البنوك المركزية عبر العالم فيما يلي:

### 2-1 سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه، بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة. ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم، بهدف توجيه منح الائتمان، حيث يمنح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تتسبب في إحداث التضخم ويقيد الائتمان عن القطاعات التي تكون سببا في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض (قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل) وعند ارتفاع حدة التضخم تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي بوضع سياسة تأطير قرض إجبارية، عن طريق تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممكن منحها من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، ولقد استخدم هذا الأسلوب لأول مرة في فرنسا عام 1948، وعادة ما ترفق هذه السياسة (تأطير القرض) ببرامج استقرار الكتلة النقدية عن طريق التقليل من النفقات العمومية، وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات، وغيرها من الوسائل الكفيلة بتخفيض فائض الكتلة النقدية<sup>(1)</sup>.

### 2-2 الودائع الخاصة:

يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاحتفاظ بودائع لديه تسمى بالودائع الخاصة وهي ليست قابلة للسحب ما لم يخبرها البنك المركزي بذلك.

1 صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 166.

ويستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان في حالة الركود أو الرواج الاقتصادي بتحقيقها في الحالة الأولى زيادتها وفي الحالة الثانية للوضع الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

### 2-3 الإقناع الأدبي:

هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي<sup>(2)</sup>.

### 2-4 سعر الصرف:

إن عمل أداة سعر الصرف يكون من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية التي ستزداد قيمتها المحلية، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الداخل كما سيرتفع مستوى الأسعار الوطنية وتنخفض أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وينخفض الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ويزداد الاستيراد والطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي وركود اقتصادي محلي، ويحدث العكس عند تخفيض قيمة العملة الوطنية<sup>(3)</sup>.

1 عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 193.

2 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

3 هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2010، ص 49.

### المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية.

المقصود بفعالية السياسة النقدية هو حجم الأثر على الدخل الناتج عن تغير معين في متغيرات السياسة، بحيث أن اعتماد هذه السياسة يمكن أن يكون فعال، ويمكن شرح هذه الفعالية في إطار نموذج (IS-LM)<sup>(1)</sup> الذي عرض لأول مرة سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكيتزي جون هيكس الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في 1972، إن التوازن في الاقتصاد القومي يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق العمل، حيث يمكننا هذا النموذج من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل اللذان يحققان التوازن في كلا السوقين<sup>(2)</sup>.

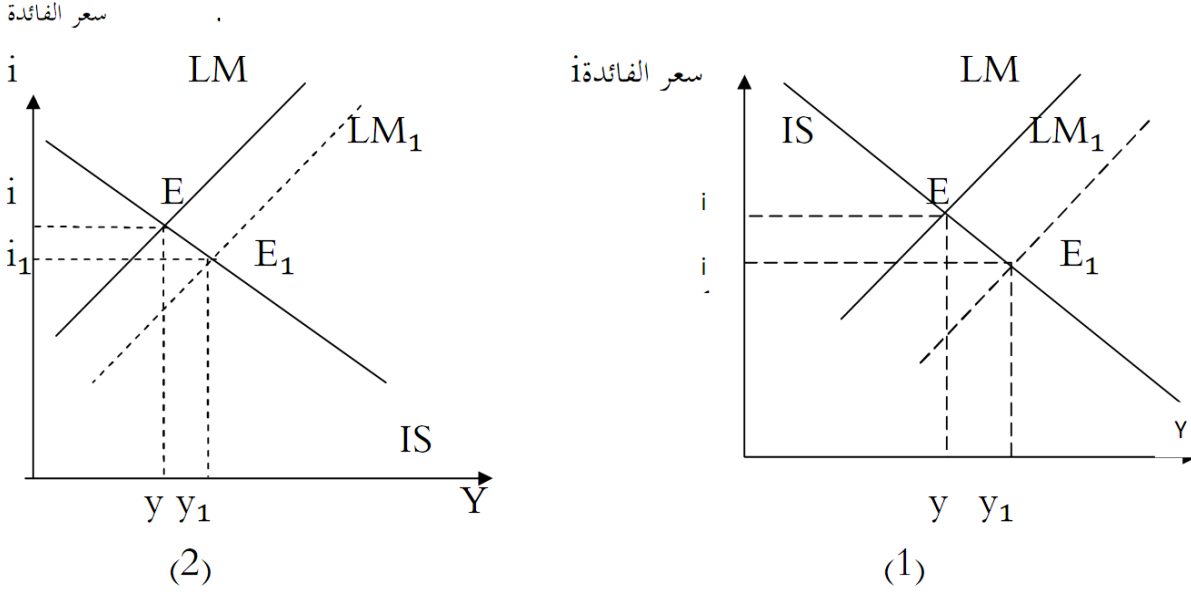
وتتوقف فعالية السياسة النقدية على انحدارات كل من منحنيات IS و LM فبالنسبة لانحدار منحنى LM فإنه يعتمد بشكل أساسي على استجابة الطلب على النقود لتغيرات سعر الفائدة، أما منحنى IS فيعتمد بشكل أساسي على مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة.

#### 1- السياسة النقدية وانحدار منحنى LM:

تكون السياسة النقدية كبيرة الفعالية في حالة كون منحنى LM قليل المرونة (كبير الميل أو الانحدار)، بينما تكون قليلة الفعالية في حال كون منحنى LM كبير المرونة، وبعبارة أخرى فإن فعاليتها ترتبط عكسيا بدرجة مرونة منحنى LM كما يوضحه الشكل التالي:

1 حامد يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 209.  
2 البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، جامعة حسيبة بي بوعلوي، شلف، ص 8.

الشكل رقم (1-5): فعالية السياسة النقدية وانحدار منحني LM.



سياسة نقدية قليلة الفعالية

(منحني LM كبير المرونة)

سياسة نقدية كبيرة الفعالية

(منحني LM قليل المرونة)

المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 283.

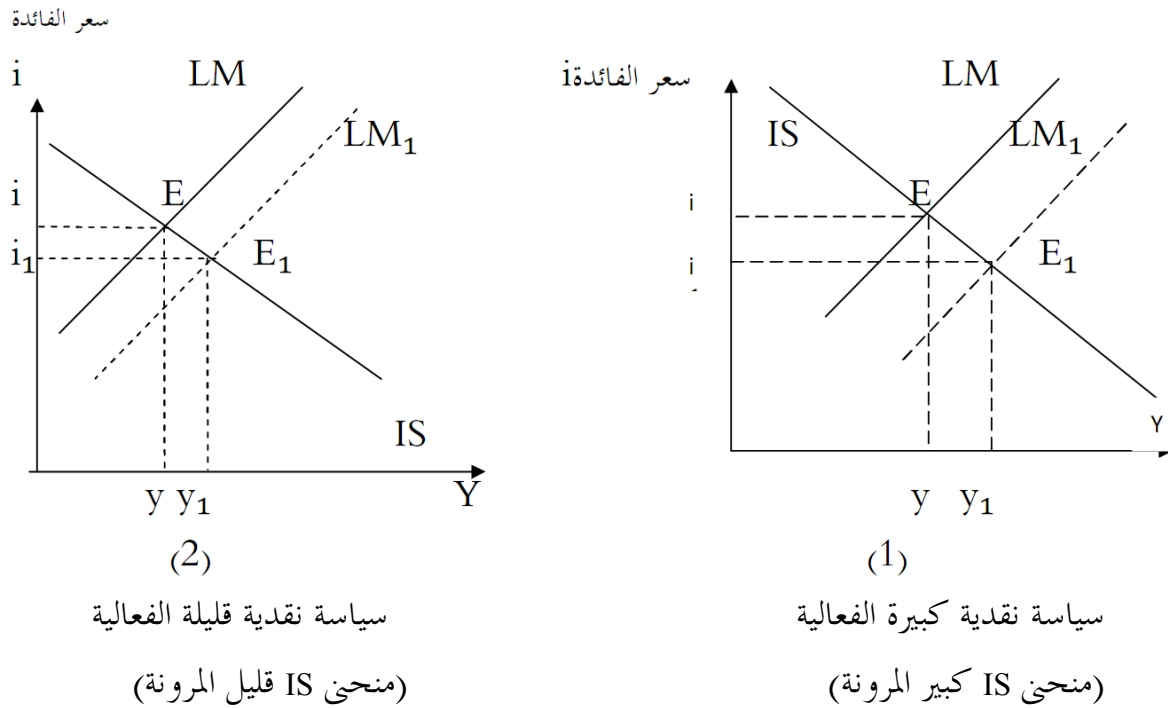
في الجزء الأول من الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة النقدية التوسعية في حالة كون منحني LM كبير المرونة قد أدت لزيادة الدخل التوازني من  $y$  إلى  $y_1$  وذلك بمقدار  $\Delta y$ ، بينما أدت نفس السياسة في الجزء الثاني من الشكل السابق ولكن في حالة كون منحني LM قليل المرونة، إلى زيادة الدخل التوازني من  $y$  إلى  $y_1$  وذلك بمقدار  $\Delta y$  مع العلم أن الزيادة في الحالة الأولى أكبر من الحالة الثانية، ويعني ذلك أن السياسة النقدية التوسعية تكون كبيرة الفعالية في حالة كون منحني LM قليل المرونة، بينما تلك السياسة قليلة الفعالية في حالة كون منحني LM كبير المرونة<sup>(1)</sup>.

## 2- السياسة النقدية وانحدار منحني IS:

1 عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 289.

تكون السياسة النقدية ذو فعالية أكبر عندما يكون منحني IS كبير المرونة أو قليل الانحدار، وتكون ذات السياسة أقل فعالية عندما يكون منحني IS قليل المرونة أو كبير الانحدار، وبمعنى آخر ترتبط فعالية السياسة النقدية ارتباطاً طردياً بدرجة مرونة منحني IS، فتزداد هذه الفعالية كلما زادت درجة مرونة المنحنى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): فعالية السياسة النقدية وانحدار منحني IS.



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 270.

في الجزء الأول من الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة النقدية في حالة كون منحني IS كبير المرونة قد أدت لزيادة الدخل التوازني من  $y$  إلى  $y_1$  وذلك بمقدار  $\Delta y$ ، بينما أدت نفس السياسة في الجزء الثاني من الشكل السابق ولكن في حالة كون منحني IS قليل المرونة، إلى زيادة الدخل التوازني من  $y$  إلى  $y_1$  وذلك بمقدار  $\Delta y$  مع العلم أن الزيادة في الحالة الأولى أكبر من الحالة الثانية، ويعني ذلك أن السياسة

النقدية التوسعية تكون كبيرة الفعالية في حالة كون منحني IS كبير المرونة، بينما تلك السياسة قليلة الفعالية في حالة منحني IS قليل المرونة<sup>(1)</sup>.

إذن ترتبط فاعلية السياسة النقدية عكسيا مع درجة مرونة منحني LM، بينما ترتبط فاعلية تلك السياسة طرديا مع درجة مرونة منحني IS.

### المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

قناة الإبلاغ هي الطريق الذي من تسلكه السياسة النقدية من خلال أدواتها لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي، وهذا تبعا لاختيار الهدف الواسطي، بحيث تنحصر هذه القنوات في:

#### 1- قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي، حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي<sup>(2)</sup>، فترتفع تكلفة رأس المال، ويحد هذا من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج، كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور، أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة إنفاق القطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي، فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضعف من طلب القطاع العائلي على كل من السلع المعمرة والاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الطلب الكلي ومنه الحد من النمو<sup>(3)</sup>.

#### 2- قناة سعر الصرف:

تتضمن قناة سعر الصرف آثار معدلات الفائدة، لأنها عندما تنخفض معدلات الفائدة الحقيقية تصبح العملة المحلية أقل جاذبية بالنسبة إلى العملات الأجنبية، وذلك يقود إلى انخفاض قيمة ودائع العملة المحلية نسبة إلى ودائع العملات الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية،

1 محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 270.

2 مع فرض النظرية الكينزية لجمود الأسعار في الأجل القصير.

3 سليم موسوي بعداش، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2006 - 2007، ص 63 - 64.

والقيمة المنخفضة للعملة المحلية تجعل البضائع المحلية أرخص من البضائع الأجنبية، وبالتالي تسبب في ارتفاع الصادرات الصافية، ومن ثم ارتفاع في الناتج المحلي<sup>(1)</sup>.

3- قناة أسعار السندات المالية: يرى أنصار المدرسة النقدية أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما<sup>(2)</sup> :

- قناة المؤشر (Tobin) للاستثمار: انخفاض عرض النقود يؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار وعليه يتراجع الناتج المحلي الخام.

- قناة أثر الثروة على الاستهلاك: يترتب عنها انخفاض عرض النقود ثم انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي تؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع النمو الناتج المحلي الخام.

4- قناة الائتمان: تتكون هذه القناة من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج من تغير العرض النقدي، حيث تعتمد هذه القناة على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي (هي الفرق بين تكاليف الأرصد المتداولة خارجيا سواء من خلال إصدار السندات أم حقوق الملكية، وبين تكاليف الأرصد المتولدة داخليا من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح)، وهناك قناتان لشرح الصلة بين السياسة النقدية وتصرفاتها وعلاوة التمويل الخارجي<sup>(3)</sup>، وهما:

1 خير الدين عبدربه الحمري، بحث حول " قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الليبي " (تطبيق نموذج مقترح من صيغ VAR على بيانات من عام 1970 إلى 2005)، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، 2012، ص 5.

2 حسين كشيبي، "إجراءات السياسة النقدية والمالية لصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000 - 2009"، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012، ص 24-25.

3 اسماعيل صاري، السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2011/2012، ص 18.



-قناة الاقتراض المصرفي: تعمل هذه القناة كما يلي:

عند إتباع سياسة نقدية توسعية تساهم في رفع حجم الودائع في المصارف فيرتفع حجم الائتمان المصرفي وهذا ما يرفع من الاستثمار وبالتالي النمو، أما عند استخدام السياسة الانكماشية يحدث العكس.

-قناة الموازنة: تعمل هذه القناة من خلال الزيادة في المخاطرة والتي يطلق عليها اسم "مخاطرة الانتقاء السلبي"، والتي تعني أن احتمال قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة يطرح خطورة كبيرة للإقراض، ويرجع ذلك إلى سوق انتقاء المقترضين عند إتباع سياسة نقدية انكماشية، بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى التخفيض من صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترض تقديمها عند الاقتراض، إضافة إلى أن الارتفاع في سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك الشركات مما يزيد من مخاطرة إقراضها، خاصة الصغيرة منها وهو ما يحد من استثمار القطاع الخاص ومنه انخفاض الإنتاج، أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية، ترتفع أسعار الأوراق المالية وتدعم المؤسسات التي تزيد من الاستثمارات وبالتالي يرتفع الطلب الإجمالي وفي هذه الحالة لا يكون لمخاطرة الانتقاء السلبي أثر كبير<sup>(1)</sup>.

1 رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 - 2008، ص 60 - 61.

### خاتمة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المحاور التي تحيط قدر الإمكان بمختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة النقدية.

وكبداية تم عرض مفهوم للسياسة النقدية وأهم المراحل التي مرت بها مع توضيح أهم الأهداف التي تركز عليها

ليتم تسليط الضوء على أهم ما طرح في الفكر الاقتصادي نظرا لاختلاف آراء المدارس الاقتصادية في تحليلها لدور السياسة النقدية، حيث يرى أصحاب الفكر الكلاسيكي أن السياسة النقدية ليست فعالة، لأن نظرهم لها تميزت بطابع النظرة الحيادية لنقود، فهي تؤثر فقط على الدفعات النقدية، لتختلف النظرة في الفكر الكيترني فيكمن دورها في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي، أما النقديين الذين أعطوا أهمية بالغة للسياسة النقدية في كونها أداة قوية وفعالة في التأثير على مجرى النشاط الاقتصادي.

و لبلوغ الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، لابد من مجموعة من الأدوات التي تتوزع بين مباشرة أين يؤثر بها البنك المركزي مباشرة على سلوكيات البنوك والعرض النقدي، وأدوات غير مباشرة يكون فيها تأثير البنك المركزي على العرض النقدي والسيولة بصفة خاصة.

وانتقال آثار السياسة النقدية يكون عبر أربع قنوات تتمثل في قناة أسعار الفائدة، وقناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات والتي تنتقل فيها الآثار عبر قناتين وهما قناة تويين للاستثمار وقناة اثر الثروة على الاستهلاك، وأخيرا قناة الائتمان والتي تنتقل فيها أيضا الآثار عبر قناتين وهي قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانيات منشآت الأعمال.

## الفصل الثاني

مفهوم التبرع الاقتصادي وأبعاده

### مقدمة الفصل:

يحتل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً وهاجساً تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، ولأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

ولأهمية النمو الاقتصادي وأثره على قوى الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية، بدأت جملة من الأسئلة تطرح نفسها بالبحاح ، كيف يعرف النمو الاقتصادي وما هي عوامله؟

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لكل هاته الاستفسارات إضافة إلى عرض أهم النماذج التي تبلور فيها النمو الاقتصادي، مع إبراز كيفية قياسه وأهم التحديات التي يواجهها.

حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تمثلت فيما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

-المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

-المبحث الثالث: أبعاد النمو الاقتصادي.

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

تطور الفكر النظري الذي اهتم بموضوع النمو الاقتصادي منذ 1950 وبالحاح وتمكن من تبرير العوامل الداخلة فيه خصوصا منهم (Harrod 1978)، (Verddoon 1956)، (Domar 1967)، (Kaldor 1961)، أمدوا هؤلاء وآخرين رؤى وإيضاحات نظرية وقياسية وتقديرية للموضوع، باحثين في إمكانية دعمه مقارنة بما هو حاصل لدى الدول المتطورة.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واختلافه عن التنمية.

إن مصطلحي النمو والتنمية يرتبطان ارتباطا وثيقا، فالأول يطلق على الدول المتخلفة، والثاني فيرتبط بالدول المتقدمة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المفاهيم المتعددة للنمو والفرق بينه وبين التنمية.

#### أولا: مفهوم النمو الاقتصادي.

يرى بعض الاقتصاديين أن " النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن<sup>(1)</sup>".

هذا التعريف يبرز أهمية النمو الاقتصادي في زيادة مستوى المعيشة، وتوفير السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية.

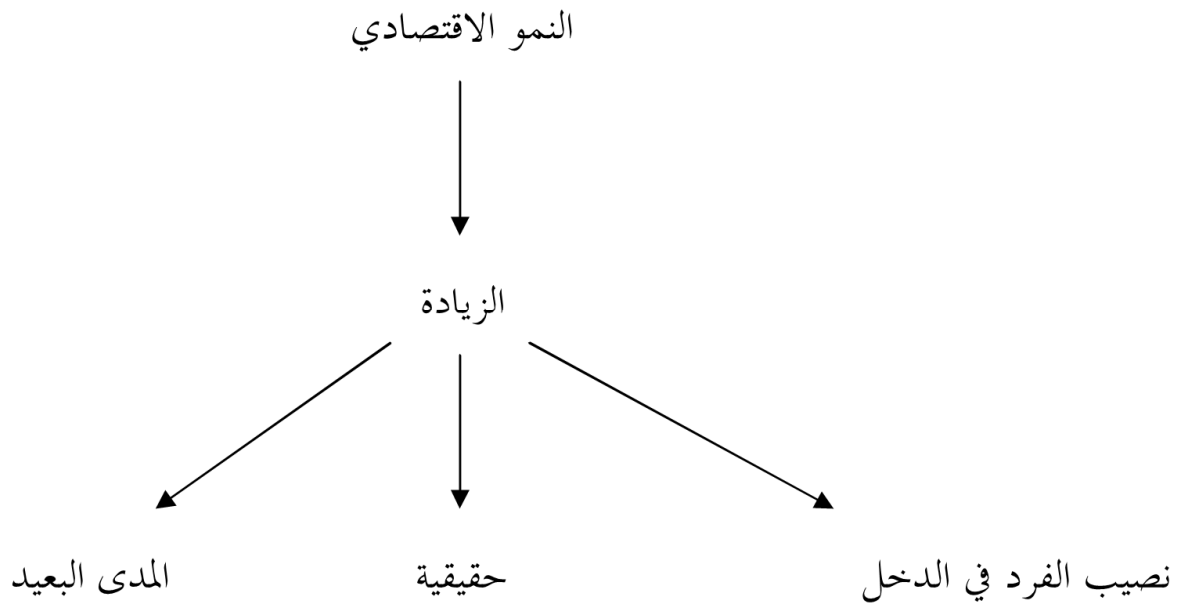
1 عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 467.

الدكتور عمر صخري في كتابه التحليل الاقتصادي الكلي يعرف " النمو الاقتصادي يحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو اقتصاد الوطن أكبر من معدل نمو السكان كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد<sup>(1)</sup> .

كما عرف "النمو الاقتصادي بأنه زيادة نسبية مئوية للنتائج الوطني الخام أو الناتج المحلي الخام الحقيقي لكن ساكن على المدى الطويل، هو قياس غير كامل للزيادة في نسبة المستوى المعيشي الاقتصادي".

إن فهم النمو الاقتصادي الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي، من التعاريف السابقة نلخص أن النمو الاقتصادي يعنى بالأدوار التالية<sup>(2)</sup>:

الشكل رقم (2-1): أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع.



المصدر: بن زيدان حاج، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000 - 2010.

1 عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2008، ص 12.  
 2 بن زيدان حاج، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000 - 2010، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلة علمية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جوان 2011، ص ص (2-5)

ووفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي<sup>(1)</sup>:

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، حيث أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل نمو السكان.}$$

2- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي} - \text{معدل التضخم.}$$

3- أن تتسم الزيادة في دخل الفرد بصفة الاستمرارية أن تكون على المدى الطويل، وبالتالي فإن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

### ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية.

تعرف التنمية بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي<sup>(2)</sup>، وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهم أنهما يعبران عن الشيء نفسه إلا أنهما لا يتشاهمان، فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو الزيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا تعود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة<sup>(3)</sup>.

أي أن النمو يشير إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية أو اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي والكساد.

1 السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 339.

2 مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 122.

3 محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 40.

أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية<sup>(1)</sup>.

ومن خلال هذه المقارنة البسيطة يمكن أن نستنتج أن التنمية أوسع مضمونا من النمو، حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، هذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه.

### المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.

من خلال تعاريف النمو الاقتصادي نرى أن هذا النمو لا يتحقق صدفة، بل يجب أن تتوفر فيه مكونات أساسية ينطلق بها وخصائص أو سمات يقاس بها، ولكي يتحقق النمو في أي مجتمع لابد أن تتوفر على مكونات أساسية هي<sup>(2)</sup>:

**1- تراكم رأس المال:** ينتج عنها تخصيص جزء من الدخل كادخار، لكي استثماره حتى يزداد نمو الدخل والنتائج المستقبلية، أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال، فهي تلك التي تؤثر على الاستثمار ألا وهي توقعات الأرباح والسياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

إذن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، والذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد لآخر.

**2- العمل:** هو مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجياته.

---

1 جمال حلاوة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 36.  
2 العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص (45-46).



إن النمو السكاني والزيادة في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني الزيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، رغم ذلك فالنمو السكاني له تأثير موجب وتأثير سالب على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعاني من فائض في عنصر العمل، ويتوقف ذلك على قدرة النظام الاقتصادي في استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وهذه القدرة تتوقف بدورها على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توفر العوامل المرتبطة كمهارة التنظيم.

3-التقدم التكنولوجي: يعرف على أنه " السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان " .

يعتبر عدد من الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة في العملية الإنتاجية، التي ستؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

### المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.

يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي، حيث يمكن تصنيف أنواعها كما يلي<sup>(1)</sup>:

-النمو الطبيعي: هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل بطيء وتدريجي في اقتصاد البلد دون تخطيط مسبق، وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، الذي نتج عنه التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية، ليصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

1 محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 8.

-النمو العابر: من مميزاته أنه غير مستقر، وهو النمو الذي يكون ناشئ نتيجة بروز بعض العوامل الخارجية أو الداخلية في البلد، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

-النمو المخطط: هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط علمي شامل لموارد وحاجات البلد، غير أن قوته وفعالته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين والمخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع ذلك، ويمكن أن يتحول إلى تنمية اقتصادية إذا استمر لعدة عقود لتحواله إلى نمو مضطرد، باعتباره نمو ذاتي الحركة.

وبما أن الاقتصاد يختلف نموه باختلاف الموارد وطريقة استخدامها فيمكن أن ينمو بطريقة توسعية، كما يمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية كما يلي<sup>(1)</sup>:

-النمو التوسعي: يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، أي زيادة كميات عوامل الإنتاج المتمثلة في (اليد العاملة، رأس المال، المواد الأولية)، وعليه فالنمو التوسعي يعني الزيادة في الناتج الحقيقي تناسباً مع استعمال عوامل الإنتاج دون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج.

-النمو المكثف: يقوم النمو المكثف على الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، بمعنى آخر أن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يلعب التقدم التقني دوراً هاماً، بمعنى تحسين فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية، دون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة.

1 محمد بودواية، إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1980-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 11.

## المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

تعددت النظريات التي تناولت دراسة النمو الاقتصادي حيث أن كل نظرية ارتبطت بمجموعة من النماذج وفيما يلي عرض لهذه النظريات مع أهم النماذج البارزة فيها.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النظرية الكيثرية.

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كيتز (J.M.Keynes)، والذي تمكن من وضع الحلول المناسبة اللازمة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل القومي بمقدار المضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك<sup>(1)</sup>.

وقد اعتمدت هذه النظرية على نموذج "هارود"<sup>(2)</sup> و"دومار"<sup>(3)</sup> حيث بني كل منهما نموذجه كما يلي:

### أولاً- نموذج هارود:

اهتم هارود بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي، حيث يعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستمرا إلا بالصدفة وإن حدث فمستحيل أن يحافظ على استقراره لمدة طويلة، لذا قام قبل طرح نموذجه في النمو الاقتصادي إلى وضع الفرضيات التالية<sup>(4)</sup>:

- الادخار الصافي هو نسبة ثابتة من الدخل الذي يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

1 توفيق عباس المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26 المجلد السابع، نيسان 2010، ص 31 - 32.

2 روي فورباس هارود، اقتصادي انجليزي، ولد سنة 1900 درس في أكسفورد وكمبرج، وكان زميلا لكيتز، وضع نموذجا شهيرا للنمو الاقتصادي، واهتم بالنقود والتضخم، واهتم في نهاية حياته بنظرية المعرفة والذاكرة، وتوفي سنة 1978 م.

3 وافسي دافيد دومار، اقتصادي أمريكي (بولندي الأصل)، ولد سنة 1914م، درس في هارفارد وميتشغان، واشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود، ساهم في تنمية التاريخ الاقتصادي - الاقتصاد المقارن واقتصاد التنمية، توفي سنة 1997م.

4 إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 96.

- الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.
- الادخار دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض.

لقد وضع هارود ثلاث تصورات لمعدل النمو هي<sup>(1)</sup>:

- **معدل النمو الفعلي G**: يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال / الناتج) ، ويشير هذا المعدل إلى التغيرات الدورية القصيرة الأجل في معدل النمو ويحسب بالعلاقة التالية:

$$G = S/C$$

حيث أن:

S: حجم الادخار المحلي.

C: معامل رأس المال ويعادل:  $\Delta y/I$  (حيث: I: حجم الاستثمارات المنفذة و  $\Delta y$ : تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي).

- **معدل النمو المضمون Gw**: ويمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو

المضمون والمعادلة الأساسية له هي:

$$Gw = S/Cr$$

حيث أن: Gw: معدل النمو المضمون خلال فترة زمنية محددة ويعادل  $\frac{\Delta y}{y}$ .

Cr: معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

S: الميل المتوسط للادخار ويعادل  $\frac{s}{y}$ .

1 إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، مرجع سبق ذكره، ص 96.

إلا أن هارود يعتقد أنه في ظل أفضل الظروف لا بد أن يختلف معدل النمو الفعلي عن معدل النمو المضمون.

- معدل النمو الطبيعي  $G_T$ : هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. مع افتراض وجود عمالة كاملة والمعادلة

حيث:  $G_w \cdot G_n \neq S$

نتائج: من خلال معدلات النمو الثلاث استنتج العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسب<sup>(1)</sup>:

- إذا كان:  $G < G_w$  فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.
- إذا كان:  $G > G_w$ ، فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد.
- إذا كان:  $G = G_w$ ، فإن الاقتصاد متوازن في نموه.
- إذا كان:  $G > G$  و  $G_w < G_n$  فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال.
- إذا كان:  $G > G$  و  $G_n > G_w$  فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال.

### ثانياً - نموذج دومار:

يقوم بناء نموذج دومار على السؤال التالي: طالما أن الاستثمار يخلف الدخل من جهة ويزيد الطاقة الإنتاجية من جهة أخرى، فما هو المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الإنتاجية للوصول إلى مستوى الاستخدام التام؟ كان جواب دومار على السؤال هو العمل على ربط الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الاستثمار .

1- الزيادة في الطاقة الإنتاجية: قام دومار بتوضيح جانب الطلب بالشكل التالي، حيث يرمز إلى المعدل السنوي للاستثمار (I)، وإلى الطاقة الإنتاجية لكل دولار مستثمر في الأجهزة الرأسمالية الجديدة بالمقدار (S) ( يعبر عن النسبة بين الزيادة في الدخل الحقيقي أو الإنتاج إلى الزيادة في رأس المال). أي

1 إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، مرجع سبق ذكره، ص 97.

معامل رأس المال / الإنتاج، هو عبارة عن عدد وحدات رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناحية الفنية وعليه فإن الطاقة الإنتاجية للاستثمار عن كل دولار مستثمر سيكون مساويا إلى المقدار (A.S) من الدولارات لكل سنة.

2- الزيادة المطلوبة في الطلب الكلي: يعتمد الطلب الكلي على قيمة المضاعف الكيتري حيث يرمز إلى الزيادة في الدخل بالمقدار  $\Delta Y$  وإلى الزيادة في الاستثمار بالمقدار  $\Delta I$  وإلى الميل الحدي للدخار بالمقدار  $(\alpha)$ ، (ألفا =  $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ )، ثم إن الزيادة في الدخل تساوي المضاعف  $\frac{1}{\alpha}$  مضروب في الزيادة في الاستثمار  $(\Delta y = \Delta I \times \frac{1}{\alpha})$ .

3- التوازن: حتى يتحقق المستوى التوازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام، لا بد من أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، وبهذا نصل إلى معادلة التوازن في النموذج:

$$\Delta I \times \frac{1}{\alpha} = I \alpha$$

وبقسمة طرفي المعادلة على المقدار (I)، ثم الضرب بالمقدار (α) نحصل على:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha \sigma$$

حيث أن  $\sigma$  إنتاجية رأس المال.

وهذا هو المعدل الذي يجب عنده أن ينمو الاستثمار حتى يضمن استخدام الطاقة المحتملة من أجل الوصول إلى معدل نمو مستقر في الاقتصاد عند مستوى الاستخدام التام<sup>(1)</sup>.

1 ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 90.

### المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في النظرية النيو كلاسيكية.

تمثلت هذه النظرية بكتابات كل من روبرت سولو (Solow, R)، وصوان (Swan)، وميد (Meade)، واعتمد سولو على نموذج هارود ودومار فهنالك ثلاثة عناصر أساسية في هذا النموذج هي:

-قوة العميل.

-الناتج الفردي (إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية).

-كمية رأس المال المتاح.

أما التوازن وفقا لمفهوم سولو فإنه يحصل عند تساوي معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي في الأجل الطويل بناء على عدم ثبات نسب عناصر الإنتاج، حيث يتم المزج بين عنصري العمل ورأس المال لإنتاج كمية محددة من سلعة معينة.

مضمون هذه النظرية أن البلد الذي لديه قوة عمل فائضة ومعدلات ادخار منخفضة يمكن أن يزيد من نموه الاقتصادي من خلال التركيز على استخدام قوة العمل، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي حيث يتزايد الادخار الذي يؤدي لتزايد التراكم الرأسمالي وتحقيق أفضل نسبة مزج مثلى لعناصر الإنتاج.

وقد استخدم Solow دالة إنتاج كوب دو كلاس التي تتضمن عنصري العمل ورأس المال ومرونة الناتج لكليهما، وأن الزيادة في كمية العمل أو رأس المال تؤدي لزيادة الإنتاج بنسبة المرونة<sup>(1)</sup>، وقد بنى النموذج بأسلوب حديث على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

انطلاقاً من أن هناك منتج مركب واحد  $Y$  باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل  $L$  ورأس المال  $K$  فإن الناتج الإجمالي للفترة  $T$  يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار  $S$ .

1 توفيق عباس المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مرجع سابق، ص 29.

2 محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، مرجع سبق ذكره، ص 113 - 116.

وثبات معدل نمو العمل  $N$  يمكن توظيف النموذج على النحو التالي:

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة  $T$  يرمز له بالرمز  $K_t$  فإن معدل الاستثمار الصافي  $K^*$  يعادل:

$$K^* = dk/dt \dots\dots\dots (1)$$

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

$$K^* = s \times y \dots\dots\dots (2)$$

أي أن معدل الاستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط للادخار مضروب في إجمالي الناتج ونظرا لأن الناتج تم باستخدام كل من العمل ورأس المال فقط دالة الناتج تصبح:

$$K^* = f(k.L) \dots\dots\dots (3)$$

وبالتعويض بقيمة  $y$  من المعادلة (3) في المعادلة (2):

$$K^* = s.f(k.L) \dots\dots\dots (4)$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما  $(k.L)$  وكلاهما دالة للزمن  $(T)$ .

ونظرا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت  $N$  فإن معادلة العمل تصبح:

$$L_t = L_0 \cdot E^{nt} \dots\dots\dots (5)$$

أي أن عرض العمل المتاح  $L_t$  يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة (0) إلى الفترة  $(t)$ . بمعنى أن سولو هنا يستخدم كامل العمل المعروض، أي أن هناك عمالة كاملة.

بالتعويض بالقيمة  $L_t$  من المعادلة (5) في المعادلة (4):

$$K^* = sf(k, L_0, E^{nt}) \dots\dots\dots (6)$$



وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي وبمعلومة لكل من  $k_t$  ،  $L(t)$  يمكن حساب مميز الإنتاج عبر الزمن  $y$  وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (3) نحصل على عائد العمل الأجور، وعائد رأس المال (الأرباح) وعلى ذلك تصبح العوائد:

- عائد العمل  $w$ : (الأجور).

$$w = \frac{s(k-l)}{l} \dots \dots \dots (7)$$

- عائد رأس المال  $p$ : (الأرباح).

$$p = \frac{s(k-l)}{l} \dots \dots \dots (8)$$

ويشرح سولو فكرته على النحو التالي:

حيث أن مخزون رأس المال الأولي معطى من خارج النموذج، وعرض العمل معطى من المعادلة (5)، وحيث أن العوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج سوف تتكيف بحيث تحقق التشغيل الكامل بكل من رأس المال والعمل فإنه يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن من أي معدل الإنتاج الجاري باستخدام دالة الإنتاج (3)، ومن ناحية أخرى فإن الميل للدخار يوضح القدرة من المنتج الصافي، الذي يمكن أن يدخر ويستثمر في المعادلة (1)، وبذلك يتحدد التراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الجارية، وبإضافة التراكم الصافي إلى الرصيد المتراكم سابقا يتحدد رأس المال المتاح للفترة التالية. وهكذا تتكرر العملية.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة.

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرارية الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها نموذج روبرت لوكاس 1988 والذي اعتمد على فرضية "أنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري، والمحافظة على عوائد حدية ثابتة عوضاً عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف"<sup>(1)</sup>.

يعتمد Lucas في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري.
- لكل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة، وعددهم يساوي n.
- كذلك نستطيع أن نلمس مع Lucas أن تراكم رأس المال السنوي kh مقيد بالعلاقة التالية:

$$h^* = \beta(1-\mu)h$$

حيث  $(\mu)$  هو الزمن المسخر للعمل، و  $(1 - \mu)$  هو الزمن المسخر للحصول على المعارف،  $\beta$  هو مقدار الفعالية ومنه يصبح لدينا:

$$\frac{h^*}{h} = \beta(1-\mu)$$

1 فريدريك م. شرر، ترجمة على أبو عشمه، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002، ص 50.

2 دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان: قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي (حالة اقتصاد الجزائر)، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، ص 16.

أما دالة الإنتاج فهي من نوع Cobb-Douglas تأخذ الشكل التالي:

$$y^* = k^\beta (h)^{1-\beta}$$

حيث تمثل  $h$  رأس المال البشري الفردي .

ونموذج Lucas يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج Solow وذلك في حالة إذا ما استبدلنا  $h$  مكان  $A$ ، حيث يلعب الرأس المال البشري في نموذج Lucas نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج Solow، لكن Lucas يقدم تفسير لنمو رأس المال البشري في نموده وذلك على عكس Solow الذي اعتبره ثابتا، فتفسيره في نموذج Lucas هو أنه كلما كان تسخير وقت كبير وكافي للتكوين  $(1-\mu)$  من طرف الأفراد كلما يساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري  $(kh)$  وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات نمو جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين، في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات نمو ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم تفضيل تراكم المعارف سوف يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>

1 دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي (حالة اقتصاد الجزائر)، مرجع سابق، ص 16.

### المبحث الثالث: أبعاد النمو الاقتصادي.

تراوحت أبعاد النمو الاقتصادي بين معايير مختلفة تدخل في قياسه و سمات أي ظروف مهيأة له، و تحديات تواجهه يمكن أن تعرقل مسيرته، وفيما يلي عرض لكل عنصر على حدى.

#### المطلب الأول: معايير النمو الاقتصادي.

ما يهمنى في هذا المطلب هو معرفة الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما وتوجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي.

#### أولاً- معايير الدخل:

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي ويمكن تقسيم معايير الدخل إلى ثلاث مؤشرات<sup>(1)</sup>. قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

-الدخل القومي الكلي: يقترح الأستاذ "ميد Mead" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل. إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه)

-الدخل الكلي المتوقع: يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل القومي المتوقع وليس الدخل الفعلي فيمكن أن يكون لدولة موارد كاملة غنية، مع توفر الإمكانيات اللازمة للاستفادة من ثرواتها الكامنة بالإضافة إلى ما بلغته من التقدم التقني.

1 محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 66.

- معيار متوسط الدخل الفردي: يعد من أهم المؤشرات لدى المفكرين الاقتصاديين، فإذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعاً يعتبر البلد متقدماً والعكس بالنسبة لانخفاض متوسط الدخل الفردي، ويقاس النمو مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

### ثانياً - معايير اجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعترئها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية، وستتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية<sup>(1)</sup>

#### 1- معايير صحية:

لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي:

- أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان ( معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة - معدل الوفيات بين الأطفال الرضع أقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني سوء الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء، وكل هذه من صفات التخلف.
- ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد معدل توقع الحياة دل على درجة من التقدم الاقتصادي، بالمقابل كلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
- ت- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

1 محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

### 2- معايير تعليمية:

للتعلم أهمية واضحة على جانب الإنتاج والاستهلاك، فهناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمار وليس استهلاكاً، كما أن الاستثمار البشري يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن أهم المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي ما يلي:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة عند أفراد المجتمع (نسبة الأمية).

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

ت- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله من إجمالي الناتج المحلي وكذلك من إجمالي الإنفاق الحكومي.

### 3- معايير نوعية الحياة المادية:

يعتمد هذا المعيار على أكثر من جانب من جوانب الحياة فانه أكثر شمولية من المعيارين السابقين ويتكون هذا المعيار من:

أ- توقع الحياة عند الميلاد - مؤشر صحي للكبار.

ب- معدل الوفيات بين الأطفال - مؤشر صحي للصغار.

ت- المعرفة بالقراءة والكتابة - مؤشر تعليمي للكبار.

ويلاحظ أن هذا المعيار يعتمد على بعض جوانب الحياة ويهمل البعض الآخر، كما أنه مهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة لتخفيف هذه النتائج كذلك يعطي أوزاناً متساوية للجوانب التي يتكون منها، كذلك لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل والقدرة على الشراء.

### ثالثاً- معايير هيكلية:

تبحث هذه المعايير في مدى التغيرات الهيكلية وكذا التغيرات الواضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة، كما يؤثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة، على توزيع السكان بين الريف والحضر، وأهم المؤشرات تتلخص فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي العمالة.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

### المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.

من المعترف عليه أنه لكي يتحقق النمو الاقتصادي يقتضي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وعليه فإن قياسه يتعلق أساساً بنمو الناتج والدخل الفردي.

- الناتج الوطني: باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياساً للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس التذبذبات:

أ- **معدل النمو السنوي**: يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوباً إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

ب- **معدل النمو الكلي**: يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة، حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير في الدخل الوطني.

1 محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص 72.

ت- معدل النمو المتوسط السنوي: ويعنى بدراسة تغير مستوى الدخل في فترة معينة آخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابه كالتالي:

$$a = \left( \frac{X_t}{X_0} \right)^t$$

حيث:

$X_0$ : كمية سنة الأساس.

$X_t$ : كمية سنة المقارنة.

t: طول الفترة.

- **معدل النمو السنوي المتوسط**: ما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار، إضافة إلى اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

- **الدخل الفردي**: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي تقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية للدولار الواحد في بلد ما مثلا، ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً، وفق أكبر قدرة شرائية<sup>(1)</sup>.

1 أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 63-64.



### المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي وتحدياته.

تعرف السمات بالظروف التي يمكن أن تكون مهياة قصد السماح للنمو الاقتصادي باحتلال مكانته، إلا أن هذه الظروف تواجه تحديات تقف كحاجز يعرقل مسيرة النمو الاقتصادي وفيما يلي عرض لكل عنصر على حدى.

#### أولاً: سمات النمو الاقتصادي.

يحصل النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية<sup>(1)</sup>:

- **زيادة حجم الإنتاج:** ويقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الفردي الحقيقي، والذي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله المتاح خلال فترة زمنية معينة.
- **حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:** بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها، لذا فمع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة، هذا السعي يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.
- **التقدم الاقتصادي:** إن التقدم الاقتصادي هو مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، واستمراره يحقق الغايات الاجتماعية لمجمع الأفراد، باعتباره مجموع التحسنات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لعملية النمو الاقتصادي.

1 بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية قياسية لحال الجزائر 1970-2006"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008/2009، ص 65.

### ثانيا: تحديات النمو الاقتصادي.

يواجه النمو الاقتصادي تحديا لعوامل تؤثر فيه تؤدي في مجملها إلى طرح التساؤل التالي: هل باستطاعة الدول النامية أن تنافس الدول الصناعية من خلال تحقيق معدلات نمو متقاربة؟ ومن أهم العوامل التي تواجه تحديا للنمو الاقتصادي نجد<sup>(1)</sup>:

- **السياسة التجارية:** يعني قيام الدولة بتنفيذ سياسات لحماية ودعم الصناعة المحلية وتحسين الميزان التجاري، وذلك من خلال سياستين:

السياسة الأولى تكون بإحلال المستوردات أي إحلال الصناعة المحلية عوضا عن الصناعات المماثلة في الخارج، دون اللجوء إلى الاستيراد الأجنبي، أما السياسة الأخرى فهي دعم الصادرات وتتم عن طريق الدعم الحكومي المباشر للصناعات المحلية بقصد التصدير، مثل دعم أسعار المنتجين المحليين لرفع مستوى منافسهم عالميا، وتقديم النصح والدراسات المجانية للمصدرين وإمدادهم بقروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة قليلة.

- **المساعدات والإمداد الخارجي:** سواء كان هذا الدعم ماديا عن طريق المنح أو القروض، أو معنويا عن طريق الإمداد التكنولوجي والتقني، فالدولة التي يمكنها الحصول على مثل هذه المساعدات والقروض بطريقة سهلة تستطيع أن تحفظ وترفع من مستواها التكنولوجي.

**النظام الاقتصادي المتبع:** من الضروري أن نشير هنا إلى أنه لا توجد وصفة اقتصادية ناجعة تعالج جميع مشاكل العالم، ولو توفرت مثل هذه الوصفة لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم، لذا من المهم أن ندرك أن ما يصلح لدولة ما قد لا يصلح لأخرى، من هنا فعلى الدولة أن تقرر طبيعة النظام الاقتصادي الذي ستبناه أهو اشتراكي أم شيوعي، أم رأسمالي أم خليط، وعملية تقرير صلاحية النظام يجب أن تتناسب مع معتقدات الشعوب الاجتماعية والسياسية والدينية، لذا يجب على الدولة أن تتبنى النظام الاقتصادي الذي يحقق أعلى معدل تنمية ورفاهية للشعب دون أن يتعارض ذلك مع قيم ومبادئ وتركيبة ذلك المجتمع، ومستواه التكنولوجي..

1 خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، عمان، 2008، ص 386-388.

### خاتمة الفصل:

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة عملية من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج ومن ثم عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية و فقط، لأن التكاليف البيئية والصحية في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

وانطلاقاً من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكيثرين متمثلين في نموذج " هارود- دومار"، إلا أن التحليل الكيثرين ومن ثم نظريات الفكر المعاصر التي أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو.

لتوضيح أبعاد النمو تم التطرق إلى معرفة أهم المعايير المدرجة في قياس النمو الاقتصادي التي انحصرت بين معايير الدخل ومعايير اجتماعية ومعايير هيكلية ثم إلى معرفة كيفية قياسه عن طريق الناتج الوطني، لنصل في الأخير إلى حصر التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي والمتمثلة في السياسة التجارية والمساعدات والإمداد الخارجي والنظام الاقتصادي المتبع.

## الفصل الثالث

الدراسة القياسية للأثر السياسي والتفردية

على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

يهدف تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية خاصة الكلية منها ظهرت عدة نماذج إحصائية تدرس مدى تأثير وتأثير هذه المتغيرات فيما بينها، ومن بين هذه النماذج نذكر الانحدار البسيط، الانحدار المتعدد، والتكامل المتزامن.... الخ، وكل ذلك من أجل تحديد العوامل التي تؤثر في متغير ما وفي غالبية الأحيان تكون هناك عوامل عدة تؤثر على هذا المتغير محل الدراسة الشيء الذي يدفعنا إلى اللجوء إلى الانحدار المتعدد، الذي يتميز بسعة دراسته وتحليله للمعطيات، والذي يعطينا صورة واضحة على مدى تأثير هذه العوامل على المتغير محل الدراسة وفي دراستنا هذه سنختار البرنامج "Eviews 7" وذلك لإيجاد العلاقة بين أهم المتغيرات التي تعتمد عليها السياسة النقدية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي، بحيث سيتم التطرق إلى ثلاث مباحث كل مبحث يشمل:

- المبحث الأول: سوف يتم فيه دراسة مدى مسار كل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر مع إبراز تأثير وتأثير المتغيرات ببعضها البعض باستعمال «Excel».
- المبحث الثاني: يتم فيه توضيح تقنية الانحدار المتعدد.
- المبحث الثالث: سيتم فيه بناء النموذج الذي يترجم العلاقة التي تؤثر بها السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستعمال برنامج "Eviews 7".

### المبحث الأول: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

سيتم في هذا المبحث عرض مسار كل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر، بحيث سيتم تسليط الضوء على مختلف الأحداث الواقعة والتي كانت بمثابة نقطة تحول لكليهما، مع التركيز على السنوات (1990-2013) باعتبارها فترة الدراسة.

### المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر.

مرت السياسة النقدية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين، كانت المرحلة الأولى قبل صدور قانون النقد والقرض (90-10) حيث لم تكن هناك سياسة نقدية، لتعرف الجزائر ومع صدور هذا القانون سياسة نقدية واضحة المعالم، وتميزت كل مرحلة بما يلي:

#### 1- السياسة النقدية قبل صدور قانون 10/90:

قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة. وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز

الرأسمالي العالي. وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة<sup>(1)</sup>.

لتأتي فترة السبعينات والتي تزامنت مع المخططات الرباعية الأولى (1970-1973) والثاني (1974-1977)، بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، حيث أسند الدور إلى وزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد والقرض لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا<sup>(2)</sup>.

ما ميز هذه المرحلة غياب السياسة النقدية نتيجة اختبار المؤسسات العمومية توطين عملياتها المصرفية على مستوى بنك واحد، لتظل السلطة النقدية بيد وزارتي التخطيط والمالية، بعيدا عن البنك المركزي.

أما في عقد الثمانينات والذي اعتبر مرحلة تمهيدية ومرحلة تقنين لمرحلة قادمة للتنفيذ، تم خلالها استعادة البنك المركزي لصلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم الممنوحة لمؤسسات القرض ليتم إصدار قانون بنكي جديد والخاص بقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض والذي يهدف إلى إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، ورد الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية وتنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، بعدها تم تعديل القانون السابق بقانون تكميلي في 12 جانفي 1988 بإصدار قانون 88 - 06 الخاص باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

1 - لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، ملتقى وطني: حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة سعيدة، أفريل 2006، ص 15.

2 - عبد الحق عتروس، محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009، جامعة قسنطينة، ص 11.

3 - كمال عايشي، أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2006، ص 8-9.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله<sup>(1)</sup>.

## 2- السياسة النقدية في ظل قانون 10/90:

نتيجة عدم فعالية البرامج السابقة فيما يخص السياسة النقدية من خلال قانون 86-12 و 88-06، طالب صندوق النقد الدولي الجزائر بضرورة إصلاح حقيقي لنظام القرض، لتصدر الجزائر قانون القرض والنقد 90-10 الذي جاء بعد توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول (1989-1991)، والذي اعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات لإبرازه دور النقد والسياسة النقدية من خلال تحديده مسؤوليات بنك الجزائر باعتباره المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية وتحريك السوق النقدية لمكائنها كوسيلة من وسائل الضبط النقدي، حيث أرسى دعائم تطبيق أدوات السياسة النقدية منذ عام 1994، فكان الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الأعوام 1994-1998 ممثلا بصافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر<sup>(2)</sup>.

1 لحول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2 مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاج برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، عدد: 06-2008، جامعة ورقلة، ص 18 - 19.



ومن أهم المبادئ التي ارتكز عليها قانون النقد والقرض<sup>(1)</sup>:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية (دائرة ميزانية الدولة).

- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان، فقد كانت الخزينة تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات للمؤسسات العمومية، فأبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليقتصر دورها على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة.

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

- التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقروض.

حيث يمكن التفريق خلال هذه الفترة بين توجهين للسياسة النقدية<sup>(2)</sup>:

- **السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1993**: كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، حيث

كانت تهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين مع صندوق النقد الدولي، الأولى 31 ماي 1989، والثانية من 3 جوان 1991 إلى غاية مارس 1992، والتي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة، أدت إلى زيادة الإصدار النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازن. وقد تخلل هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي:

- **الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)**: محتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق

شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، تنفيذًا للاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 12-89، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق. كما تم إصدار القانون 10-90 والمتعلق

1 بلعوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - ص 497.

2 رميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 10- المجلد 01 - 2014، ص 73.

بالقرض والنقد، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي. أيضا قيام السلطات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هاته الأخيرة، تم تدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق. لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ: - 10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية. تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، تخفيضا قدره 70% من بينها 52% دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج<sup>(1)</sup>.

-الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992): من أجل حصول الجزائر على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات وإيجاد التوازنات على المستوى الكلي، تم تحرير رسالة النية التي تخص اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني للجزائر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 أبريل 1991 لينفذ بتاريخ 03 جوان 1991 بمبلغ 300 مليون وحدة، حقوق السحب الخاصة مقسمة إلى أربع شرائح، لم يتم سحب الشريحة الرابعة (مارس 1992) نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الاتفاقية المبرمة، ورغم الانتقاد الموجه لهذا الاتفاق إلا أن الجزائر لم يكن أمامها أيسر من هذا الحل. وابتداء من عام 1992 اتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية، حيث تراجعت الجزائر عن سياسة التشدد المالي الذي أثر في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية العامة، حيث أدى التوسع النقدي السريع إلى بروز ضغوط تضخمية ساهمت في خفض الدينار الجزائري، فخلال الفترة 1992-1993 كانت السياسة النقدية توسعية، إذ زاد حجم النقد بمفهومه الواسع بنسبة 22% خلال نفس الفترة نتيجة استهدافها تمويل العجزات التضخمية للميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة.

1 برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2009/2008، ص 155.

-السياسة النقدية خلال الفترة 1994-1998:

خلال هذه الفترة وابتداءً من سنة 1994 تم تطبيق سياسة نقدية صارمة تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية والأمنية والسياسية، حيث كان هدفها الأساسي مكافحة التضخم والوصول إلى مستوى معقول لمعدل هذا الأخير، ونظراً للابتعاد عن بنود صندوق النقد الدولي وسياسته وجدت الجزائر نفسها مجبرة مرة أخرى على إبرام اتفاق معه للحصول على قروض ومساعدات مشروطة وإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ولندن الأمر الذي انجر عنه البرامج التالية<sup>(1)</sup>.

-الاستعداد الائتماني الثالث (من أبريل 1994 إلى مارس 1995): استتجدت الجزائر بصندوق

النقد الدولي من خلال تحرير رسالة القصد (النية) التي على ضوءها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع للخروج من الأزمة، حيث تطبيق سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداءً من 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم، وقد تزامنت هذه الفترة مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995 كان يرمي إلى استعادة النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية. ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية :

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية (الأدوية ، المياه الصالحة للشرب) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لبعض المنتجات.

-تخفيض سعر صرف الدينار في أبريل 1994 بنسبة 36 % (40.17 دينار مقابل دولار واحد) في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.

-ضغط عجز الميزانية إلى 0.3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي)

- تحرير التجارة الخارجية.

1 بن عبد الفتاح دحمان، مقال حول أثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر - إصلاح النظام المصرفي - يومي 11 و 12 مارس 2008، جامعة أدرار.

-اتفاق القرض الموسع (من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998): عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.3 % ، تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1994-1995، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، وضع إطار تشريعي للخصوصية يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملّة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

### 3- تطور السياسة النقدية في الفترة (من 2000 إلى 2014):

عرفت السياسة النقدية تطورا بداية من 2001 والذي مس إطارها المؤسساتي وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية بهدف معالجة الاختلالات وتكييف القطاع المصرفي مع متطلبات اقتصاد السوق كل هذا عرف من خلال التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض ومن أهم هذه التعديلات<sup>(1)</sup>:

-الأمر 01-01: المتعلق بالنقد والقرض، والذي فصل بين صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.

-الأمر 03-11: المتعلق بالنقد والقرض، والذي فصل بين صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر وصلاحيات مجلس النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات هذا الأخير.

-الأمر رقم 04-10: المتعلق بالنقد والقرض جاء لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية .

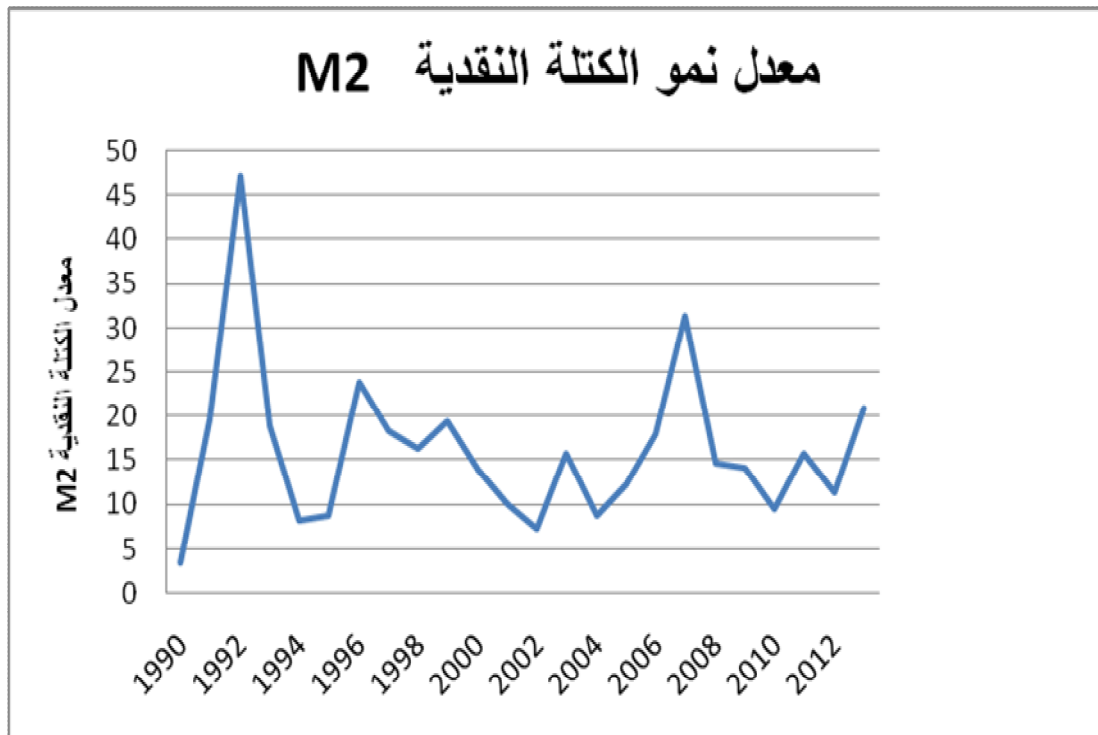
1 ريمدي عبد الوهاب، بوضياف مختار مرجع سبق ذكره، ص 73.

بعد الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية، قامت بتبني استراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي من خلال سياسة مالية بحتة تمثلت في الانفاق العام من أجل رفع وتيرة النمو الاقتصادي والتي تزامنت مع تطبيق برامج اقتصادية امتدت من 2001 حتى 2014 بحيث سيتم التطرق إلى هذه البرامج في المطلب الثاني.

### 1- تطور الكتلة النقدية:

إن الوقوف على مسار السياسة النقدية يتطلب منا معرفة أهم المتغيرات النقدية والمتمثلة في الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، والمنحنى التالي يمثل تطور الكتلة النقدية من 1990 إلى 2013.

رقم (1-3): منحنى تطور الكتلة النقدية  $M_2$  من 1990-2013 الشكل



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك العالمي.

من خلال الشكل فإن معدل نمو الكتلة النقدية  $M_2$  شهد عدة تذبذبات بين الزيادة والنقصان طيلة فترة الدراسة، ولعل أهم ما يميز هذا المعدل هو تسجيل أدنى قيمة له بـ 3.4 % سنة 1990

وأعلى نسبة تم تسجيلها عام 1992 بحوالي 47.24 % ، بمعدل سنوي متوسط للنمو يقدر بـ 15.62% .

ويمكن تقسيم هذا التطور إلى الفترات التالية:

**-الفترة 1990-1992:** بدأت معدلات نمو الكتلة النقدية M في الارتفاع إذ بلغت أقصى معدل لها سنة 1992 بنسبة 47.2% ، نتيجة جملة الإصلاحات التي شهدتها هاته الفترة والمتمثلة في قانون القرض والنقد، ليعرف حجم الكتلة النقدية معدلات نمو متصاعدة حيث انتقلت M من 343.005 مليار دج إلى 627427 مليار دج ما بين 1990 و 1993.

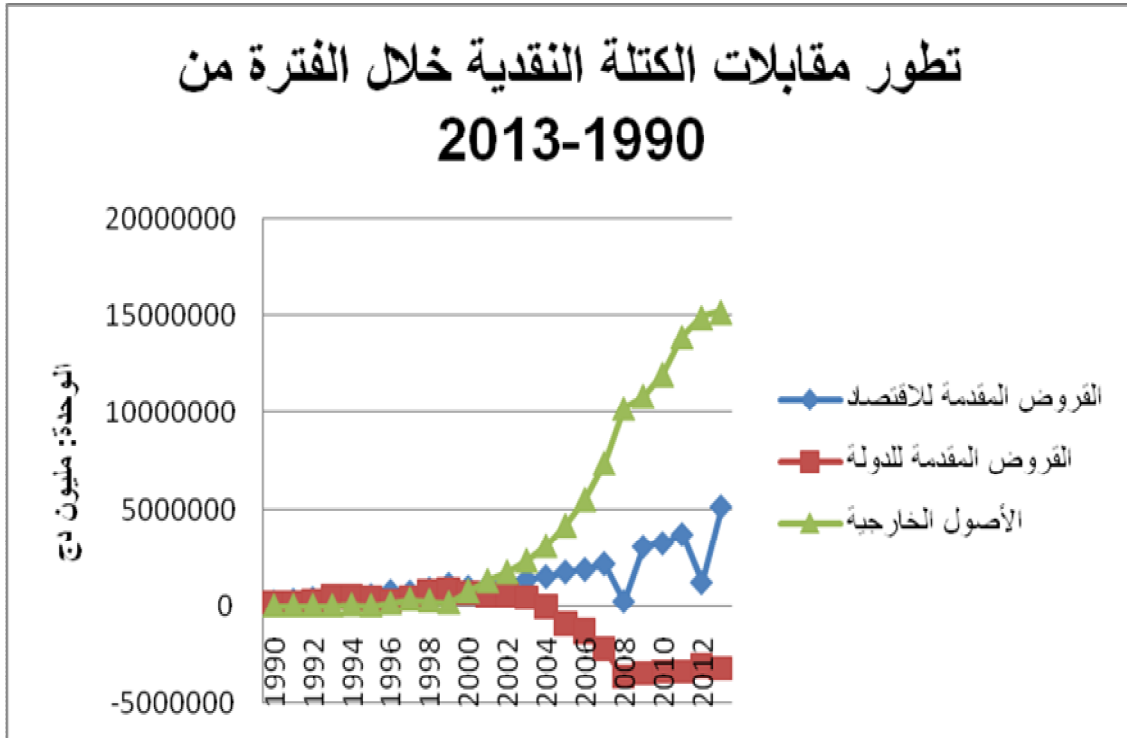
**-الفترة 1993-1999 :** شهدت الكتلة النقدية خلال هاته الفترة انحدارا بلغ 8.2% سنة 1994 وبقي منخفضا إلى أن عاد الارتفاع من جديد سنة 1996 بنسبة 23.9% والسبب يرجع إلى النتائج المترتبة عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 رغم انخفاض المعدل في هذه السنة بنسبة 8.7% لحدثة البرنامج، وفي 1999 ارتفعت الكتلة النقدية إلى ما يقارب 1789350 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 19.5% .

**-الفترة 2000-2013:** حافظ حجم معدلات النمو على الارتفاع بوتيرة متماثلة تقريبا، حيث انتقل من 2022534 مليار دج سنة 2000 إلى 99292 مليار دج سنة 2011. بمعدل سنوي قدره 14.95% إذ يعبر هذا النمو عن انخفاض في وتيرة تسارع النمو النقدي إذا ما قورن بالمعدل المحقق طيلة فترة الدراسة والمقدر بـ 15.62% ، ويرجع هذا التوسع النقدي الهام إلى عاملين أساسيين هما: التوسع في الأرصد النقدية الخارجية نتيجة التحسن والإنتعاش في أسعار البترول، بالإضافة إلى البرامج التنموية المتبناة بهدف رفع معدل النمو في الجزائر.

## 2-تطور مقابلات الكتلة النقدية:

نعني بمقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهات المصدرة على الغير أي هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي، حيث تتكون هذه المقابلات من: الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد، القروض المقدمة للخزينة.

الشكل رقم (3-2): منحني تطور مقابلات الكتلة النقدية من 1990-2013.



من إعداد الطالبة بالاعتماد على "Le bulletin statistiques de la banque d'Algérie. 2012"

-بالنسبة للأصول الخارجية: التي تتكون في مجملها من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة، التي تتيح للوحدات الاقتصادية الحصول على السلع والخدمات مقابل دفع هذه الأصول في إطار ما يسمى بالمبادلات الدولية، والأصول الخارجية للجزائر مرتبطة بأسعار النفط، نتيجة اعتماد اقتصادها على عائدات البترول والتي تقارب 98% من مجموع الإيرادات.

من خلال المنحنى نلاحظ أن حجم الأصول الخارجية عرف أدنى قيمة له سنة 1990. بما يعادل 6535 مليون دج، لكن ابتداء من سنة 1991 بدأ في الارتفاع ليعرف نسبة معتبرة من النمو قدرت بـ 133949 مليون دج سنة 1996 مقارنة بسنة 1995 التي بلغ فيها حجم الأرصدة الخارجية 26298 مليون دج، هذا الارتفاع كان سببه انتهاء الجزائر لسياسة الإصلاح المتمثلة في برنامج التعديل الهيكلي.

وفي سنة 1998 انخفض حجم الأرصدة الخارجية إلى 280710 مليون دج وبمعدل نمو سالب قدره (-12.69) % ليستمر التدهور حتى السنة الموالية في الاتجاه السالب بمعدل (-22.10) % كل هذا كان سببه انخفاض أسعار النفط.

وابتداء من سنة 2001 حتى نهاية فترة الدراسة عرفت الأرصدة الخارجية ارتفاعا كبيرا من حيث الحجم، حيث قدر متوسط نمو هذه الفترة بـ 33.96%، كما سجل خلال هذه الفترة أقصى قيمة للحجم الأرصدة النقدية بما يعادل 13932297 مليون دج سنة 2011، أي بمعدل نمو قدره 15.68% وهذا الارتفاع كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

- القروض المقدمة للاقتصاد: وتكون في مجملها لقروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعراف الاقتصاديين لمواجهة احتياجاتهم.

والملاحظ من خلال المنحنى أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد بلغ 325848 مليون دج سنة 1990، لينخفض هذا الحجم بمعدل نمو سالب قدره (-46.58) % وهذا سنة 1993، ثم ما لبثت أن سجلت ارتفاعا متواصلا ابتداء من سنة 1994 ليبلغ معدل نموها 84.95% وهي السنة الموالية لإبرام الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتي تنص على الحد من العجز في الميزانية.

وابتداء من سنة 2000 حتى نهاية فترة الدراسة حافظت معدلات النمو على الإيجابية حيث بلغ متوسط نمو هذه الفترة 11.78% والسبب راجع إلى ارتفاع أسعار النفط الذي يوجب بتوجه الأوضاع نحو الاستقرار الاقتصادي.

- القروض المقدمة للدولة: إن القروض التي تستفيد منها الخزينة العامة في الجزائر لها ثلاثة أصناف:

- ✓ تسبيقات البنك المركزي للخزينة .
- ✓ الإكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية .
- ✓ ودائع المؤسسات والأفراد في حسابات الخزينة .



من خلال المنحنى نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة عرفت في السنوات من 1990-1994 ارتفاعاً بمتوسط معدل نمو قدره 33.10%، لتشهد خلال سنتي 1995 و1996 انخفاضاً بسبب تسديد الخزينة لأعبائها اتجاه الجهاز المصرفي.

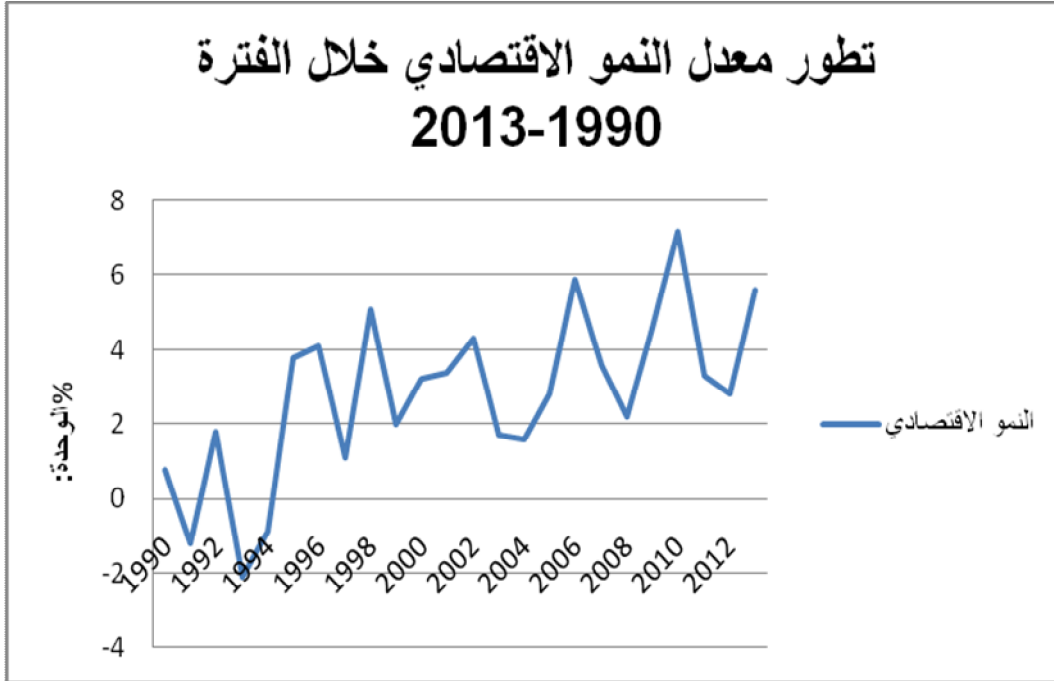
وفي أواخر سنة 1997 ارتفعت القروض المقدمة إلى الخزينة من جديد نتيجة الظروف الصعبة التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة.

لكن ابتداءً من سنة 2000 بدأت قروض الخزينة العامة في الانخفاض بمعدلات نمو سالبة، حيث وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2013 وهي قيمة تقديرية، لكن أدنى قيمة حقيقية كانت سنة 2008 بما يعادل -3627346 مليون دج، نتيجة زيادة الأرصدة الخارجية وتحسن عائدات الجباية البترولية

المطلب الثاني: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.

يستعمل الناتج الداخلي الخام لقياس النمو الاقتصادي في بلد ما، والمنحنى التالي يمثل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطور الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (3-3): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك العالمي.

ورثت الجزائر عقب استقلالها نظاما اقتصاديا يسيطر على اقتصاد فرنسا، تميز بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه، لذلك قامت الجزائر بانتهاج سياسات تتلائم مع المرحلة الاقتصادية فمر الاقتصاد الجزائري بالمراحل التالية:

-مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي 1967-1989:

-مرحلة الانتظار 1962-1966: تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للنمو الاقتصادي، من إيجابيات هذه المرحلة أنها مهدت

وهيئت الظروف لقيام الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة<sup>(1)</sup>.

-ليعرف الاقتصاد الجزائري أولى بدايات عهده بالتخطيط الشامل سنة 1967، بهدف إعادة الاعتبار لسلطة الدولة ووضع جهاز إداري فعال يكون قادر على تسيير البرامج والخطط التي تضعها الدولة، بغرض بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج<sup>(2)</sup> بالاعتماد على الصناعات المصنعة كما اختارت المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، وكان ذلك من خلال المخططات التالية<sup>(3)</sup>:

❖ **المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):** كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة، حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المركزة على الصناعات القاعدية والمحروقات.

❖ **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات.

❖ **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** وهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق إلا أنه يتميز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

❖ **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** جاء لتحديد الإطار الذي تتم ضمنه حركة النمو الاقتصادي والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

❖ **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** جاء هذا المخطط لتنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم الكفل بطموحات الأمة وتلبية المتطلبات وتقوية استقلالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

1 كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 3.

2 سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012، ص 148.

3 زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010/2011، ص 87.

فقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق بعد أزمة 1986، التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، لتقوم الحكومة خلال هذه الفترة قصد الخروج من الأزمة بتبني برنامج إصلاحات اقتصادية جديد تمثل في برنامج التعديل الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي، هدف أساسا إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص مع المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

#### -الاقتصاد الجزائري أثناء الإصلاحات وإعادة الهيكلة (1989-2000):

عرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، حيث تم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي الأول ماي 1989، والثاني جوان 1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب الفعال أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة، مراقبة توسع الكتلة النقدية، تقليص حجم الموازنة العامة، تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة، الحد من التضخم وتخفيض في الدينار، تحرير التجارة الخارجية، إلغاء عجز الميزانية، إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية<sup>(2)</sup>.

بعد إبرام اتفاقية برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989/04/31، باشر السيد "مولود حمروش" رئيس الحكومة بإحداث إصلاح جذري مس القطاع المصرفي والنظام المالي بإصدار قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد. وجاء هذا القانون بهدف ضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة تحول الاقتصاد الجزائري، في اعتماده على وسائل ضبط ذات بعد نقدي بحت، فقام البرنامج على المبادئ التالية:

1 نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2012، ص 245.

2 بلعوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، ملتقى دولي حول ص 9.

- إصدار قانون 10-90 المتعلق بالقرض و النقد .

- وضع نظام مصرفي عصري يقوم على تعبئة الموارد المالية ، و ترشيد القروض الممنوحة باستعمال الطرق الحديثة لمتابعتها و استرجاعها .

- إعادة الاعتبار للبنك المركزي ، و مدى أهمية السياسة النقدية .

- إعادة تقييم الدينار الجزائري، تماشيا و المتغيرات الداخلية و الخارجية .

واجهت حكومة السيد "أحمد غزالي" صعوبة كبيرة في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991، خاصة أن الحكومة الجديدة التي أشرفت على الانتخابات لسنة 1991 لم تهتم، بل جعلت الإصلاحات جانبا، تخوفا من انزلاق الوضع الاجتماعي بسبب المضاعف المالية والاجتماعية والسياسية، فحاولت التراجع عن بعض قواعد الإصلاح التي اعتمدها الحكومة السابقة، خاصة ما تعلق بقانون القرض والنقد الذي قلص من هامش تحرك الحكومة في المسائل النقدية، فأدى إلى تراجع نسبي في النتائج المحققة. ورغم تخليها عن بعض بنود الاتفاق، إلا أنها استمرت في الإصلاحات المتفق عليها<sup>(1)</sup>.

### -مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح 1992-1993:

طبع مسار الإصلاح في هذه الفترة بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية في الوقت الذي عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات، رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل إلى 30 % من حصيللة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي، أما عن الاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف إضافة إلى زيادة تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية.

1 بلعوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، مرجع سبق ذكره، ص 497.

وعليه إن التناقض بين إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى استراتيجية الدين الخارجي حالت إلى تجنب عملية إعادة الجدولة<sup>(1)</sup>.

### -مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998:

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء ولمرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين:

#### 1-مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995:

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ولقد تركزت جهود التصحيح على السياسات النقدية والمالية التي تهدف إلى:

-الحد من توسع الكتلة النقدية  $M_2$  بالتخفيض من حجمها وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق رفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة).

-تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % في أبريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج) قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء تطبيقاً لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف.

-تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3.8 % سنة 1995 مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.

-تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، لإحداث منافسة على مستويات تعبئة المدخرات المساهمة

1 <http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=42703>

في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، برفع إنتاجية رأس المال ومن ثم الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة.

- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20 %.

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10 %.

- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة<sup>(1)</sup>.

## 2- برنامج التكييف الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998:

إن التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي وهو ضرورة ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، فبعد المعالجات الجزئية المتتالية في الثمانينات (الإصلاحات الذاتية) تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل عن طريق إجراء سياسات تصحيحية، والتي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره والانتقال إلى اقتصاد السوق مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بالخصوصية ومواصلة التحرير الاقتصادي وضمان الحماية الاجتماعية، ومن أهم السياسات والإجراءات المتبعة ما يلي:

- تخفيف وإزالة القيود على الأسعار وتحرير ترتيبات التسويق والتوزيع والاستثمار.

- إصلاح النظام التجاري بإزالة القيود الكمية على الاستيراد والتصدير وتخفيض المعدلات القصوى لتعريفة الجمركية.

- إصلاح سعر ونظام الصرف بالاعتماد على قوى السوق في تحديده وإزالة قيود الصرف على المعاملات الجارية.

1 مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات" يوم 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 299.

-إصلاح النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها وتحسين التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي.

-إصلاح الجهاز المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة وتطوير أدوات مالية جديدة والتحول باتجاه الاعتماد على الوسائل غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية.

-إصلاح المؤسسات الاقتصادية والتجارية العامة بإعادة هيكلة أوضاعها الإدارية والمالية ومنحها الاستقلالية في التسيير المالي والإداري ومعالجة ديونها المتعثرة.

-إصلاح وخصوصية المؤسسات العمومية وفتح المجال للاستثمار الأجنبي<sup>(1)</sup>.

واصل النمو في الانخفاض ليصل إلى معدلات سالبة امتدت من 1991 إلى 1994، نتيجة انخفاض أسعار البترول، ولكن انطلاقاً من 1995 تمت عملية الانتقال إلى مرحلة نمو حقيقي أين بلغ 3.8% خلال هذه السنة ليصل إلى أقصى معدل له 5.1% سنة 1998 ليمس الانخفاض باقي القطاعات الرائدة في النمو والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1): معدلات النمو القطاعية من 1990 إلى 2000.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع الفلاحة	-6.2	15.2	2	-4.4	-5	15	23.7	-13.5	11.4	2.7	-5
قطاع الصناعة	3.5	-0.7	-5.6	-1.3	-2.2	-1.4	-8.7	-3.8	8.4	1.6	1.3
قطاع البناء والأشغال العمومية	-3.1	-7.9	0.4	-4	0.9	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4	5.1
قطاع الخدمات	2.7	-0.5	3.1	-0.35	2.3	2.4	6	5.4	7.9	5.7	5.1
قطاع الخروقات	4.1	0.9	1.1	-0.8	-0.4	4.4	3.6	6	4	6.1	4.9

المصدر: زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1970-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 91-92.

من خلال الجدول كانت معدلات نمو القطاعات سالبة أو ما يقال عنها ضعيفة نتيجة انخفاض أسعار البترول، لكن ابتداءً من 1995 بدأت في الارتفاع ليعرف قطاع الفلاحة هو الآخر ارتفاعاً قدر

1 المرجع السابق، ص 300.



ب 15% سنة 1995، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي سجل أعلى نسبة نمو له 4.5% سنة 1996، وقطاع الصناعة الذي عرف معدلا قدر ب 8.4% سنة 1998 وقطاع المحروقات ارتفع بنسبة 6.1% سنة 1999، بهذا تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الايجابي، نتيجة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين: برنامج الاستقرار الاقتصادي (ماي 1994) وبرنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995).

#### -مرحلة الإنعاش وتوطيد النمو الاقتصادي 2001-2014:

شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول الفترة 2001-2014 وتمثل هذه البرامج أساسا في:

#### 1-برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يدخل هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي اعتمدها الجزائر من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، وقد رصد له مبلغ 7 مليار دولار، موجهة أساسا لتحسين مستويات المعيشة وتخفيض معدلات البطالة، لاسيما في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا، إيجاد حلول لمشكلة السكن التي تشهد تفاقما. بمرور الزمن نظرا لارتفاع معدل النمو السكاني وحركة التمدن، إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، النهوض بقطاع الزراعة، الري، النقل، تنمية الموارد البشرية، ودعم متغيرات التنمية المحلية، ويمكن فيما يلي تلخيص أهم المحاور (المقومات) التي شملها برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة المشار إليها، من خلال الجدول الموالي<sup>(1)</sup>:

1 محمد بوهزة و براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، ابحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يوم 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف، ص 4-5.

الجدول رقم (3-2): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

المجموع	رخص البرنامج				طبيعة الأعمال
	2004	2003	2002	2001	
45	-	-	15	30	دعم الاصلاحات
65.4	12	22.5	20.3	10.6	الفلاحة والصيد البحري
119	8	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
206.5	2	37.9	73.9	93	الأشغال الكبرى
89.5	3.5	17.4	29.2	39.4	الموارد البشرية
525.4	25.5	181.3	161	205.4	المجموع

المصدر: محمد بوهزة وبراج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، اجاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يوم 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف، ص 4

يوضح الجدول أن قطاع التنمية المحلية وقطاع الأشغال العمومية احتلا المراتب الأولى لأهمهما يمثلان أهم المحاور التي خصصت لها مغلقات مالية هامة، حيث تم تخصيص حوالي 21% من الغلاف المالي الإجمالي لقطاع الأشغال العمومية و 12% لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

### 2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث أن تكامل البرنامجين يجسد الإستراتيجية بعيدة المدى والتي تُلخص رؤية الجزائر في إرساء مقومات الاستثمار الاستخلافي للعوائد النفطية، بما يخلق البنية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على استيعاب تحديات التنمية الشاملة المستدامة في إطار الإمكانيات الوطنية وطموحات الأفراد، وذلك من خلال تفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بما يرفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري . ويمكن فيما يلي توضيح توزيع البرنامج حسب كل باب:

الجدول رقم (3-3): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب

المبلغ بملايير دج	القطاعات
1.908	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
1.703	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية.
302.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.
50	برنامج تطوير تكنولوجيا البريد والاتصال.
693.711	مجموع المبلغ المخصص في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005

المصدر: المرجع السابق، ص 5.

إن البرنامج الوطني لدعم النمو خصص له مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 2311 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية، حيث أعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن، وقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها وتحلية مياه البحر، فضلا عن طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب<sup>(1)</sup>.

### 3-برنامج توطيد النمو (2010-2014):

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 119 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق مايلي:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق، و المياه بمبلغ 1200 مليار دج أي ما يعادل 910 مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 99212 مليار دج أي ما يعادل 929 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كمايلي:

1 المرجع السابق، ص 5-6.

الجدول رقم (3-4): توزيع برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

المبلغ بملايير دج	القطاعات
9368.6	التنمية البشرية
379	الخدمة العمومية
6447	المنشآت القاعدية
أكثر من 895	الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية
250	البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال.

المصدر: عثمان أمين، وبوصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يوم 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف، ص 10.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 20 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكيف الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة و الرياضة، الثقافة و الاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني و المجاهدين.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 20 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 9200 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 1000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية.

و حديث المؤسسات العمومية في مجال الشغل خصصت الجزائر 120 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 120 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية<sup>(1)</sup>.

حافظت معدلات النمو الاقتصادي على الايجابية خلال هذه الفترة، حيث بلغ 4.6% في 2001 بسبب ارتفاع أسعار البترول وتحسن الوضع الأمني لتصل إلى معدل قياسي 7.2% سنة 2010 لتعرف باقي القطاعات خلال نفس السنة تطورا ملحوظا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): معدلات النمو القطاعية من 2001-2012.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع الفلاحة	13.5	-1.3	19.7	3.2	1.9	4.9	5	-5.3	6.2	6	8.5	6.8
قطاع الصناعة	5	5.2	5.9	6.2	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5	0.9	2.2	4.3
قطاع البناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8	1.7	2.1	3.2	-	2.3	6.6	5.9	7.3
قطاع الخدمات	3.8	5.3	4.2	7.7	7.1	11.6	9.8	1.8	6.7	6.9	7.1	6.8
قطاع المحروقات	4.9	-1.6	3.7	8.8	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-1.9	-2.6	-3.2	-3.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المرجع السابق ص 93-95.

احتل قطاع الفلاحة الصدارة بمعدل 19.7% نتيجة استهداف الجزائر للسياسة التنموية والمرتكزة على تشجيع الاستثمار الخاص، ولبدء الجزائر خطة إنعاش القطاع الفلاحي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية الذي عرف أعلى معدل له 8.2% سنة 2002 بسبب الاستثمار في مجال السكن والبنى التحتية، ليسجل قطاع الخدمات نسبة 7.7% سنة 2004 لإنعاش أهم قطاعاته، وترجع المعدلات الايجابية خلال هذه الفترة إلى مخطط الإنعاش الاقتصادي

1 عثمان أمين، وبوصحان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، اجاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يوم 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف، ص 10-11.

والذي يغطي الفترة 2001-2004 ليبقى التراجع يمس قطاع المحروقات والذي سجل معدل 1.6% سنة 2002.

ليعرف النمو فترة التباطؤ وهي الفترة (2006-2009) نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي على هذه الطاقة، لينعكس على المعدلات السالبة التي يحققها قطاع المحروقات، وابتداء من 2006 عرف قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا نتيجة إطلاق مخطط تكميلي لدعم النمو، بغية تحسين الخدمات العمومية، ليتراجع قطاع الفلاحة بمعدل سالب بلغ 5.3% بفعل سوء المناخ "الجفاف"، ليمس الانخفاض قطاع الصناعة سنتي 2006-2007 بمعدلات سالبة (-2.2، -3.9)

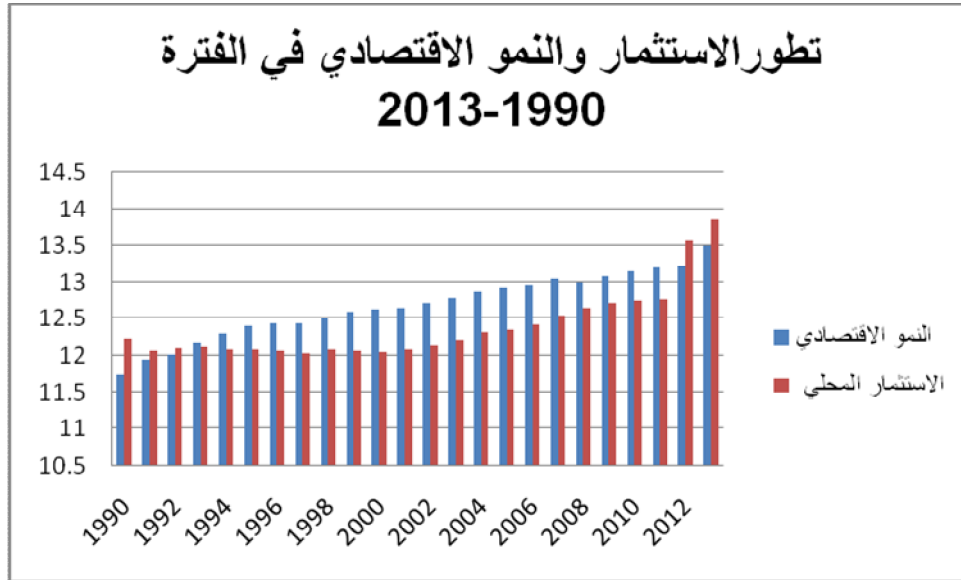
ومع بداية 2010 حافظت كل القطاعات على الإيجابية نتيجة إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد حتى سنة 2014 لتمويل الهياكل القاعدية للاقتصاد والخدمات الجماعية، ما عدا قطاع المحروقات الذي عرف تراجعا قليلا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

### المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

يكون تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي من خلال كيفية انتقالها عبر قنواتها المتمثلة في (قناة سعر الفائدة، قناة الاستثمار، قناة الائتمان.... وغيرها) إلى الاقتصاد، وقد تم التطرق إلى هذه القنوات في الفصل الأول بالإضافة إلى العرض النقدي الذي يمكن أن تسبب زيادته ضغوطا تضخمية تعرقل بدورها مسيرة النمو الاقتصادي.

وفيما يلي عرض لأثر كل أداة على النمو الاقتصادي بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين كل متغير من متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (3-3): تطور حجم الاستثمار وحجم النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2013  
الوحدة: مليار دج.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر .

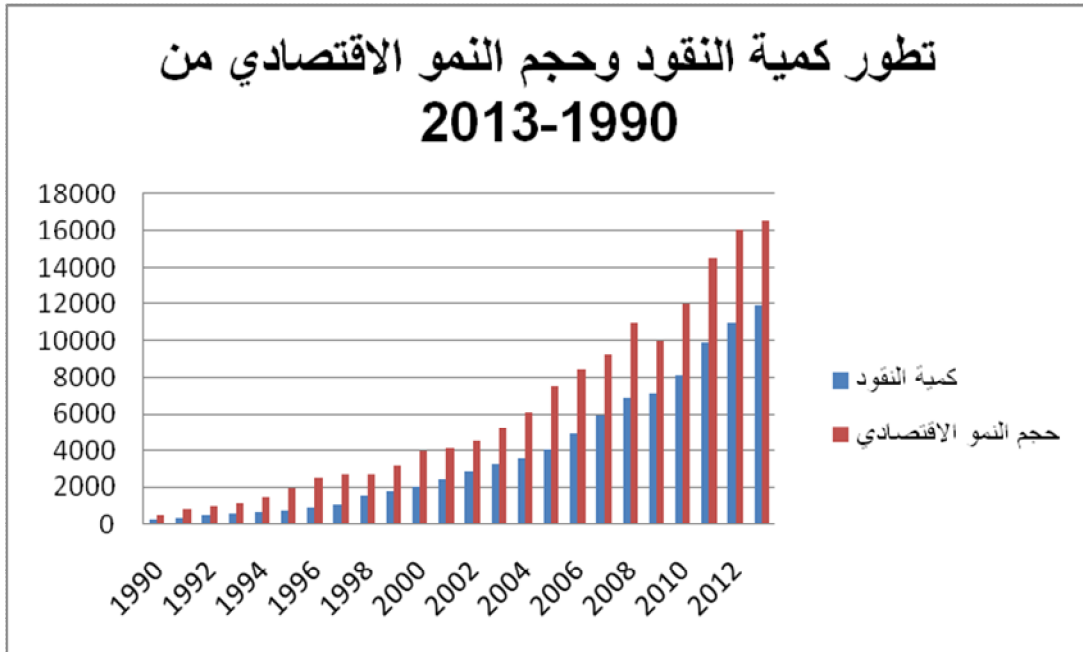
الملاحظ من خلال المنحنى أن تدفق الاستثمار المحلي تميز بارتفاع صاحبه ارتفاع في النمو الاقتصادي حيث بلغ متوسط حجم الاستثمار ما يقارب 12.39% في حين بلغ معدل متوسط النمو الاقتصادي ما يقارب 12.68% وهذا التقارب بين متوسطات النمو يعكس درجة الارتباط القوي بينهما. عرفت الجزائر ارتفاعا في حجم تدفق الاستثمار على طول فترة الدراسة بفعل نتائج البرامج الشاملة للإصلاح الاقتصادي (برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي 1995) . أما في سنة 2001 والموافقة لصدور القانون رقم 03/01 المعدل لقانون 1993 المتعلق بالاستثمار وما انطوى عنه من حوافز ضريبية ارتفع حجم تدفق الاستثمار حيث قدر حجمه 139.5 مليون دج، مقارنة بسنة 2000 أين بلغ 125 مليون دج، إضافة إلى السياسة المالية التوسعية من خلال البرامج التنموية أولها برنامج دعم الانعاش فقد كانت أعلى قيمة بلغها الاستثمار سنة 2009 أين بلغ 529.3 مليون دج مقارنة بسنة 2008 أين بلغ 450 مليون دج، وواصل الارتفاع بنسب جيدة الأمر الذي يعكس مدى جهود الدولة المبذولة للزيادة في معدلات استثماراتها المحلية.

– أثر كمية النقود على النمو الاقتصادي:

شكلت دراسة العلاقة بين نمو الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع والنمو الحقيقي في الناتج الداخلي الخام الممثل للنمو الاقتصادي اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين، ولتحديد اتجاه وطبيعة العلاقة الموجودة بينهما ارتأينا إلى تحليل المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-5): تطور كمية النقود وحجم النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990-2013

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الثالثة بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الشكل أن الجزائر عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الكتلة النقدية فخلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013 حيث بلغ متوسط معدل نموها 16.96 %، بحيث عرفت أدنى قيمة لها سنة 1990 أين بلغت 343 مليون دج، وأعلى قيمة لها سنة 2013 أين بلغت 11941.5 مليون دج، بمعدل نمو قدره 8.4 %، وهذا ما صاحبه ارتفاع في حجم النمو الاقتصادي فقد بلغ متوسط معدل نموه 16.60 % وهو قريب من معدل نمو كمية النقود، وعرف هو الأخير أدنى قيمة له في نفس السنة 1990 أين بلغ 556 مليون دج، وأقصى قيمة له سنة 2013 أين بلغ 16569.2 مليون دج بمعدل نمو قدره 2.8 %، على



الرغم من أن الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح (برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي) هو التحكم في حجم الكتلة النقدية.

في سنة 1993 انخفض معدل نمو الكتلة النقدية أين بلغ 7.3 % مقارنة بسنة 1992 أين بلغ 31.3 % بسبب إتباع السياسة النقدية التقشفية من خلال إيقاف التمويل بالعجز وتقليص حجم الإنفاق العام بهدف التقليل من الضغوطات التضخمية التي كانت مرتفعة خلال هذه الفترة والتي عرقلت الزيادة في النمو الاقتصادي الذي عرف هو الأخير معدلات سالبة نتيجة التضخم، و تم تسجيل معدلات نمو مرتفعة للكتلة النقدية ابتداء من سنة 1996 إلى غاية 1998 أين سجلنا أعلى معدل خلال هذه الفترة 19.6 % سنة 1998.

ظل حجم الكتلة النقدية يشهد ارتفاعا وبوتيرة تقريبا متماثلة، حيث انتقل من 2022 مليار دج سنة 2000 إلى 5728 مليار دج سنة 2008، بمتوسط سنوي مساوي إلى 13.89%، وهذا كان مصحوبا بارتفاع في حجم النمو الاقتصادي الذي عرف هو الأخير وخلال نفس السنوات ارتفاعا أين بلغ 4023 مليار دج و 11042 مليار دج سنتي 2000-2008 على التوالي، ويرجع هذا التوسع النقدي الهام إلى عاملين أساسيين هما: التوسع في الأرصدة النقدية الخارجية الناتج عن الانتعاش في أسعار البترول، بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001 الممتد إلى ثلاث سنوات بالإضافة إلى البرامج التنموية اللاحقة (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014).

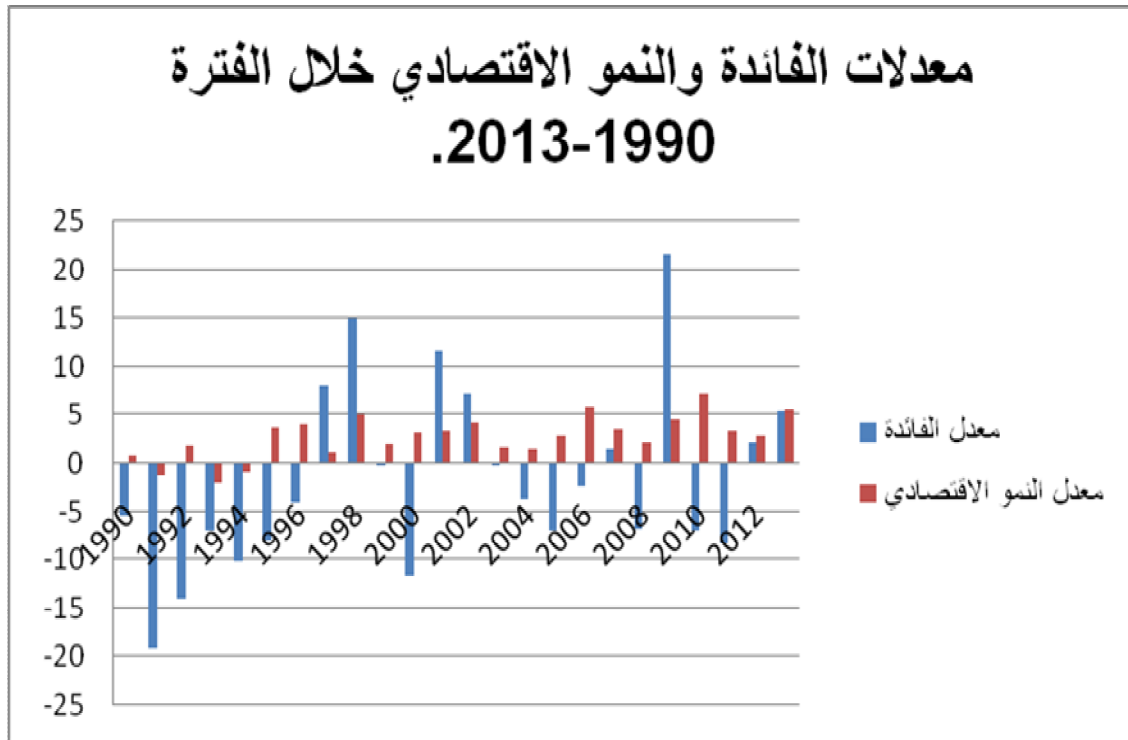
وهذا ما أكد لنا أن كمية النقود أثرت على النمو الاقتصادي بالإيجاب الأمر الذي يعكس لنا طبيعة العلاقة التي تربط كمية النقود بالنمو الاقتصادي على أنها علاقة طردية، بحيث أنه كلما ارتفع حجم كمية النقود صاحبه ارتفاع في النمو الاقتصادي.

-أثر معدل الفائدة على النمو الاقتصادي:

إن سعر الفائدة الحقيقي له أثر تضخمي على الأسعار والتضخم بدوره له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، ومعرفة طبيعة العلاقة بين معدل الفائدة والنمو الاقتصادي تكون من خلال الشكل التالي الذي يوضح تطور كل منهما في نفس الفترة الممتدة من 1990-2013.

الشكل رقم (3-6): تطور معدلات الفائدة والنمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1990-2013.

الوحدة: (%).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

بقراءة متأنية لهذا البيان يتضح أن الجزائر عرفت معدلات فائدة حقيقية سالبة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1996 حيث بلغ متوسط معدل نمو هذه الفترة -11.47% وامتازت هذه الفترة بتحقيق أدنى معدل فائدة -22.65% سنة 1994، وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة المعروض النقدي خلال هذه الفترة للاحتياجات المتعلقة بتمويل الاستثمار، ليعرف النمو الاقتصادي خلال هذه

الفترة تحقيق معدلات تراوحت بين الايجابية والسلبية، لكن ابتداءا من سنة 1996 عرفت الجزائر تحقيق معدلات فائدة ونمو موجبة نتيجة آثار برنامج التعديل الهيكلي لكن بدرجات متفاوتة.

وابتداءا من سنة 1999 بدأت معدلات الفائدة في الانخفاض اضافة إلى سنة 2000 نتيجة زيادة العرض النقدي من خلال تبني البرامج التنموية على رأسها برنامج الانعاش الاقتصادي الأمر الذي انعكس على تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي أين بتراوح ما بين 3% إلى 4% .

واصلت معدلات الفائدة في الانخفاض على طول الفترة من 2003 إلى 2008 مع تحقيق ارتفاع قليل سنة 2007 بلغ متوسط معدل الفائدة خلال هذه الفترة ما يعادل 3.08- % في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 2.9% و يفسر الانخفاض نتيجة تبني البرنامج التكميلي لدعم النمو سنة 2004 وزيادة المعروض النقدي إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم الذي يفسر بسياسة الانفاق التوسعية التي انتهجتها الدولة في اطار البرامج التنموية كما يفسر الانخفاض سنة 2008 بالأزمة التي أدت إلى الانخفاض في أسعار البترول .

وفي سنة 2009 ارتفع معدل الفائدة إلى أعلى قيمة له أين بلغ 21.6% نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ليعود الانخفاض من جديد سنة 2010 أين بلغ معدل الفائدة الحقيقي 7- % نتيجة زيادة العرض النقدي من خلال تبني برنامج توظيف النمو الاقتصادي أعلى قيمة له 10.25% بلغ معدل النمو الاقتصادي أدنى معدل له 1.1%، في حين عندما بلغ النمو الاقتصادي أعلى معدل له 7.2% انخفض معدل الفائدة إلى 3.91% ، مما يؤكد أن عدم استقرار معدلات الفائدة الحقيقية كان نتيجة ارتباطها بالظروف الاقتصادية غير المستقرة،

وعليه فإن العلاقة بين معدل الفائدة والنمو الاقتصادي لا يمكن الحكم عليها ، بحيث أنه في سنتي 1990 و 1992 كانت معدلات الفائدة سالبة بينما معدلات النمو الاقتصادي موجبة، أما في الفترة الممتدة من 1997 إلى 2004 كانت معدلات الفائدة مرتفعة بينما معدلات النمو الاقتصادي منخفضة، وهذا لا

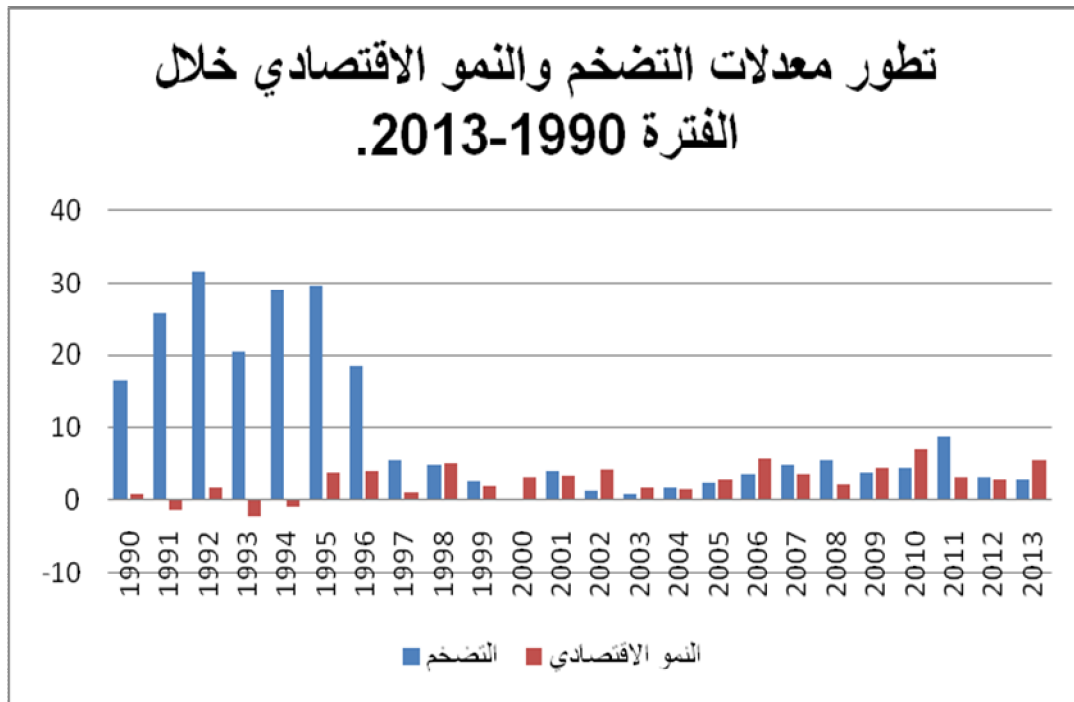
يعكس العلاقة العكسية بينهما لأنه في سنة 2005 أين كان معدل الفائدة منخفض لم يرتفع النمو الاقتصادي سوى ب 2.8%، إضافة إلى 2012، وهذا ما يبين عدم الحكم على علاقتهما.

### أثر التضخم على النمو الاقتصادي.

يقال أن التضخم يمكن أن يؤثر ايجابيا كما يمكن أن يؤثر سلبيا على معدلات النمو بحيث أنه إذا بلغ نسبة 3% لا يعتبر خطرا على الاقتصاد الوطني، ولا يشكل تحديا كبيرا للسوق في بلد يعتمد على ميزانية توسعية تهدف لتحفيز النمو الاقتصادي، وبهدف معرفة أثر التضخم على النمو الاقتصادي يجب تحليل الشكل التالي والذي يمثل تطور معدلات كل من التضخم والنمو الاقتصادي خلال نفس الفترة الممتدة من 1990-2013.

الشكل رقم (3-7): تطور التضخم والنمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1990-2013.

الوحدة: (%).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي .

من الشكل أعلاه نلاحظ أن التضخم عرف معدلات متذبذبة حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة 9.7% في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة 2.8%، فقد عرف التضخم معدلات مرتفعة جدا خلال الفترة الممتدة من 1990-1995 حيث بلغ أقصى معدل له

43.88% سنة 1992 نتيجة التوسع النقدي المتتالي خلال السنوات وارتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم الطلب مع الركود في مستويات الطلب، وهذا ما أثر على معدلات النمو الاقتصادي التي عرفت خلال نفس الفترة انخفاض شديد وصل إلى تحقيق معدلات نمو سالبة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وهذا ما تفسره سنوات 1991-1993-1994، أين بلغ النمو الاقتصادي فيها (1.2%-، 2.1%-، 0.9%) على التوالي.

وفي سنة 1995 بلغ معدل التضخم 29.8% ليعرف النمو الاقتصادي مستوى منخفض قدر بـ 3.8%، ويرجع ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى التحرير شبه الكلي للأسعار مما أدى إلى استفحال ظاهرة التضخم.

وبعد نهاية التسعينات عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع لكنه أقل بكثير من الفترات السابقة حيث أنه في سنة 2005 انخفض معدل التضخم إلى 2.6% بعدما وصل إلى حد لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال قدر بـ 0.34% سنة 2000 نتيجة الإجراءات المتعاقبة المتخذة من طرف الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، لتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة، بالإضافة إلى الصرامة في تسيير الكتلة النقدية بالبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المولد للضغوط التضخمية، وهذا ما انعكس على النمو الاقتصادي الذي عرف خلال هذه الفترة ارتفاعا قليلا أحسن من المعدلات السالبة سابقا، أين بلغ وفي نفس السنة 2.2%، وما لبثت إلى أن عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2001 إلى 2013 بمتوسط نمو قدره 3.72% خلال هذه الفترة أين عرفت أعلى معدل لها قدر بـ 8.9% سنة 2011 نتيجة التوسع في الإنفاق على إثر تفعيل حركية الاستثمارات من خلال البرامج التنموية المتبناة خلال هذه الفترة والمتمثلة في (برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014) بالإضافة إلى رفع الأجور.

نستخلص من تحليل المنحنى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين أي أن أثر التضخم على النمو الاقتصادي أثر سلبي لأن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة

الآثار السلبية التي يولدها التضخم لأنه يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار بحيث أن ارتفاعه يولد معدلات فائدة حقيقية سالبة وهذا ما يخفض من الزيادة في النمو الاقتصادي.

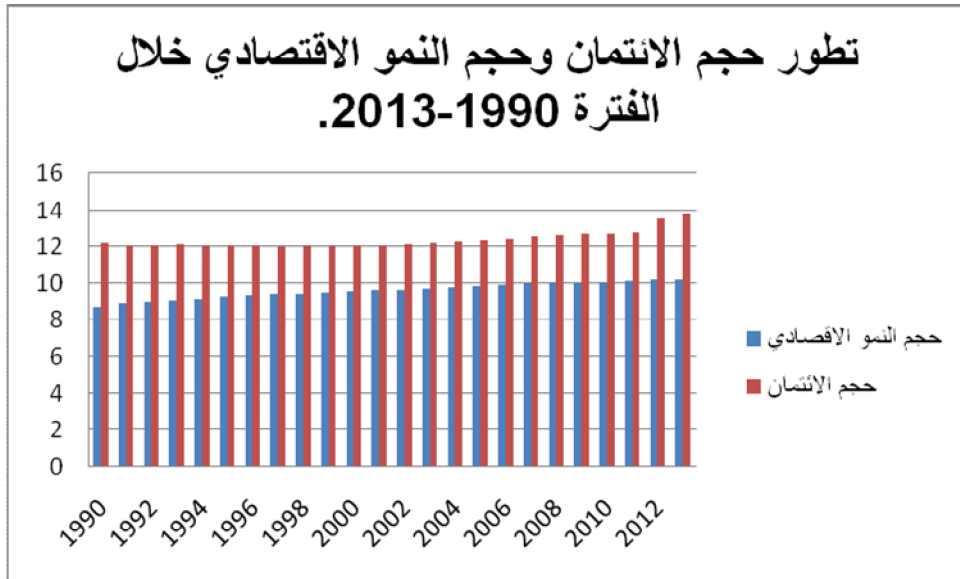
#### -أثر حجم الائتمان على النمو الاقتصادي:

يقع العبء الأكبر في توفير عنصر التمويل على عاتق البنوك التجارية، لما له من دور كبير في التأثير على عملية النمو لأن التمويل يمثل عائقا أمام النمو الاقتصادي وينجم عنه آثار سلبية في عملية الإنتاج واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وقد تمثل حجم الائتمان بالقروض المقدمة للاقتصاد.. والشكل الموالي يعرض العلاقة بين حجم الائتمان المصرفي كمتغير نقدي وحجم الناتج الداخلي الخام الممثل للنمو الاقتصادي.

الشكل رقم (3-8): تطور حجم الائتمان وحجم النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1990-

2013

الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الجزائري.

الملاحظ من خلال الشكل أن اتجاه الائتمان في مستوى ثابت تقريبا من سنة 1990 إلى 2013، فقد بلغ متوسط حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة 407673.714 مليون دج أي بمتوسط نمو 12.39%، محققة بذلك متوسط نمو اقتصادي وصل إلى 9.6%، مع العلم أن سنة 1993 عرفت تراجعا كبيرا في حجم الائتمان أين وصل إلى -46.58% نتيجة انتهاج الجزائر

لسياسة ائتمانية تقييدية في مجال منح القروض حيث صادفت هذه السنة تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني الثاني، مما ولد ضغوطا تضخمية خلال نفس الفترة أثرت على معدلات النمو الاقتصادي.

وبداية من سنة 2001 عرف حجم الائتمان نموا مرتفعا ليصاحبه الارتفاع الملحوظ في حجم النمو الاقتصادي وهذا ما يعكس العلاقة الطردية بينهما .

## المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد القياسي.

إن المكانة التي أصبح يحتلها الاقتصاد القياسي في مجال الدراسات القياسية بمختلف أنواعها، تعود إلى النظرة المستقبلية والتنبؤية للظاهرة قصد اتخاذ قرارات، وإتباع سياسات اقتصادية ملائمة، كل هذا من خلال بناء نماذج قياسية تساعد على تفسير الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

### المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي.

#### 1- مفهوم الاقتصاد القياسي:

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية، والرياضيات، والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختيار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن الاقتصاد القياسي هو تكامل للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية، بهدف اختيار الفروض عن الظواهر الاقتصادية، وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

ويمكن التمييز بين فرعين لعلم الاقتصاد القياسي وهما<sup>(2)</sup>:

-**الاقتصاد القياسي النظري:** هو العلم الذي يهتم بتنمية وتطوير الطرق والأساليب الإحصائية في مجال قياس العلاقات الاقتصادية أو التفسير أو التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية أو اتخاذ القرارات الاقتصادية.

-**الاقتصاد القياسي التطبيقي:** هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد القياسي الذي نطبق فيه أساليب الاقتصاد القياسي في مجال محدد من مجالات النظرية الاقتصادية مثل الطلب، والعرض، الإنتاج،

1 حسين علي بخت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2009، ص 18.

2 سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 26-27.



الاستهلاك، الادخار، الاستثمار... الخ، والهدف منه هو قياس العلاقات الاقتصادية في مجال من هذه المجالات واختبار مدى الاتفاق بين النظرية والواقع بالإضافة إلى التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة في المستقبل.

### 2- نظرية الاقتصاد القياسي:

تتميز مهمة نظرية الاقتصاد القياسي أساسا في قياس العلاقات وتكييفها مع مميزات الظواهر الاقتصادية التي يمكن إخضاعها إلى التجربة المخبرية وذلك بتطبيق أدوات إحصائية طورت لملائمتها، بهدف تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في إطار دراسة علمية دقيقة.

### 3- منهج البحث في الاقتصاد القياسي:

يتم أي بحث اقتصادي بأربع مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

- ❖ **تعيين النموذج:** ويقصد به صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى تتمكن من قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية ويكون ذلك :
  - بتحديد المتغيرات التي ينطوي عليها النموذج .
  - تحديد الشكل الرياضي للنموذج (عدد المعاملات التي يحتوي عليها، درجة خطية النموذج، درجة تجانس كل معادلة).
  - تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معاملات العلاقات الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات<sup>(1)</sup>.

❖ **تقدير معاملات النموذج:** بعد الانتهاء من صياغة العلاقة الاقتصادية ينتقل الباحث إلى مرحلة قياس أو تقدير المعلمات، ويكون ذلك من خلال تجميع بيانات واقعية من المتغيرات التي يتضمنها

1 عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية طبع - نشر - وتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1991، ص 25.

النموذج وعلى مهارات الباحث في اختيار طريقة القياس الملائمة منها طريقة المربعات الصغرى، ويكون هذا بعد تعيين النموذج<sup>(1)</sup>.

❖ **تقييم المعاملات المقدرة للنموذج:** بعد الحصول على تقديرات المعلمات، فإن الخطوة اللاحقة هي تطوير معيار ملائم لإيجاد في ما إذا كانت المعلمات المقدرة بالنموذج تتطابق مع التوقعات من النظرية الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

❖ **تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:** قبل استخدام النموذج يجب التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، أي التنبؤ بقيم المتغيرات في المستقبل التي تكون صالحة من الناحية الإحصائية، وذلك من خلال تطبيق النتائج التي تم التوصل إليها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: تحليل نموذج الانحدار الخطي.

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير.

#### 1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

لا بد أن تكون السلاسل الزمنية المختارة مستقرة، ويقصد بالاستقرارية من الناحية الاحصائية أن يكون المتوسط الحسابي والتباين ثابتين، حيث نقوم بدراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل .

1 سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2 محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 35

3 حسين علي بخت، سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller) :

نفترض نموذج من الشكل  $AR(1)$  لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم  $(\varphi)$ .

\*  $|\varphi| < 1$ : السلسلة  $X_t$  مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.

\*  $\varphi = 1$ : السلسلة  $X_t$  غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

\*  $|\varphi| > 1$ : السلسلة  $X_t$  غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع  $(t)$  والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

أ- اختبار ديكي-فولر البسيط (DF):

يقترح ديكي-فولر اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\varphi| = 1 \\ H_1 : |\varphi| < 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر،

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \varphi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$X_t = \varphi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$X_t = \varphi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

نقوم بتقدير معالم  $\varphi$  نرمز لها  $\hat{\varphi}$  للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب  $t_{\hat{\varphi}}$  الذي يمثل اختبار Student.

إذا كان  $T_c \rangle T_T$ : إذن نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أي وجود الجذر الوحدوي (Racine unitaire) و بالتالي السلسلة غير مستقرة<sup>1</sup>.

ب- اختبار ديكي فولر الصاعد (ADF):

ليكن لدينا النموذج من الشكل  $AR(p)$ :

$$A_m(B)U_T = \varepsilon_t ; \varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2) \quad \text{حيث:}$$

فإذا كان  $(\varphi)$  يمثل أكبر جذر لكثير الحدود  $A(B)$  فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \varphi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\varphi-1} B^{\varphi-1})$$

$$\Delta X_T = \varphi X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:}$$

وبإدخال الثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج التالية وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta x_t = \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الأول:}$$

$$\Delta x_t = c + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثاني:}$$

$$\Delta x_t = c + bt + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثالث:}$$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج (ADF) هي نفسها الخاصة بنماذج (DF) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة<sup>(1)</sup>.

قبل تطبيق اختبار ديكي فولار لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي سيستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي لمركبة الاتجاه العام في السلسلة.

## 2-تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

يقتصر استخدام نموذج الانحدار البسيط على العلاقة بين متغيرين، ولكن النظرية الاقتصادية تتناول علاقات اقتصادية في كثير من الأحيان بين أكثر من متغيرين، ولذلك نحتاج إلى تطوير أسلوب لتحليل الانحدار العام يساعدنا في قياس علاقات اقتصادية يدخل فيها العديد من المتغيرات ويعرف هذا النموذج بالانحدار الخطي المتعدد<sup>(2)</sup>، الذي يركز في دراسته على الخطوات الأساسية التالية<sup>(3)</sup>:

- تحديد العوامل المؤثرة في المتغير المفسر (عددا ونوعا).
- اختيار المتغيرات المستقلة.
- حساب معاملات الارتباط الثنائية.
- حساب معامل الارتباط المتعدد للعلاقة الارتباطية.
- اختبار دلالة معامل الارتباط المتعدد.
- تحديد نوع معادلة التمثيل بناء على طبيعة العلاقة المدروسة.
- حساب ثوابت معادلة التمثيل بطريقة المربعات الصغرى.

1 سليم حمود، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة الجزائر، ص 24.

2 محمد لطفى فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي (قياس العلاقات الاقتصادية)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، ليبيا، ص 145.

3 معتوق محمد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 142.

حيث يستند نموذج الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع  $y_i$  وعدد من

المتغيرات المستقلة  $x_{2i}, x_{3i}, \dots, x_{ki}$  وحد عشوائي  $\varepsilon_i$  ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ  $n$  من المشاهدات و  $k$  من المتغيرات المستقلة بالشكل التالي<sup>(1)</sup> :

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

حيث أن :

$y_i$ : المتغير التابع.

$x_2, x_3, \dots, x_k$ : المتغيرات المستقلة.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ : ثوابت.

$\varepsilon_i$ : الخطأ العشوائي.

حيث أن المعادلة هي مجموع معادلات يبلغ عددها  $n$  تكون نظام المعادلات التالية، ومجمل هذه

المعادلات يشكل نموذج الانحدار الخطي العام:

$$y_1 = \beta_1 + \beta_2 x_{21} + \beta_3 x_{31} + \dots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1$$

$$y_2 = \beta_1 + \beta_2 x_{22} + \beta_3 x_{32} + \dots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2$$

.....

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

1 عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت 1983، ص 182-183.

الآن نعيد صياغة هذه المعادلة في صورة مصفوفات كالآتي:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_i \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{21} & x_{31} & \cdots & x_{k1} \\ 1 & x_{22} & x_{32} & \cdots & x_{k2} \\ 1 & x_{23} & x_{33} & \cdots & x_{k3} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & x_{2i} & x_{3i} & \cdots & x_{ki} \end{bmatrix} * \begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_i \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_i \end{bmatrix}$$

$$Y = XB + E$$

حيث:

Y: يعبر عن متجه المشاهدات التابعة من الدرجة n.

X: مجموعة المشاهدات المستقلة مصفوفة المشاهدات وهي من الدرجة n > k+1.

B: يعبر عن معاملات الانحدار من الدرجة (k+1).

E: يعبر عن الخط العشوائي من الدرجة n.

ولكي يتم تقدير معلمات النموذج ولضمان أن تكون المقدرات ذات خصائص مرغوب فيها فإن

هناك فرضيات يجب توافرها وهي<sup>(1)</sup>:

- أن العلاقة بين المتغيرات الداخلة فيه هي علاقة خطية وهذا يعني أن المتغير y يتحدد بتركيب

خطي من المتغيرات المستقلة X والمتغير العشوائي ε.

- أن الخطأ العشوائي يتوزع توزيعاً طبيعياً بمعدل صفر وبتباين δ<sup>2</sup>.

- أن المصفوفة X تتوزع توزيعاً مستقلاً عن ε ولهذا يكون التباين المشترك يساوي صفراً أي:

$$\text{cov}(X, \mathbf{E}) = E(X'E) - [E(X)]' [E(E)]$$

- تختص هذه الفرضية برتبة المصفوفة X حيث أن: Rank (X) = k+1 < n

وتتضمن هذه الفرضية:

1 موفق محمد القصاب، مصطفى إسماعيل الهبيني، مقارنة بين طريقتي انحدار الجذور الصماء والمربعات الصغرى باستخدام أسلوب المحاكاة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2006، ص 30-31.

- أن عدد المشاهدات يجب أن يكون أكبر من عدد المعلمات المراد تقديرها.
- عدم وجود علاقة خطية متعددة بين قيم مشاهدات المتغيرات المستقلة، أي أن العلاقة بين تلك المتغيرات منعدمة.

- الخطأ العشوائي  $\varepsilon_i$  له توزيع طبيعي متوسطه صفرا، وتباين  $\delta^2$ ، ثابت من مشاهدة إلى أخرى، أي أن  $\varepsilon \approx (0, \delta^2)$ ، كما يفترض أن الأخطاء ( ) مستقلة إحصائيا، ويعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$E(\varepsilon_i) = 0$$

$$Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = \begin{cases} \delta^2 & \text{if } i = j \\ 0 & \text{if } i \neq j \end{cases}$$

أي أن متجه الأخطاء  $E$  يتبع توزيع طبيعي متعدد متوسطه صفرا وله مصفوفة تباين  $\Sigma$ ، أي أن:

$$\varepsilon \approx Nn(0, \Sigma)$$

حيث أن مصفوفة  $\Sigma$  مصفوفة متماثلة ومن الدرجة  $(n \times n)$ ، ويعبر عنها كما يلي:

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \delta^2 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & \delta^2 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & \delta^2 \end{bmatrix} = \delta \begin{bmatrix} 1 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 1 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & 0 \end{bmatrix}$$



المطلب الثالث: تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

من الطرق الشائعة الاستخدام في تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن قيم المشاهدة للمتغير التابع.

$$Y = XB + E \quad \text{لدينا النموذج الخطي العام:}$$

$$\hat{y} = X\hat{B} \quad \text{حيث:}$$

نصغر مجموع مربعات الخطأ:

$$\begin{aligned} \sum e_i^2 = e'e &= (y - \hat{y})' \times (y - \hat{y}) \\ &= (y - xB)' \times (y - xB) \\ &= y'y - y'x^t B - B^t x' y + B^t x' x B \\ &= y'y - 2B^t x' y + B^t (x^t x) B \end{aligned}$$

وباشتقاق المعادلة بالنسبة لـ B نحصل على قيمة هذه الأخيرة:

$$B = (x^t x)^{-1} x^t y$$

من بين الاختبارات التي يخضع لها النموذج الخطي المتعدد هي:

### 1- حساب معامل الارتباط $R^2$ :

معامل الارتباط الخطي هو الجذر التربيعي لمعامل ( $R^2$ ) الذي يتم حسابه كما يلي<sup>(1)</sup>:

1 بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1988-2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 65.

$$R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT} = \frac{SCE}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^n ei^2 = e e = y y - \beta x y$$

$$STC = SCE + SCR$$

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = \frac{\beta x y}{y y}$$

2- حساب معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$ :

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \times \frac{(n-1)}{(n-k)} \quad (1): \text{يعرف بالعلاقة التالية}$$

3- اختبارات المعنوية أو الدلالة بالنسبة لنموذج الخطي المتعدد:

- اختبار ستودنت (T.student):

➤ شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_k = 0 \\ H_1 = \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_k \neq 0 \end{cases}$$

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:

$$\delta \hat{\beta}_t = \left( \frac{e' e}{n-k} \right) (x' x)^{-1}$$

ثم نقارن القيمة  $T_c$  مع القيمة الجدولية عند درجة الحرية  $(n-k)$ . بمستوى معنوية  $\alpha = 5\%$

1 بن أحمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

﴿قرار الاختبار:﴾

- إذا كان  $T_c \rangle T_T$  نرفض  $H_0$

- إذا كان  $T_c \langle T_T$  نرفض  $H_1$

- اختبار فيشر (F.Fisher): يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين

المتغيرات المستقلة  $(x_1, x_2, \dots, x_k)$  على المتغير التابع  $y$  باعتماده على نوعين من الفروض<sup>(1)</sup>:

﴿شكل الاختبار: يكون شكل الاختبار كما يلي:﴾

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0 \\ H_1 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k \neq 0 \end{array} \right\}$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F = \frac{\frac{R^2}{(k-1)}}{\frac{(1-R^2)}{(n-1)}}$$

حيث:  $F = (k-1, n-k)$

﴿قرار الاختبار:﴾

- إذا كان  $F_c \rangle F_T$  نرفض  $H_0$ .

- إذا كان  $F_c \langle F_T$  نرفض  $H_1$ .

4- اختبار فرضية عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

لتطبيق طريقة المربعات الصغرى يجب مراعاة الفرضيات الأساسية التي رأيناها سابقا ومن بينها

فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء في فترات مختلفة، وتنص فرضية العدم في النموذج على انعدام

1 حسين علي بجيت، سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 168-169

الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي أن معامل الارتباط الخطي بينها يكون معدوماً<sup>(1)</sup> ومن بين اختبارات فرضية عدم الارتباط بين الأخطاء ما يلي:

• اختبار دارين واتسون: يعد أهم اختبار لكشف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب

الشكل

$$\varepsilon_t = p \varepsilon_{t-1} + \mu_0$$

حيث:

$$\mu_t \rightarrow N(0, \delta \mu^2)$$

➤ شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0: p = 0 \\ H_1: p \neq 0 \end{cases}$$

للتحقق من انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء بدرين واتسون تعطى علاقته بالشكل التالي:  $e_t$

$$D_w = \frac{\sum_{i=1}^n (e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^n e_i} = 2(1 - P)$$

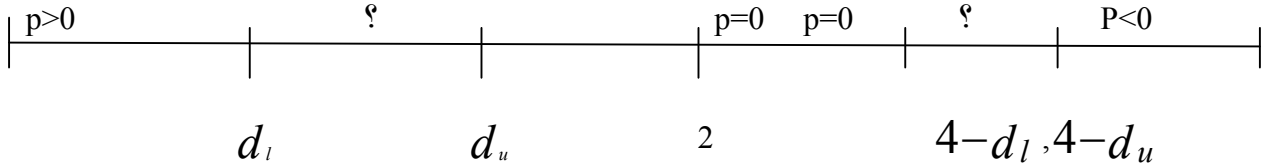
$$P = \frac{\sum_{i=1}^n (e_i - e_{i-1})}{\sum_{i=1}^n e_i} \quad \text{مع:}$$

حيث أن  $D_w$  تمثل القيمة المحسوبة للاختبار وتأخذ قيمها بين 0 و 4، والنتيجة تصنف حسب الحالات التي يوضحها الشكل التالي حيث قيم  $d$  (القيم الجدولية للاختبار)، التي تشير إلى وجود أو عدم

1 بن أحمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة، وتوجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى لـ  $(d_L, d_u)$ .

الشكل رقم (3-8): اختبار درين واتسون  $D_w$ .



$0 < D_w < d_l$  : وجود ارتباط ذاتي موجب.

$d_l < D_w < d_u$  : مجال غير محسوم أي أن هناك شك في وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي.

$d_u < D_w < 4 - d_u$  : استقلال الأخطاء أي عدم وجود الارتباط الذاتي.

$4 - d_u < D_w < d_l$  : مجال غير محسوم.

$4 - d_l < D_w < 4 - d_l$  : وجود ارتباط سالب.

## المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي الخاص بأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

سيتم في هذا المبحث صياغة نموذج اقتصادي يمثل أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وذلك بعد حصر المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر على المتغير التابع (النمو الاقتصادي) بالاعتماد على الدراسة النظرية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، ل يتم في الأخير استخلاص النموذج القياسي الخاص بالمشكلة المدروسة وتقديره.

### المطلب الأول: تعيين النموذج وتقدير معالمته.

#### 1- تعيين النموذج:

تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك لتطلبه تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج والتي يجب استبعادها، ولذلك ستم الإشارة إلى المتغيرات كالاتي:

➤ **المتغير التابع:** وهو الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عنه اقتصاديا بمعدل النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على إحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدة البيانات المتمثلة في النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من 1990-2013، مع العلم أنه قد تم إدخال اللوغاريتم العشري على إحصائيات الناتج الداخلي الخام بهدف التصغير من قيمه كونها بمليار دج، ويرمز لهذا المتغير بالرمز Pib.

➤ **المتغيرات التفسيرية:** والمتمثلة في متغيرات السياسة النقدية التي من خلالها يتم التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، وتتمثل في:

- **الكتلة النقدية:** أي عرض النقد بالمفهوم الواسع، باعتباره انعكاس لسلوك القطاع النقدي والقطاع الحقيقي على الاقتصاد، وقد تم الاعتماد على إحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدة البيانات المتمثلة النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من 1990-2013، مع

العلم أنه قد تم إدخال اللوغاريتم العشري على إحصائيات الكتلة النقدية بهدف التصغير من قيمها كونها بمليار دج، ويرمز لهذا المتغير بالرمز  $M_2$ .

- **معدل الفائدة الحقيقي:** تم اعتماد معدل الفائدة الحقيقي لأنه أحد أدوات السياسة النقدية وأهم أدوات الضبط المالي والنقدي، ومؤشر لاختيار أكفئ المشاريع ووسيلة لرفع التدفق النقدي وبالتالي رفع معدل الناتج الداخلي الخام الممثل للنمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على إحصائيات معدلات الفائدة لبناء النموذج من خلال قاعدة البيانات المتمثلة في البنك العالمي وذلك في الفترة الممتدة من 1990-2013، ويرمز لهذا المتغير بالرمز  $Int$ .

- **حجم الائتمان:** تم أي حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الاقتصادي كنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، حيث أن هذه النسبة تعني ارتفاع مستوى الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على إحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدة البيانات المتمثلة في بنك الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من 1990-2013، مع العلم أنه قد تم إدخال اللوغاريتم العشري على إحصائيات حجم الائتمان بهدف التصغير من قيمه كونها بمليون دج، ويرمز لهذا المتغير بالرمز  $CE$ .

- **حجم الاستثمار:** تم اعتماد حجم الاستثمار كمتغير مستقل لما له من تأثير على النمو الاقتصادي كونه يعمل على زيادة القدرة التنافسية داخل الاقتصاد، ورفع المستوى الحضاري وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز قواعد الانتاج وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التصدير، وبالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتم اعتماد إحصائياته من الملحق رقم (3)، وذلك في الفترة الممتدة من 1990-2013، مع العلم أنه قد تم إدخال اللوغاريتم العشري على إحصائيات حجم الاستثمار بهدف التصغير من قيمه كونها بمليون دج، ويرمز لهذا المتغير بالرمز  $Inv$ .

- **التضخم:** تم اعتماد التضخم كونه الشغل الشاغل للسياسة النقدية في التأثير على عملية النمو الاقتصادي بحيث أن زيادة العرض النقدي قد تؤدي إلى التضخم وانخفاضه هو في الواقع متغير مساعد على الوصول إلى الأداء الجيد للنمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على إحصائيات معدلات التضخم من قاعدة البيانات المتمثلة في البنك العالمي لبناء النموذج من خلال الفترة الممتدة من 1990-2013، ويرمز لهذا المتغير بالرمز  $Inf$ .

بعد التعرف على المتغيرات المكونة في مجملها للنموذج القياسي، وبعد تجميع كامل الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات، وحتى تتمكن من معرفة طبيعة العلاقة بين المتغير التابع Pib والمتغيرات المستقلة  $(M_2, Int, CE, Inv, Inf)$  يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، باعتباره نقطة البداية لبناء النموذج

$$Pib = (M_2, Int, CE, Inv, Inf) \text{ القياسي وشكل الدالة كما يلي:}$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ليأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\text{Log } PIB_i = \beta_0 + \beta_1 \text{Log } M_{2i} + \beta_2 \text{Int}_i + \beta_3 \text{Log } CE_i + \beta_4 \text{Inf}_i + \beta_5 \text{Log } Inv_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

-  $(i)$  يمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة  $i$ .

-  $Pib$  : يمثل حجم الناتج الإجمالي الحقيقي باللوغاريتم العشري.

-  $M_2$  : حجم الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع باللوغاريتم العشري.

-  $Int$  : يمثل معدل الفائدة الحقيقي — (%).

-  $CE$  : يمثل حجم الائتمان باللوغاريتم العشري.

-  $Inf$  : يمثل معدل التضخم — (%).

-  $Inv$  : يمثل حجم الاستثمار المحلي باللوغاريتم العشري.

-  $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5)$  : تمثل معلمات النموذج.

-  $(\text{Log})$  : اللوغاريتم العشري.

- إن النموذج القياسي ذو طابع احتمالي تم استخدام  $(\varepsilon_i)$  الخطأ العشوائي لينوب عن المتغيرات التي

يمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي والتي يصعب تقديرها.



بيانات الدراسة: البيانات الخاصة بالمتغيرات التفسيرية والمتغير التابع للدراسة مع العلم أنه قد تم إدخال اللوغاريتم العشري على المتغيرات التالية (حجم الناتج الداخلي الخام، حجم الكتلة النقدية، وحجم الائتمان، حجم الاستثمار) نظرا لاختلاف الوحدات بين المتغيرات وبهدف تصغير الأرقام لضخامتها والبيانات التي تم اعتمادها بعد إدخال اللوغاريتم العشري موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): إحصائيات كل المتغيرات المعتمدة في الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم العشري على كل من حجم الناتج الداخلي الخام، حجم الكتلة النقدية، وحجم الائتمان والاستثمار.

Inv	CE	Inf	Int	M2	pib	
x5	X4	X3	x2	x1	y	السنوات
12.22	11.39	16.7	-5.34	11.54	11.75	1990
12.072	11.51	25.9	-19.13	11.62	11.95	1991
12.11	11.62	31.7	-14	11.71	12.02	1992
12.13	11.34	20.5	-7	11.8	12.07	1993
12.08	11.49	29	-10.1	11.86	12.17	1994
12.08	11.75	29.8	-7.9	11.9	12.29	1995
12.07	11.89	18.7	-4	11.96	12.4	1996
12.04	12.87	5.7	8.1	12.03	12.43	1997
12.09	11.96	5	15.1	12.2	12.44	1998
12.07	12.06	2.6	-0.1	12.25	12.5	1999
12.05	12	0.3	-11.7	12.31	12.6	2000
12.09	12.03	4.2	11.7	12.39	12.62	2001
12.14	12.1	1.4	7.2	12.46	12.66	2002
12.21	12.14	1	-0.2	12.52	12.72	2003
12.31	12.19	1.7	-3.8	12.56	12.79	2004
12.35	12.25	2.3	-7	12.61	12.88	2005
12.43	12.28	3.7	-2.3	12.69	12.93	2006
12.55	12.34	4.9	1.5	12.78	12.97	2007
12.65	12.42	5.7	-6.7	12.84	13.04	2008
12.72	12.49	3.9	21.6	12.86	13	2009
12.74	12.51	4.5	-7	12.91	13.08	2010
12.77	12.57	8.9	-8.3	13	13.16	2011
13.58	12.62	3.3	2.2	13.04	13.21	2012
13.85	12.87	2.9	5.4	13.08	13.22	2013

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات سيتم ذكر مصادرها في الملاحق.

اختيار طريقة القياس:

سيتم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى MCO باعتبارها أفضل الطرق باستنادها على تدنئة مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى ما يمكن كما تطرقنا إليه سابقاً.

وسيتم الاعتماد في الدراسة القياسية على مستوى المعنوية 5% عند مختلف الاختبارات، والاستعانة برنامج (Eviews 7) الإحصائي في استعمال طريقة المربعات الصغرى واختباراتها.

## 2- اختبارات جذر الوحدة (استقرارية السلاسل):

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار (Dickey Fuller.) واختبار (Augmented Dickey Fuller.) من أجل اختبار فرضية عدم القائلة بوجود الجذر الوحدوي (عدم استقرارية السلاسل)، وسيتم الاعتماد على برنامج (Eviews 7) بحساب قيم  $t$  بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات مبينة في ما يلي:

- استقرارية السلسلة  $M_2$  : لدراسة إستقرارية السلسلة  $L M_2$  والتي تمثل لوغاريتم الكتلة النقدية، نستعمل إختبار الجذر الوحدوي لـ Dickey Fuller أو ديكي فولر المطور، فنقوم بتحديد درجة التأخير P لمعرفة نوع الإختبار المطبق حسب الجدول التالي:

- اختبار ديكي فولر DF :

- فرضية البديل:  $p = 1$  أو  $\lambda = 0$ .

- فرضية العدم:  $p < 1$  أو  $\lambda < 0$

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار ديكي فولر على السلسلة  $L M_2$

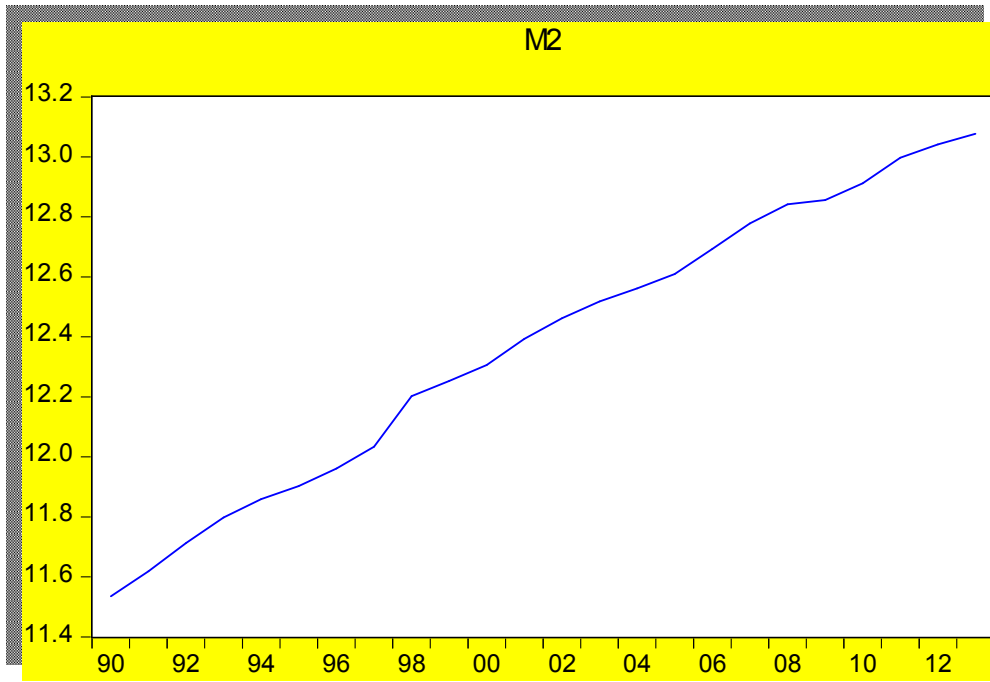
Null Hypothesis: M2 has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.479233	0.8072
Test critical values:	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(M2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/15/15 Time: 09:51				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.233561	0.157894	-1.479233	0.1547
C	2.775743	1.818558	1.526343	0.1426
@TREND(1990)	0.014477	0.010875	1.331197	0.1981
R-squared	0.212036	Mean dependent var		0.067033
Adjusted R-squared	0.133240	S.D. dependent var		0.029791
S.E. of regression	0.027736	Akaike info criterion		-4.211076
Sum squared resid	0.015386	Schwarz criterion		-4.062968
Log likelihood	51.42737	Hannan-Quinn criter.		-4.173827
F-statistic	2.690939	Durbin-Watson stat		1.808943
Prob(F-statistic)	0.092270			

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews7*

من خلال الجدول نقبل فرضية وجود جذر وحدوي في السلسلة  $Lm_2$  لأن الإحصائية المحسوبة  $T$  للجذر الوحدوي أقل من الجدولة عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة غير مستقرة.

كما أنه يمكننا ومن خلال المنحنى البياني الموالي استنتاج عدم استقرار السلسلة  $Lm_2$ ، أين يتجلى بشكل واضح احتواء السلسلة على مركبة الجذر الحدودي .

الشكل رقم (3-9): السلسلة  $Lm_2$  غير مستقرة



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

من أجل إزالة مركبة الجذر الوحدوي العشوائي في السلسلة  $Lm_2$  نجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة ومن ثم نعيد إتباع نفس الخطوات السابقة انطلاقاً من تحديد درجة التأخير  $P$  للسلسلة الجديدة والتي نسميها  $DLM_2$  وبعدها نستعمل الاختبار المناسب لدراسة استقرارية السلسلة والمتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع والنتائج موضحة في الجدول التالي.

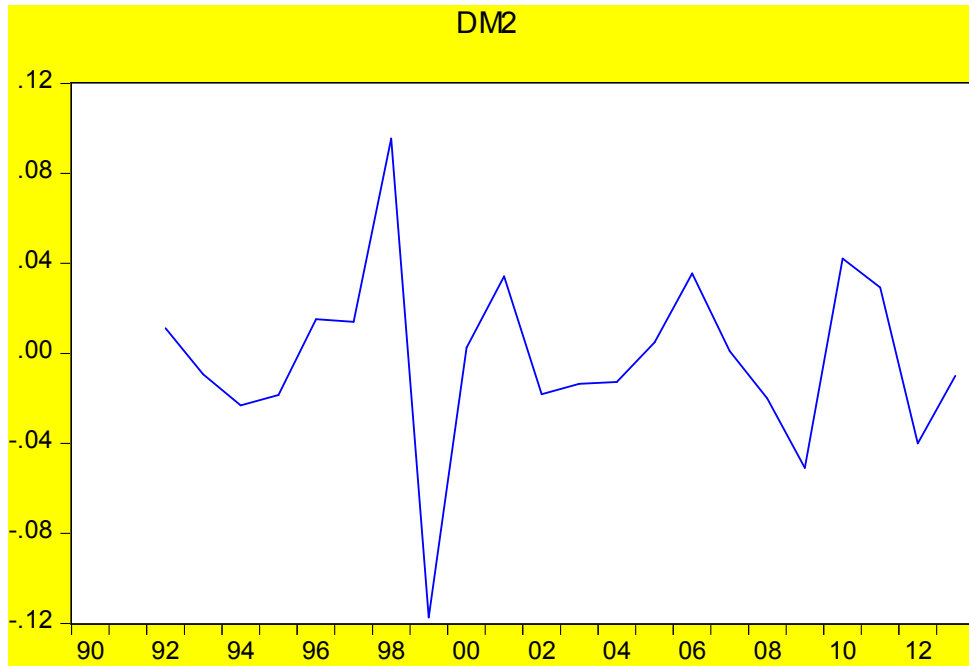
الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة  $DLM_2$

Null Hypothesis: DM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			-4.698975	0.0063
	1% level		-4.467895	
	5% level		-3.644963	
	10% level		-3.261452	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DM2) Method: Least Squares Date: 05/15/15 Time: 10:01 Sample (adjusted): 1991 2013 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2(-1)	-1.480839	0.315141	-4.698975	0.0002
D(DM2(-1))	0.440781	0.219424	2.008812	0.0607
C	0.124489	0.030693	4.055984	0.0008
@TREND(1990)	-0.002009	0.001101	-1.825478	0.0855
R-squared	0.604756	Mean dependent var		-0.002816
Adjusted R-squared	0.535007	S.D. dependent var		0.041567
S.E. of regression	0.028345	Akaike info criterion		-4.119086
Sum squared resid	0.013658	Schwarz criterion		-3.920130
Log likelihood	47.25041	Hannan-Quinn criter.		-4.075908
F-statistic	8.670464	Durbin-Watson stat		2.235017
Prob(F-statistic)	0.001033			

المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

من خلال الجدول نرفض فرضية وجود جذر وحدوي في السلسلة  $Lm_2$  لأن الإحصائية المحسوبة  $T$  بالقيمة المطلقة للجذر الوحدوي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% والمنحنى التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-10): السلسلة  $Lm_2$  مستقرة



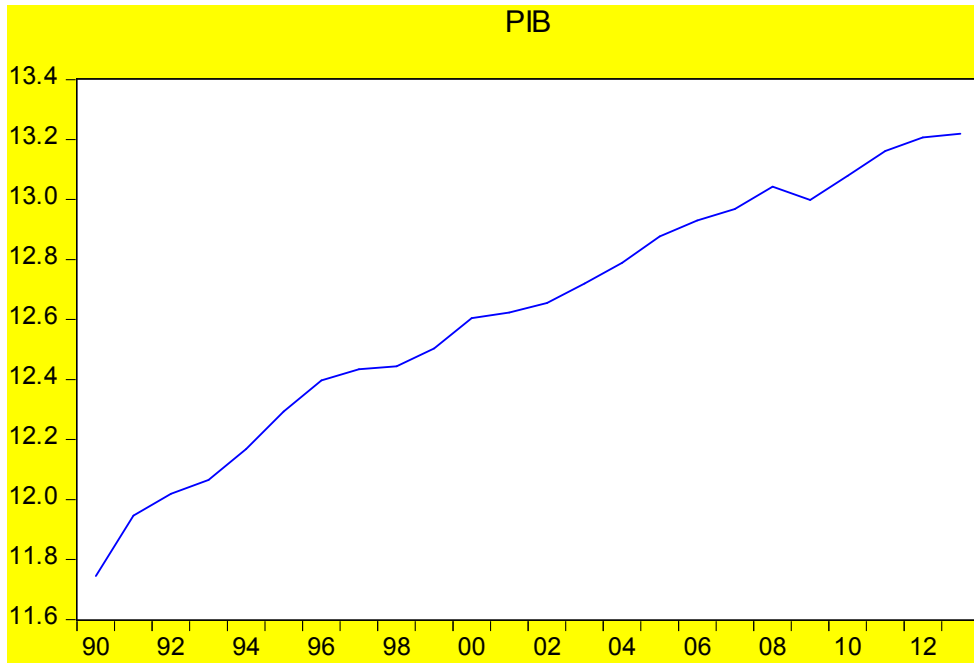
المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews7)

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة  $DLm_2$  هي سلسلة مستقرة من الرتبة الأولى  $d(1)$ ، و المنحنى البياني للسلسلة يوضح أنها مستقرة .

-دراسة استقرارية سلسلة  $Lpib$  :

سلسلة  $Lpib$  التي تمثل لوغاريتم الناتج الداخلي الخام، ومن الجدول في الملحق رقم (4) نجد أن السلسلة تحتوي جذر وحدوي لأن الإحصائية المحسوبة  $T$  أقل من الجدولة عند مستوى معنوية 5%. كما أنه يمكننا ومن خلال المنحنى البياني الموالي استنتاج عدم استقرارية السلسلة ، أين يتجلى بشكل واضح احتواء السلسلة على مركبة الجذر الوحدوي .

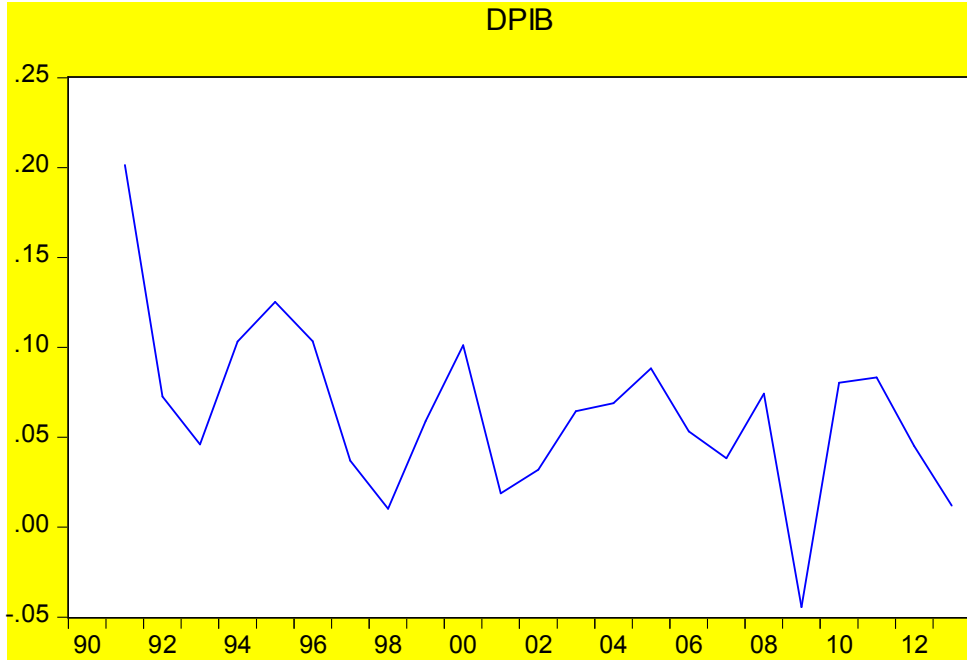
الشكل رقم (3-11):السلسلة  $Lpib$  غير مستقرة



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

من أجل إزالة مركبة الجذر الوحدوي العشوائي في السلسلة نجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة ومن ثم نعيد إتباع نفس الخطوات السابقة انطلاقاً من تحديد درجة التأخير  $P$  للسلسلة الجديدة والتي نسميها  $DLpib$  وبعدها نستعمل الاختبار المناسب لدراسة استقرارية السلسلة والمتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع انظر الملحق رقم (5) و المنحنى التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-12): السلسلة  $Lpib$  مستقرة



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

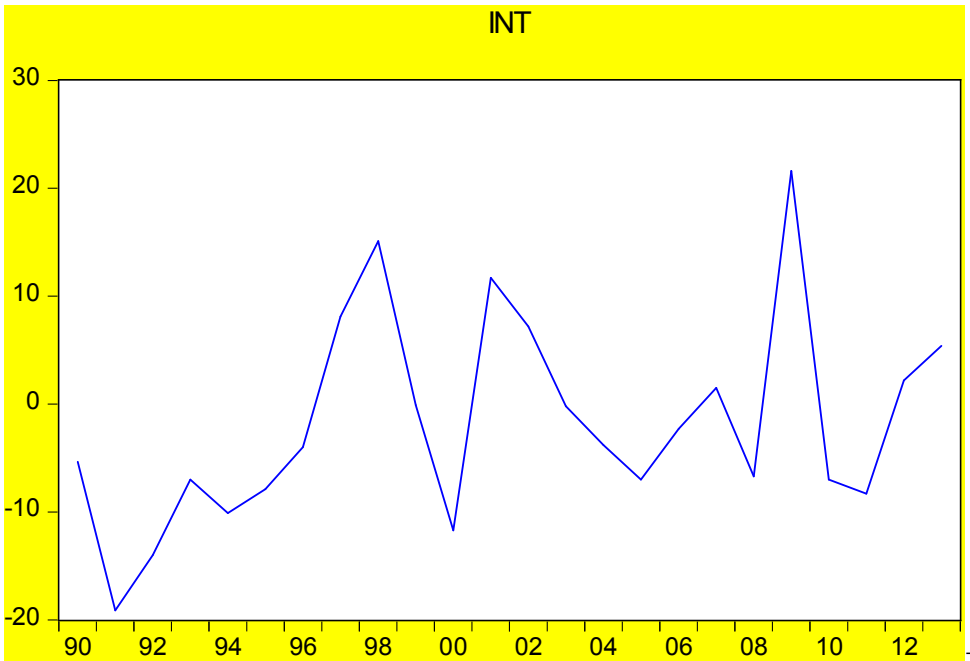
وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة  $DLpib$  هي سلسلة مستقرة من الرتبة الأولى  $d(1)$ ، وفيما يلي المنحنى البياني للسلسلة وهي مستقرة.



استقرارية سلسلة  $LInt$  :

لدراسة إستقرارية السلسلة معدل الفائدة  $LInt$  من الجدول في الملحق رقم (6)، لدينا  $T_{CAL}$  بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة  $T_{TAB}$  نرفض فرضية العدم التي مفادها وجود جذر وحدوي، وعليه السلسلة مستقرة والمنحنى التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-13): السلسلة  $LInt$  غير مستقرة



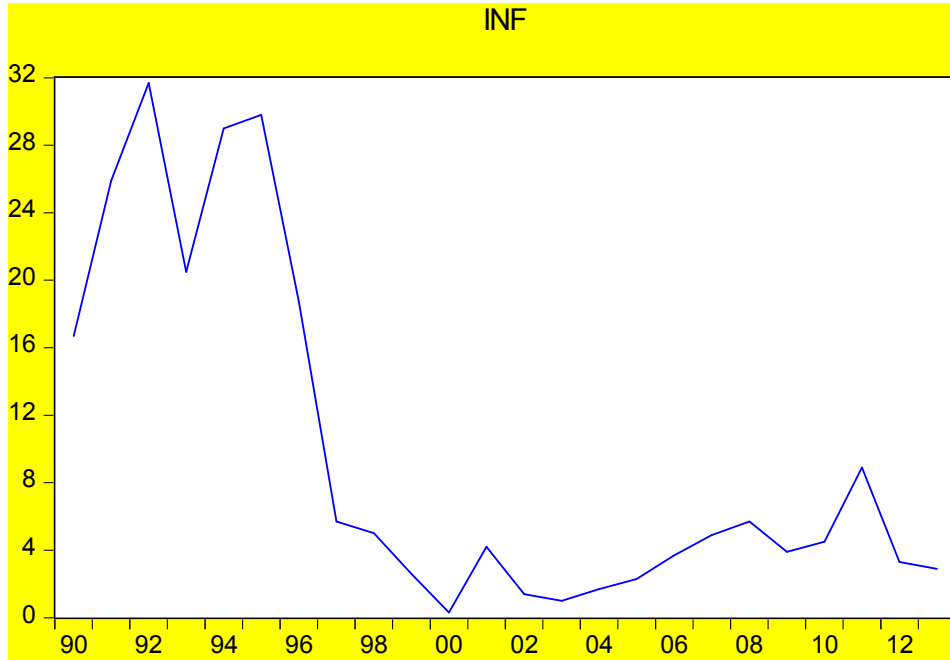
-المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

من المنحنى نستنتج بأن السلسلة  $DLInt$  هي سلسلة مستقرة من الرتبة الأولى  $d(0)$ .

-استقرارية السلسلة  $Linf$  :

لدراسة إستقرارية السلسلة معدلات التضخم  $Linf$  ، نلاحظ من الجدول في الملحق رقم (7)، لدينا  $T_{CAL}$  بالقيمة المطلقة أقل من قيمة  $T_{TAB}$  وعليه نقبل فرضية العدم التي مفادها وجود جذر وحدوي، كما أنه يمكننا ومن خلال المنحنى البياني الموالي استنتاج عدم استقرارية السلسلة  $Linf$  ، أين يتجلى بشكل واضح احتواء السلسلة على مركبة الجذر الوحدوي.

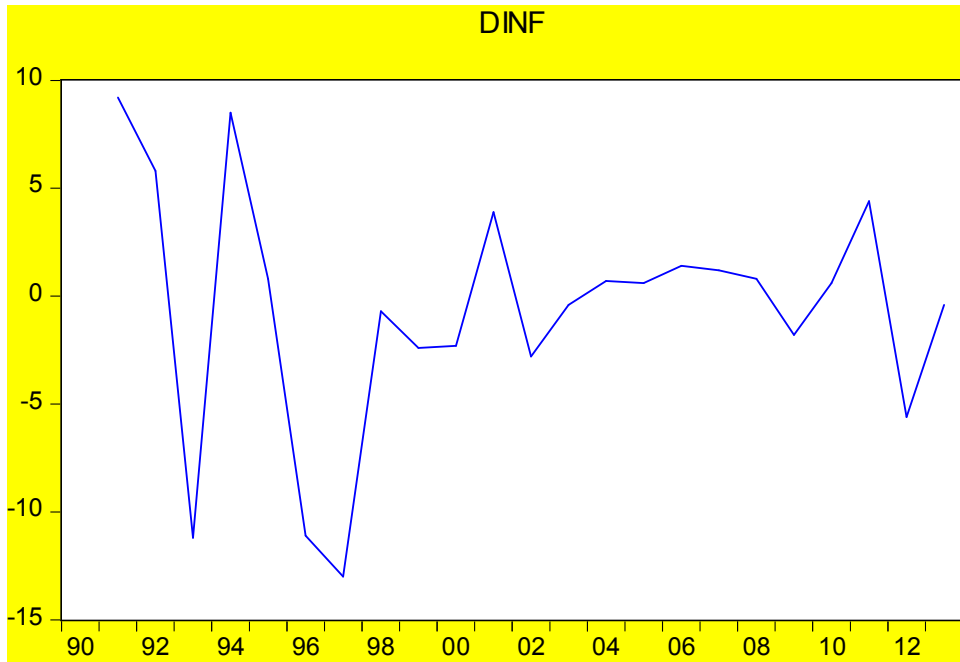
الشكل رقم (3-15): السلسلة  $Linf$  غير مستقرة



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

من أجل إزالة مركبة الجذر الوحدوي في السلسلة  $Linf$  نجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة ومن ثم نعيد إتباع نفس الخطوات السابقة انطلاقاً من تحديد درجة التأخير  $p$  للسلسلة الجديدة والتي نسميها  $DLinf$  وبعدها نستعمل الاختبار المناسب لدراسة استقرارية السلسلة والمتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع انظر الملحق رقم (8) والمنحنى التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-16): السلسلة  $Linf$  مستقرة



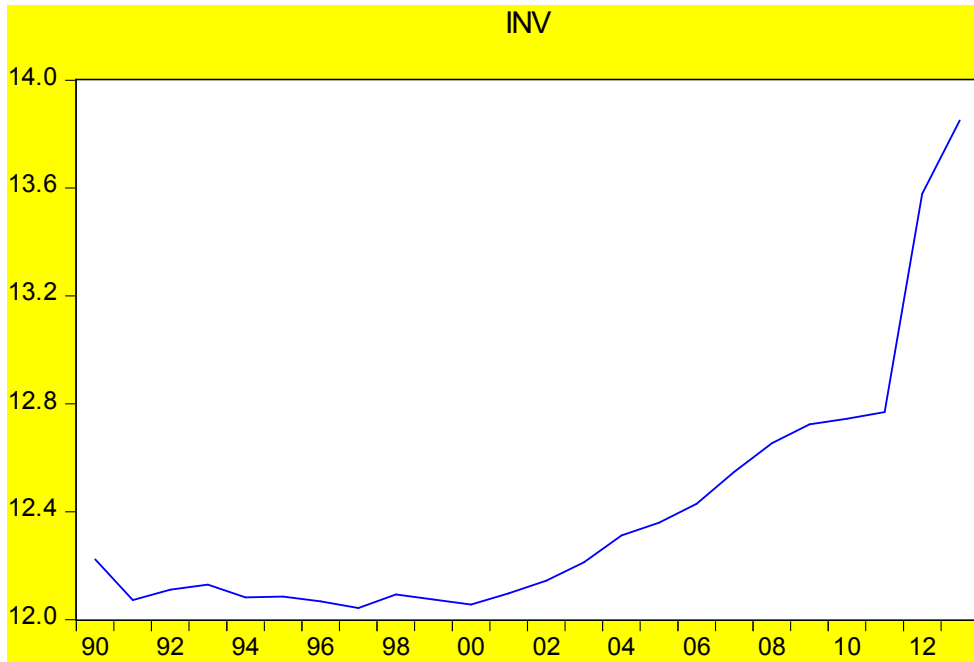
المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة  $DLinf$  هي سلسلة مستقرة عند الرتبة الأولى  $d(1)$ ، والمنحنى البياني للسلسلة يوضح أنها مستقرة.

-دراسة استقرارية سلسلة  $LInv$  :

سلسلة  $LInv$  التي تمثل لوغاريتم الاستثمار، ومن الجدول في الملحق رقم (9) نجد أن السلسلة تحتوي جذر وحدوي لأن الإحصائية المحسوبة  $T$  أقل من الجدولة عند مستوى معنوية 5%. كما أنه يمكننا ومن خلال المنحنى البياني الموالي استنتاج عدم استقرارية السلسلة ، أين يتجلى بشكل واضح احتواء السلسلة على مركبة الجذر الوحدوي .

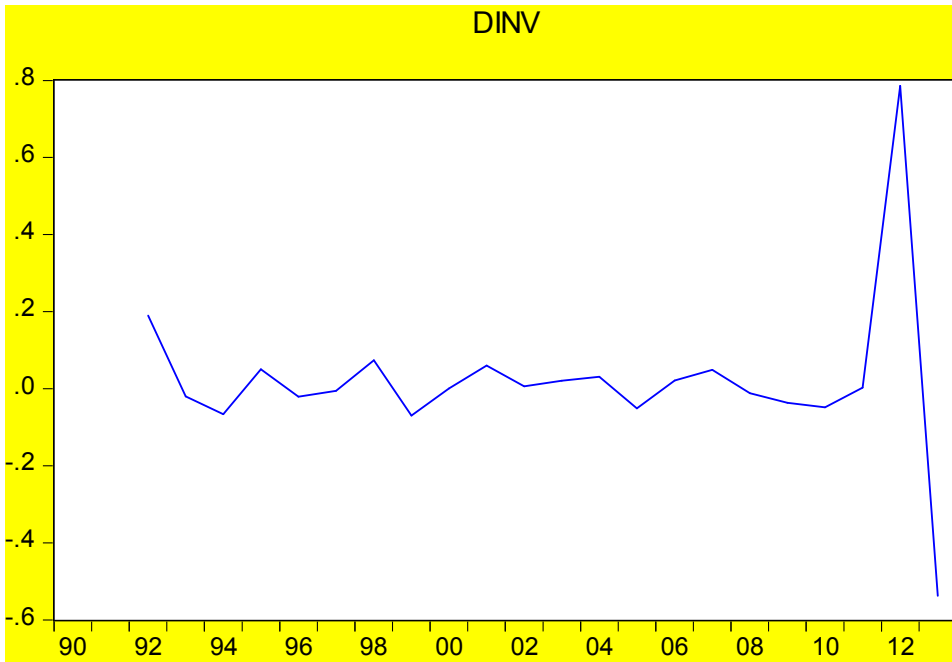
الشكل رقم (3-16):السلسلة  $LInv$  غير مستقرة



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

من أجل إزالة مركبة الجذر الواحدوي العشوائي في السلسلة نجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة ومن ثم نعيد إتباع نفس الخطوات السابقة انطلاقاً من تحديد درجة التأخير  $P$  للسلسلة الجديدة والتي نسميها  $DLInv$  وبعدها نستعمل الاختبار المناسب لدراسة استقرارية السلسلة والمتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع انظر الملحق رقم (10) و المنحنى التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-18): السلسلة  $LInv$  مستقرة



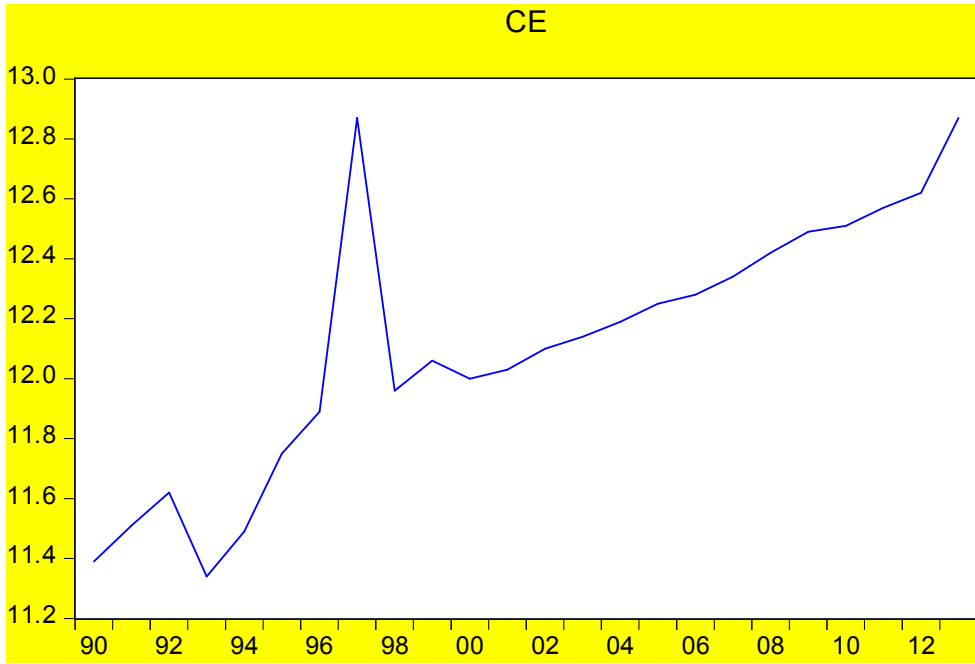
المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة  $DLInv$  هي سلسلة مستقرة من الرتبة الأولى  $d(1)$ ، وفيما يلي المنحنى البياني للسلسلة وهي مستقرة.

-استقرارية سلسلة  $LCE$  :

لدراسة إستقرارية السلسلة الممثلة للوغاريتم حجم الائتمان  $LCE$ ، نجد من الجدول رقم (11) في الملحق رقم (11)، لدينا  $T_{CAL}$  بالقيمة المطلقة أصغر من قيمة  $T_{TAB}$  نقبل فرضية العدم التي مفادها وجود جذر وحدوي، كما أنه يمكننا ومن خلال المنحنى البياني الموالي استنتاج عدم استقرارية السلسلة  $LCE$ ، أين يتجلى بشكل واضح احتواء السلسلة على مركبة الجذر الوحدوي والمنحنى التالي يوضح ذلك:

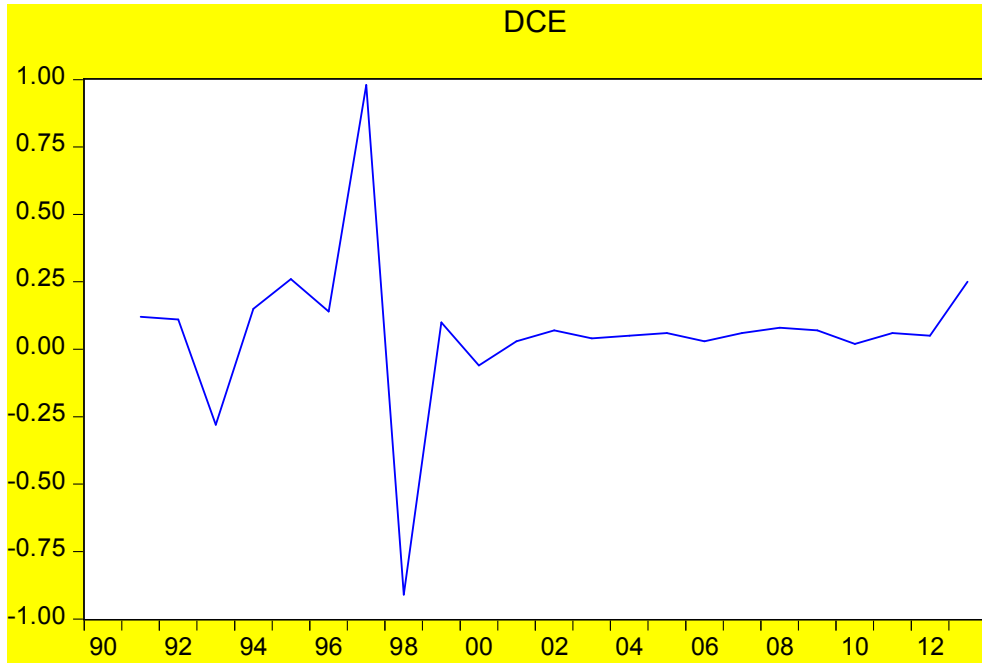
الشكل رقم (3-19): السلسلة  $LCE$  غير مستقرة



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

من أجل إزالة مركبة الجذر الوحدوي في السلسلة  $LCE$  نجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة ومن ثم نعيد إتباع نفس الخطوات السابقة انطلاقاً من تحديد درجة التأخير  $p$  للسلسلة الجديدة والتي نسميها  $DLCE$  وبعدها نستعمل الاختبار المناسب لدراسة استقرارية السلسلة. والمتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع والنتائج موضحة في الجدول من الملحق رقم (12) بحيث تمت ترجمتها في المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-20): السلسلة  $LCE$  مستقرة.



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة  $DLCE$  هي سلسلة مستقرة عند الرتبة الأولى  $d(1)$ ، والمنحنى البياني للسلسلة يبين ذلك.

المطلب الثاني: التقييم الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

بعد الحصول على سلاسل مستقرة لكل المتغيرات، سيتم بعدها تقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية MCO، باعتبارها أفضل الطرق في وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وعملية التقدير سوف تتم وفقا لمجال ثقة مختار باحتمال خطئى : 5% وباستخدام برنامج الإعلام الآلي (Eviews 7)، وإدخال المتغيرات فيه أعطى لنا النتائج الموضحة التالية:

- اختبار الارتباط المتعدد:

تبرز اشكالية الارتباط المتعدد بين المتغيرات فيما إذا وجد معامل ارتباط متغيرين مستقلين عن بعضهما يفوق نسبة 80 % من خلال مصفوفة الارتباط التالية التي تمثل قيم معاملات الارتباط بين المتغيرين مثنى مثنى، بالإضافة هي مصفوفة متناظرة تبين تحليل مبدئي للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي، كما ينبغي ملاحظة المتغيرات التي تكون قوة العلاقة بينها وبين المتغيرات الأخرى أكبر من 70 % والشكل التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-8): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

	DINF	DINV	DCE	INT	DM2
DINF	1	0.091323175	0.206725028	0.233872187	0.100772754
DINV	0.091323175	1	0.124260735	0.032178962	0.029715677
DCE	0.206725028	0.124260735	1	0.095440403	0.345383838
INT	0.233872187	0.032178962	0.095440403	1	0.036644076
DM2	0.100772754	0.029715677	0.345383838	0.036644076	1

المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات وهذا يظهر من خلال معامل التحديد  $R^2$  دائما أكبر من معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية، وبالتالي ليس هناك ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات.

إضافة إلى أن معاملات الارتباط لم تتعدى 70 %، وبالتالي يمكن تقدير النموذج من خلال صياغته في المعادلة التالية من خلال الملحق رقم (13):



. الجدول رقم (3-5): تقدير النموذج الخطي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي على النحو التالي:

Log DPIB = 0.05 + 0.67 Log DM <sub>2</sub> - 0.03 Int - 0.008 DInf + 0.01 Log DcE + 0.008 Log DInv						
	(11.59)*	(27.62)	(7.39)	(0.73)	(0.42)	(0.42)
R <sup>2</sup> = 0.790	N = 23	F = 58.05				
$\bar{R}^2 = 0.725$	DW = 2.01	prob = 0.00				

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 7)

\* هي عبارة عن قيم إحصائية لـ (T).

R<sup>2</sup>: معامل التحديد.

R<sup>2</sup>: معامل التحديد المعدل.

N: عدد المشاهدات.

D<sub>w</sub>: إحصائية دارين واتسون Darbine Watson.

F: إحصائية فيشر.

1- التقييم الاقتصادي للنموذج الخطي المتعدد:

يكون التقييم الاقتصادي من خلال ملاحظة إشارات معاملات النموذج حيث أن:

- بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية  $\beta_1$ : من المعادلة يتضح أن هناك علاقة طردية بين كل من المتغيرين وهذا ما يتوافق والنظريات الاقتصادية فعند تحليل منحني تطورها خلال فترة الدراسة وجدنا أن الارتفاع في حجم الكتلة النقدية صاحبه الارتفاع في حجم الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي)، أما كون الميل كبير (0.67) فهذا إنما دل على القوة الكبيرة للدلالة الإحصائية التي تتأثر وتؤثر بها الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام، حيث أنه إذا تغير حجم الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن حجم الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 0.67 وحدة، إذن معامل  $\beta_1$  له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل معدل الفائدة  $\beta_2$ ، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) والمتغير المفسر لمعدل الفائدة، وهذا ما يوافق التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية، ولكون الميل صغير جدا (0.003) إنما دل على ضعف تأثير وتأثير معدل

الفائدة على الناتج الداخلي الخام، حيث أنه إذا تغير معدل الفائدة بوحدة واحدة فإن معدل الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 0.003 وحدة، إذن معامل  $\beta_2$  له معنوية اقتصادية.

-بالنسبة لمعامل التضخم  $\beta_4$ ، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام الممثل (للمو الاقتصادي) والمتغير المفسر للتضخم وهذا يتوافق مع ما فسره منحني تطور كليهما عبر فترة الدراسة فخلال السنوات الأولى أين كان معدل التضخم مرتفع جدا عرف النمو الاقتصادي أدنى معدلات له أما عند انخفاض التضخم حدث ارتفاع لمعدلات النمو الاقتصادي، ولكون الميل صغير جدا (0.008) إنما دل على ضعف تأثير وتأثير التضخم على الناتج الداخلي الخام، حيث أنه إذا تغير التضخم بوحدة واحدة فإن معدل الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 0.008 وحدة، إذن معامل  $\beta_4$  له معنوية اقتصادية.

-بالنسبة لمعامل حجم الائتمان  $\beta_5$ ، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) والمتغير المفسر لحجم الائتمان، ولكون الميل صغير (0.01) إنما دل على ضعف تأثير وتأثير الائتمان على الناتج الداخلي الخام حيث أنه إذا تغير حجم الائتمان بوحدة واحدة فإن معدل الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 0.01 وحدة، إذن معامل  $\beta_3$  له معنوية اقتصادية.

-بالنسبة لمعامل حجم الاستثمار  $\beta_6$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) والمتغير المفسر لحجم الاستثمار، ولكون الميل صغير (0.008) إنما دل على ضعف تأثير وتأثير الائتمان على الناتج الداخلي الخام حيث أنه إذا تغير حجم الائتمان بوحدة واحدة فإن معدل الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 0.008 وحدة، إذن معامل  $\beta_3$  له معنوية اقتصادية.

## 2-التقييم الإحصائي للنموذج الخطي المتعدد.

لكي يمكن استخدام أي نموذج اقتصادي قياسي يجب التأكد من صحته أولا من خلال تقييم خواصه من الناحية الاقتصادية كما سبق ومن الناحية الإحصائية التقنية، فمن الضروري أن تتطابق المعاملات المقدرة

للمنموذج مع منطق النظريات الاقتصادية كإشارتها وحجمها، حتى يتم الحكم على مدى صحة النموذج من الناحية الإحصائية.

## 1-2 اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة جودة توفيق النموذج باستخدام إحصائية فيشر F ومعامل التحديد  $R^2$  كما يلي:

-معامل التحديد  $R^2$ : نلاحظ أن معامل التحديد يقدر بـ 0.790 ، وهذا ما يدل على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 79% ، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي جدا بين الناتج الداخلي الخام (الممثل للنمو الاقتصادي) والمتغيرات المفسرة، مع العلم أن 21% مفسرة من طرف متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة حد الخطأ العشوائي  $\epsilon$ .

-اختبار فيشر ( Fisher ): يهدف هذا الاختبار إلى معرفة معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

➤فرضية العدم ( $H_0$ ): نموذج الانحدار غير معنوي (جميع معاملات الانحدار غير معنوية لا تختلف

$$\text{عن الصفر). } (H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0)$$

➤فرضية البديل ( $H_1$ ): نموذج الانحدار معنوي (واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية

$$\text{تختلف عن الصفر). } (H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0)$$

يتم مقارنة  $F_{CAL}$  والتي تساوي 58.05، مع  $F_{TAB}$  الجدولية حيث يتم استخراجها من جدول

فيشر عند مستوى معنوية 5% وعند درجة حرية البسط  $k=5$  درجة حرية المقام  $(n-k-1=17)$

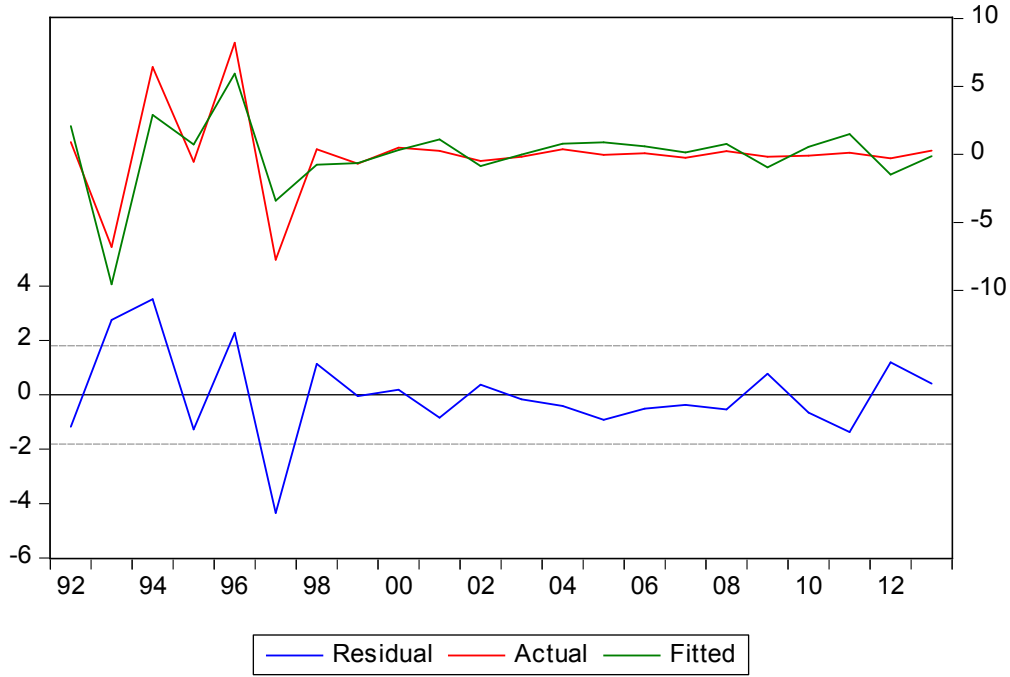
$$\text{نجد: } F_{17}^5 = 2.81$$

بما أن  $F_{CAL} > F_{TAB}$  يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديل  $H_1$  التي تنص على وجود على

الأقل عنصر واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج ككل له معنوي. بالإضافة إلى نسبة معامل التحديد

الجيدة، وهذا ما يمكن أن نراه من خلال تمثيل السلسلة المقدرة ومقارنتها مع بيانات السلسلة الأصلية للنموذج ككل والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-21): مقارنة القيم المقدرة مع القيم الفعلية



المصدر: : مستخرج من برنامج (Eviews 7)

من خلال المنحنى نلاحظ أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه قريبة من القيم الفعلية، حيث تراوحت بين التقارب والتباعد خلال الفترة، وكانت القيم متناسبة بالزيادة والنقصان مما يؤكد معنوية النموذج.

## 2-2 اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

لقياس معنوية المعلمات أي مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع يتم استخدام اختبار ستودنت T.Student، حيث نعلم في هذا الاختبار على عدد المتغيرات ودرجة الحرية (n-k) وهذا الاختبار يعمل وفق الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{فرضية البديل} \end{array}$$

نتائج اختبار ستودنت موضحة في الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة للمعاملات  $T_{CAL}$  المقدره والقيم الجدولية  $T_{TAB}$  التي يتم استخراجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% ، وبدرجة حرية  $(n-k)$  وتساوي  $(18=23-5)$  أي:

$$T_{n-k}^{\alpha} = T_{23-5}^{0.05} = 1.729$$

الجدول رقم (3-10): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.

أدنى مستوى معنوية	القيمة الجدولية T TAB	القيم المحسوبة T CAL	المعاملات	المقدرات
0.00	1.734	11.95	$\beta_0$	الثابت
0.00	1.734	27.62	$\beta_1$	M <sub>2</sub>
0.00	1.734	7.39	$\beta_2$	Int
0.79	1.734	0.26	$\beta_3$	Inf
0.47	1.734	1.74	$\beta_4$	CE
0.67	1.734	2.42	$\beta_5$	Inv

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج (Eviews 7)

من خلال الجدول أعلاه:

-بالنسبة لمعامل المتغير الثابت  $(\beta_0)$ ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $T_{CAL}$  أكبر من القيمة الجدولية  $T_{TAB}$ ، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ  $\beta_0$  يساوي الصفر، وعليه نرفض فرضية العدم  $H_0$  ، ونقبل فرضية البديل  $H_1$  التي تفيد أن  $\beta_0$  معنوي، وبالتالي يمكن قبول الثابت في النموذج.

-بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية ( $\beta_1$ ): نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $T_{CAL}$  أكبر من القيمة الجدولية  $T_{TAB}$ ، ولدنا أدنى مستوى معنوية لـ  $\beta_1$  يساوي الصفر، وعليه نقبل فرضية البديل  $H_1$ ، أي أن  $\beta_1$  معنوي، وبالتالي فإن الكتلة النقدية تؤثر على الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي).

-بالنسبة لمعامل معدل الفائدة ( $\beta_2$ ): نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $T_{CAL}$  أكبر من القيمة الجدولية  $T_{TAB}$ ، ولدنا أدنى مستوى معنوية لـ  $\beta_2$  يساوي الصفر، وعليه نرفض فرضية العدم  $H_0$ ، ونقبل فرضية البديل التي مفادها أن  $\beta_2$  معنوي، وبالتالي يمكن قبول معدل الفائدة في النموذج لأن له تأثير على الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي).

-بالنسبة لمعامل التضخم ( $\beta_4$ ): نلاحظ أن القيمة المحسوب  $T_{CAL}$  أقل من القيمة الجدولية  $T_{TAB}$ ، ولدنا أدنى مستوى معنوية لـ  $\beta_4$  أكبر من 5%، وعليه نرفض فرضية العدم  $H_0$ ، أي أن  $\beta_4$  معنوي، وبالتالي فإن التضخم لا يؤثر على الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) ولا يمكن قبوله في النموذج.

-بالنسبة لمعامل حجم الائتمان ( $\beta_3$ ): نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $T_{CAL}$  أكبر القيمة الجدولية  $T_{TAB}$ ، ولدنا أدنى مستوى معنوية لـ  $\beta_3$  أكبر من 0.05، بهذا نقبل فرضية البديل  $H_1$  التي تفيد أن  $\beta_3$  يمكن اعتباره معنوي، وبالتالي فإن حجم الائتمان يؤثر على الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) إذن يمكن قبوله في النموذج.

-بالنسبة لمعامل حجم الاستثمار ( $\beta_3$ ): نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $T_{CAL}$  أكبر القيمة الجدولية  $T_{TAB}$ ، ولدنا أدنى مستوى معنوية لـ  $\beta_3$  أكبر من 0.05، بهذا نقبل فرضية البديل  $H_1$  التي تفيد أن  $\beta_3$  يمكن اعتباره معنوي، وبالتالي فإن حجم الاستثمار يؤثر على الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) وسيتم قبوله في النموذج.

3-2 اختبار شروط المربعات الصغرى العادية:

-اعتدالية التوزيع للبواقي.(Normality test).

دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي تتم من خلال طريقتين:

-الطريقة الأولى: تتم بيانها من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميحي

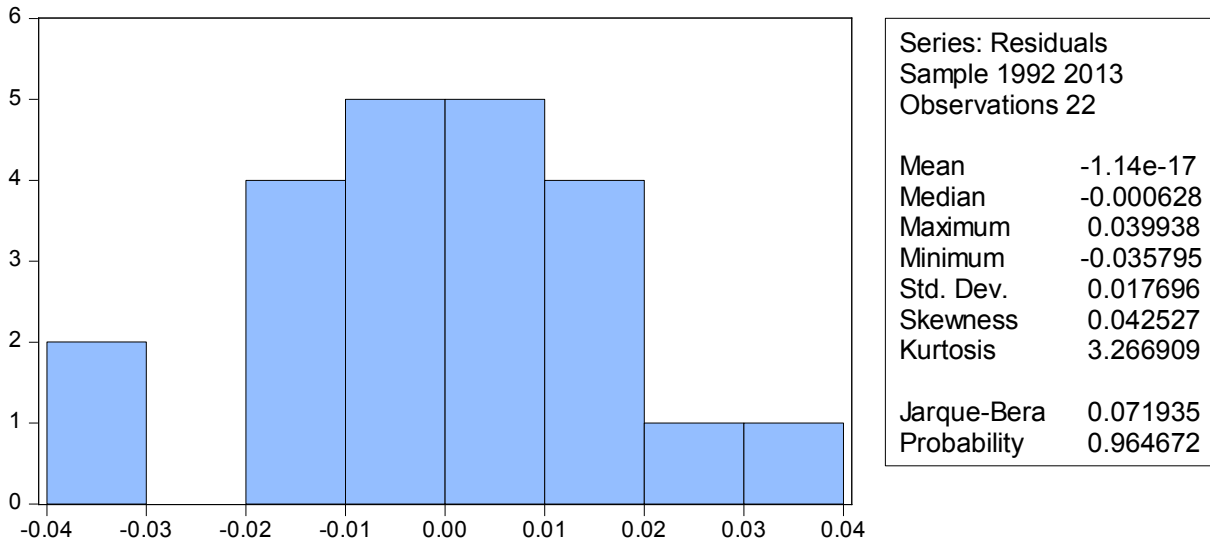
المشاهد، والاحتمال التجميحي المتوقع للبواقي المعيارية .

يمكن الكشف عن توزيع البواقي أهو معتدل أم لا من خلال رسم المدرج التكراري للبواقي

المشاهدة Observed Errors والبواقي المتوقعة Expected Errors كاحتمالات متجمعة تتراوح بين الصفر

والواحد والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-22): يوضح اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 7).

من خلال الشكل أعلاه، كشف شكل المدرج التكراري لتوزيع البواقي أن جميع البواقي تتوزعا

طبيعيا وهذا ما تفسره قيمة الاحتمال الحرجة (prob = 0.96) كونها أكبر من مستوى المعنوية 0.05

وهذا يؤكد أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الطريقة الثانية: تتم حسابيا باستخدام اختبار كل من Jarque-Berra, Kurtosis, Skewness كما

يلي:

-اختبارات Kurtosis , Skewness:

يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للسلسلة عن طريق إختبارات فرضيتي التناظر والتسطح، بإستعمال معامل

Kurtosis ; Skewness على الترتيب، حيث: Kurtosis :

-اختبار التناظر Skewness :

لإختبار فرضية العدم (فرضية التناظر) ،  $H_0 = v_1 = 0$  نقوم بحساب الإحصائية:

$$v_1 = \frac{|S_k^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{|0.74099|}{\sqrt{\frac{6}{23}}} = 0.0036 < 1.96$$

لدينا:

$v_1 < 1.96$  وعليه سنقبل الفرضية  $H_0 = v_1 = 0$  أي سلسلة البواقي متناظرة.

اختبار التفلطح Kurtosis: في هذه الحالة نختبر فرضية التسطح  $H_0 = v_2 = 0$

$$v_1 = \frac{|k_u - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = 0.0023 < 1.96$$

لدينا :  $v_2 < 1.96$  أي :  $H_0 = v_2 = 0$  نقبل فرضية التسطح الطبيعي لسلسلة البواقي.

-اختبار جاك بيرا (Jarque-Bera):

لاختبار فرضية العدم  $H_0 = S = 0$  فيما يخص التوزيع الطبيعي للسلسلة نستعمل نقوم بحساب

احصائية جاك بيرا (S):

$$S = \frac{n}{6} S_k + \frac{n}{24} (k_u - 3) = 0.26 < 5.99$$



–الاستقلال الذاتي للبواقي:

بغرض معرفة الاستقلال الذاتي للبواقي يتم استخدام اختبار *Durbin Watson* الذي يقوم أساساً على الفرضيتين التاليتين:

«الفرض العدمي  $H_0$  : يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

«الفرض العدمي  $H_1$  : لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

من جدول رقم (1) نلاحظ أن قيمة  $D_w = 2.01$ .

إيجاد القيمة الحرجة وذلك من خلال (جدول القيم الحرجة لـ *Durbin-Watson*) وهنا نجد أن القيم الحرجة عند  $(k = 4)$ ، و  $(n = 23)$  هي:

$$d_l = 0.90$$

$$d_u = 1.92$$

اتخاذ القرار: نجد أن:  $d_u < D_w < 4 - d_u$  حيث:  $1.92 < D_w < 2.08$  وبالتالي وفقاً لاختبار

$D_w$ ، نقبل فرضية العدم التي مفادها أنه يوجد استقلال بين البواقي معناه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

–اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين):

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء باستخدام طريقة اختبار (ARCH):

يتم استخدام اختبار (ARCH) بهدف الكشف عن مدى تجانس تباين البواقي من عدمه، والذي

يرتكز في الأساس على اختبار (Fisher).

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-11): نتائج اختبار (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.266447	Prob. F(1,20)	0.6114	
Obs*R-squared	0.289238	Prob. Chi-Square(1)	0.5907	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/13/15 Time: 13:51				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000986	0.000365	2.699603	0.0138
RESID^2(-1)	-0.114907	0.222609	-0.516185	0.6114
R-squared	0.013147	Mean dependent var	0.000884	
Adjusted R-squared	-0.036195	S.D. dependent var	0.001415	
S.E. of regression	0.001441	Akaike info criterion	-10.16100	
Sum squared resid	4.15E-05	Schwarz criterion	-10.06182	
Log likelihood	113.7710	Hannan-Quinn criter.	-10.13764	
F-statistic	0.266447	Durbin-Watson stat	1.869697	
Prob(F-statistic)	0.611386			

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة  $F$  المحسوبة 0.26 أقل من  $F$  الجدولية 2.90 وكذلك أدنى مستوى معنوية  $prob = 0.61$  أكبر من 0.05 وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات بين الأخطاء وعليه شرط ثبات تباين البواقي محقق.

وعليه فإن جميع شروط المربعات الصغرى محققة مما يوحي بمعنوية النموذج ككل.

المطلب الثالث: الانحدار التدريجي (Stepwise).

المتفق عليه أن للانحدار المتعدد مشاكل تظهر أساسا في عدم تحقيق شروط تطبيقه والتي تنحصر في (الارتباط الذاتي، التجانس، الخطية...) وهذا نتيجة لإدخال عدد كبير من المتغيرات المستقلة، ولمعالجة هذه المشكلة نستعمل الانحدار التدريجي (Stepwise) وهذا باستخدام نفس برنامج (Eviews 7) وأيضا البيانات السابقة للمتغيرات التي اشتقت على أساسها معادلة الانحدار المتعدد من أجل التحكم في أهم المتغيرات التي تدخل في معادلة الانحدار.

كشفت طريقة اختبار Stepwise على أهم المتغيرات التي تم ادخالها في النموذج انظر الملحق رقم (14) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-12): نتائج طريقة الانحدار التدريجي Stepwise .

Log DPIB = 0.31 + 0.72 LogDM <sub>2</sub> + 0.31 Log DCE-0.003Int+ 0.52Log DInv.		
(2.12)	(51.37)	(3.72) (6.29) (2.87)
R <sup>2</sup> = 0.811	F = 49.43	prob=0.00
$\bar{R}^2$ = 0.770	DW = 1.98	N=23

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ( Eviews 7 )

-من خلال النموذج يتضح جليا أن أهم المتغيرات التي تم ادخالها بطريقة Stepwise تمثلت في معدل الفائدة، ولوغاريتم حجم الكتلة النقدية، ولوغاريتم حجم الاستثمار حيث أن:

-نلاحظ أن العلاقة طردية بين لوغاريتم حجم الكتلة النقدية ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام وهذا ما يعكس من الناحية الاقتصادية معنوية معامل  $\beta_1$ ، أما من الناحية الإحصائية فيتم قبول معلمة الكتلة النقدية لأن إحصائية (T.Student) T = 51.73 أكبر من القيمة الجدولية التي تقدر بـ 1.743، ومعامل التحديد الذي يعكس الارتباط القوي بين

المتغير المستقل (لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الممثل للنمو الاقتصادي) والمتغير التابع المتمثل في لوغاريتم حجم الكتلة النقدية بنسبة 81.1 %، ومن معامل Fisher الذي يقدر بـ 42.39 وهو أكبر من القيمة الجدولية التي تقدر بـ 2.81 بدرجة حرية عند مستوى معنوية 5 %، وعليه يمكن الحكم على المعامل  $\beta_1$  أنه معنوي من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

- نلاحظ أن العلاقة طردية بين لوغاريتم حجم الائتمان ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام وهذا ما يعكس من الناحية الاقتصادية معنوية معامل  $\beta_2$ ، أما من الناحية الإحصائية فيتم قبول معلمة لوغاريتم حجم الاستثمار لأن إحصائية (T.Student)  $T = 3.72$  أكبر من القيمة الجدولية التي تقدر بـ 1.734، ومعامل التحديد الذي يعكس الارتباط القوي بين المتغير المستقل (لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الممثل للنمو الاقتصادي) والمتغير التابع المتمثل في (حجم الائتمان بنسبة 81.1 %، ومن معامل Fisher الذي يقدر بـ 49.43 وهو أكبر من القيمة الجدولية التي تقدر بـ 2.81 بدرجة حرية عند مستوى معنوية 5 %، وعليه يمكن الحكم على المعامل  $\beta_2$  أنه معنوي من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

- نلاحظ أن العلاقة عكسية بين معدل الفائدة ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام وهذا ما يعكس من الناحية الاقتصادية معنوية معامل  $\beta_3$  لتوافقه مع الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية فيتم قبول معلمة معدل الفائدة لأن إحصائية (T.Student)  $T = 6.29$  أكبر من القيمة الجدولية التي تقدر بـ 2.81، ومعامل التحديد الذي يعكس الارتباط القوي بين المتغير المستقل (لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الممثل للنمو الاقتصادي) والمتغير التابع المتمثل في حجم الاستثمار بنسبة 81.1 %، ومن معامل Fisher الذي يقدر بـ 49.43 وهو أكبر من القيمة الجدولية التي تقدر بـ 2.81 بدرجة حرية عند مستوى معنوية 5 %، وعليه يمكن الحكم على المعامل  $\beta_3$  أنه معنوي من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

- نلاحظ أن العلاقة طردية بين لوغاريتم حجم الاستثمار ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام وهذا ما يعكس من الناحية الاقتصادية معنوية معامل  $\beta_4$ ، أما من الناحية الإحصائية فيتم قبول معلمة لوغاريتم حجم الاستثمار لأن إحصائية (T.Student)  $T = 2.87$  أكبر من القيمة الجدولية التي تقدر بـ 1.734، ومعامل التحديد الذي يعكس الارتباط القوي بين المتغير المستقل (لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الممثل للنمو الاقتصادي) والمتغير التابع المتمثل في (حجم الاستثمار بنسبة 81.1%)، ومن معامل Fisher الذي يقدر بـ 49.43 وهو أكبر من القيمة الجدولية التي تقدر بـ 2.81 بدرجة حرية عند مستوى معنوية 5%، وعليه يمكن الحكم على المعامل  $\beta_4$  أنه معنوي من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

### خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 حتى 2013، وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي من أجل التوصل إلى معرفة أهم المتغيرات النقدية التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، بإتباع واحترام منهجية الاقتصاد القياسي.

حيث تم تحديد المتغيرات وجمع بيانات المتغيرات من مختلف المصادر، لتتم الدراسة القياسية التي تترجم العلاقة بين المتغيرات، واختباره من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية بإجراء الاختبارات القياسية وتحليل النتائج المتوصل إليها بهدف إن كان تتوافق والفرضيات الموضوعية.

لتوصل في الأخير إلى أن أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي كان من خلال المتغيرات التالية حجم الائتمان (القروض المقدمة للاقتصاد) ، العرض النقدي (حجم الكتلة النقدية) ، معدلات الفائدة والاستثمار من أجل النهضة بالنمو الاقتصادي، مع العلم أن هذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال الانحدار التدريجي.

خجانه

## خاتمة عامة

من خلال البحث تمت محاولة تغطية الإشكالية المطروحة في المقدمة والإمام بمختلف جوانبها، فقد تم التوصل إلى أن الجزائر أبدت إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة للنهوض بالاقتصاد، بحيث خاضت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بغرض الانتقال من نظام اقتصاد مخطط إلى نظام اقتصاد السوق، الذي فرض على الحكومة الجزائرية مع بداية التسعينات انتهاج السياسة النقدية باعتبارها فعالة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر لذا تم تبني سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من 1994 تزامنت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي 1994-1998 الذي تدعمه مؤسسات النقد الدولية، بهدف إعادة التوازنات الكلية، لكن رواسب عملية التحول حالت دون تحقيق النتائج بالقدر المنتظر، مما انعكس إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف ومقبول في الآجال المحددة، ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية، ولا تعد السياسة النقدية فعالة على مستوى أهدافها المتعددة والمتضاربة في الاقتصاد الجزائري ما عدا تحقيق الاستقرار في الأسعار.

وهذا ما يمكننا من القول بأن اعتماد الجزائر على السياسة النقدية لوحدها لا يثمر عن أي فعالية وخاصة في النمو الاقتصادي حيث ظهر ذلك جليا ابتداء من سنة 2000 أين تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل الأمر، وكان هذا من خلال المخططات التنموية المتبناة أهمها مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي يمكننا من القول بأنه ساهم فعلا في إعادة الإنعاش إلى الاقتصاد بالإضافة إلى ما لحقه من برامج ساهمت هي الأخرى في الرفع من الاقتصاد الذي نتج عنه تحقيق معدلات نمو إيجابية حيث أن أعلى معدل كان سنة 2010 إضافة إلى البرامج الاستثمارية المتبناة ابتداء من هذه السنة، وهذا ما جعل السياسة النقدية تحتل المرتبة الثانية نظرا لنقص فعاليتها ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى تخلف وضع أسواقها النقدية ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي.

وفي الأخير نجد أن الجزائر تعتمد على السياسة المالية وتميل إلى الإنفاق لأن نتائجه سريعة وواضحة مقارنة بالضرائب، وكذلك حاجتها إلى تعزيز البنية التحتية، وهذا لاعتبار الجزائر من الدول النامية.



### اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا للموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه تستدعي الضرورة في الأخير إجراء اختبار لمدى صحة الفرضيات الموضوعة في المقدمة كما يلي:

-**الفرضية الأولى:** للرفع من مستوى النمو الاقتصادي يجب إتباع السياسة النقدية باعتبارها كافية لوحدها في الرفع من معدلاته "خاطئة" لأن السياسة النقدية تعتبر من بين السياسات الاقتصادية المساهمة في تحقيق أهداف هذه الأخيرة خاصة بعد سنة 1990 حيث تم اتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 تزامنت مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1996) الذي تدعمه مؤسسات النقد الدولية، الأمر الذي أثمر عنه تحقيق معدلات نمو معتبرة خلال هذه الفترة، لتتغير التوجهات للسياسة النقدية ابتداء من سنة (2001-2013) أين أصبحت أداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية، بل وساعدت تعديلات قانون 10/90 وتعويضه بالأمر 11/03 على تقليص استقلالية السلطة النقدية واختيارها للأهداف النهائية، ومنح وزارة المالية صلاحيات أوسع لجعل السياسة النقدية تماشى ومتطلبات برنامج الانعاش والنمو الاقتصادي، وعليه بغية تحقيق مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري لابد من التنسيق والتكامل بين السياستين، ليستمر بعد ذلك الحفاظ على نمو اقتصادي إيجابي والتحكم فيه.

-**الفرضية الثانية:** توجد علاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر غير معنوية إحصائياً "خاطئة" لأن العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر علاقة معنوية إحصائياً وهذا ما يفسره معامل الارتباط  $R^2$  والذي قدر بـ 79% حيث أن هذه النسبة تفسر قوة الدلالة الإحصائية التي تتأثر وتثر بها السياسة النقدية من خلال متغيراتها على النمو الاقتصادي.

-**الفرضية الثانية:** من خلال الدراسة القياسية نستنتج أن النمو الاقتصادي في الجزائر تأثر أساساً بكل من الكتلة النقدية، معدل الفائدة، حجم الائتمان (القروض المقدمة للاقتصاد)، حجم الاستثمار، فيما جاء معدل التضخم منافياً لمنطق النظرية الاقتصادية.

### نتائج البحث:

- الوجود الحقيقي للسياسة النقدية يعتبر أول ثمرات الإصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر بإشراف المؤسسات الدولية وذلك بعد صدور القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض الصادر يوم 14-04-1990 والذي يعد بمثابة المنعرج التاريخي في مسارها.

- ليسمح قانون 90-10 باستعادة بنك الجزائر دوره في إدارة السياسة النقدية في الجزائر.

- هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وقد ظهر ذلك من خلال الدراسة القياسية، وهذا ما أكدته معظم الدراسات والنماذج النظرية الاقتصادية حيث تقوم السياسة النقدية من خلال أدواتها بالتحكم في العرض النقدي وحجم الائتمان وبالتالي في معدلات التضخم الأمر الذي ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

- تتميز البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها السياسة النقدية في وقتنا الحالي بزيادة انفتاح اقتصاديات الدولية وزيادة حرية تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية مما يؤثر على فعالية السياسة النقدية.

- احتلت السياسة المالية أهمية أكبر مقارنة بالسياسة النقدية في الجزائر وذلك خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، لتصبح السياسة النقدية أداة ثانوية مساعدة لها من خلال تكييفها تماشيا ومتطلبات البرامج التنموية.

- ويبقى الجدل قائما حول تطبيق متضمنات الإصلاحات الاقتصادية التثبيت أولا أو التكييف، أو كلاهما، والفترات الزمنية التي يستغرقها كلا منها تفرضه طبيعة الاقتصاد، وحجم المشاكل الاقتصادية، وأن الأفضل هو السير في السياستين معا لتحقيق الأهداف المعلنة.

- التوافق والانسجام بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى كفيلا بضمان نتائج أفضل.

### التوصيات والاقتراحات:

على ضوء ما تقدم من نتائج ومن أجل معالجة الاختلالات السابقة، خلصنا إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات ونحمل أهمها فيما يلي:

## خاتمة عامة

- ضرورة تفعيل السياسة النقدية التي يسطرها بنك الجزائر، من خلال ترسيخ مبدأ استقلالية السلطة النقدية في اتخاذ القرارات بعيدا عن الضغوط السياسية وذلك بهدف تحقيق فعالية أكبر في بلوغ أهدافها، وبالاعتماد على الأدوات غير المباشرة والعمل على تطبيق سياسة السوق المفتوحة وذلك بتطوير السوق النقدية.

- ضرورة تبني نظام سعر الصرف المرن حتى تكون السياسة النقدية في الجزائر أكثر فعالية في حالة حدوث تدفقات رأسمالية كبيرة إلى الداخل.

- إعادة تحريك بورصة الجزائر وتشجيع المؤسسات للدخول إليها للتمكن على الأقل من استعمال أهم أدوات السياسة النقدية وهي السوق المفتوحة.

- ضرورة عصنة مستمرة ومتواترة للنظام المصرفي في الجزائر كونه لا يزال غير فعال لأنه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر.

- فرض نسب احتياطي نقدي إجباري على البنوك التجارية، حسب مقدار الأرصدة النقدية المودعة لديها أو إعطاء سعر فائدة لكل بنك مودع.

- لا بد من تدعيم التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية من خلال إعادة النظر في استقلالية بنك الجزائر التي تبقى نسبية إذا ما قارناها بمعايير استقلالية البنوك المركزية العالمية، وتفعيل لجان التنسيق بين السياستين، مما يجعل بنك الجزائر ووزارة المالية على قدم المساواة في اتخاذ القرارات النقدية والمالية ضمنا للاستقرار الاقتصادي.

- الانسجام والتوافق بين أهداف السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

### آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ورغم سعيي للإلمام بكل جوانب الموضوع، إلا أنني أدركت أن هناك بعض القصور والنقائص إضافة إلى غموض بعض النقط ربما تكون انطلاقة لبحوث جديدة منها:

-فعالية السياسة النقدية وأثرها على الاستراتيجيات الصناعية المتبناة في الجزائر.

## خاتمة عامة

---

-دراسة أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي.

-أثر السياسة النقدية على تغيير الهيكل الاقتصادي.

-السياسة النقدية في الجزائر حاصل للتغيرات العالمية أم انعكاس لهيكل الاقتصاد الجزائري.

وئي التتاتم لا يسعني إلا أن أقول بأن مجهود الفرو مهما عظم أقل، وعلمه مهما خاض  
ضئيل، لذا أرجو أن يكون هذا البحث فاتحة لبحوث جريرة في هذا المجال، والحمد أولاً وأخيراً  
لله رب العالمين.

# فائزہ المعماور ولا المراجع

### الكتب باللغة العربية:

- 1) أحمد رمضان نعمة الله ومحمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، بدون سنة نشر، مصر.
- 2) أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسين، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 3) إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 4) أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
- 5) أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2008.
- 6) أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ودار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 7) جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.
- 8) جمال حلاورة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 9) حامد يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- 10) حسين علي بجيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2009.
- 11) حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 12) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، عمان، 2008.

## قائمة المصادر والمراجع

- 13) زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- 14) سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2012.
- 15) سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1998.
- 16) السيد متولى عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 17) السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 18) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2005.
- 19) ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013،
- 20) الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013،
- 21) عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 22) عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 23) عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي - مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية - الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 24) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1998.
- 25) عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية طبع - نشر - وتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 1991.
- 26) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 27) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر، 2007،
- 28) عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

## قائمة المصادر والمراجع

- 29) عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، لبنان، 1983..
- 30) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005.
- 31) فريديريك م. شرر، ترجمة على أبو عشمه، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.
- 32) محب حلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات -، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2011.
- 33) محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعرق - الجزء الأول -، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 34) محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 35) محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 36) محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- 37) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ( نظرية تحليلية - قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012..
- 38) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2000.
- 39) محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 40) محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي (قياس العلاقات الاقتصادية)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، ليبيا.
- 41) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007..
- 42) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- 43) معتوق محمد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.



## قائمة المصادر والمراجع

- 44)نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف - دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف - الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.
- 45)هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2010.
- 46)وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011.

### قائمة الرسائل والأطروحات:

- 47) اسماعيل صاري، السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2012/2011.
- 48)بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1988-2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- 49)بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي"دراسة تحليلية قياسية لحال الجزائر 1970-2006"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- 50)حسين كشيبي، "إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000 - 2009، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.
- 51)رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 - 2008.
- 52) زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010/2011.
- 53)سليم موساوي بعداش، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2006 - 2007.

## قائمة المصادر والمراجع

- 54) عبد الباسط مبروك شادي، السياسة النقدية بين النظرية الوضعية والمنظور الإسلامي وتداعياتها مع الأزمة المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014.
- 55) العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 56) محمد بودواية، إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1980-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009.
- 57) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009.
- 58) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009.

### المجلات والمقتنيات:

- 59) البشير عبد الكريم، مداخله بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، جامعة حسينية بي بوعلي، شلف.
- 60) بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات -.
- 61) بن زيدان حاج، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000 - 2010، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلة علمية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جوان 2011،
- 62) توفيق عباس المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26 المجلد السابع، نيسان 2010،
- 63) خير الدين عبد ربه الحمري، بحث حول " قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الليبي " (تطبيق نموذج مقترح من صيغ VAR على بيانات من عام 1970 إلى 2005)، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، 2012،

## قائمة المصادر والمراجع

- 64) دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان: قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي (حالة اقتصاد الجزائر)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
- 65) رميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 10- المجلد 01 - 2014.
- 66) سليم حمود، دراسة قياسية للتنيؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة الجزائر
- 67) السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية "مفهوم النقد والطلب عليه"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999،
- 68) صاوي مراد، بن حلول خالد، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية)، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.
- 69) عبد الحق عتروس، محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009، جامعة قسنطينة،
- 70) عثمان أمين، وبوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يوم 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف.
- 71) عيجولي خالد، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، عنوان المداخلة: فعالية تخصيص أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية للحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة،
- 72) كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005،
- 73) كمال عايشي، أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2006.

## قائمة المصادر والمراجع

- 74) حول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، ملتقى وطني: حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة سعيدة، أفريل 2006،
- 75) محمد بوهزة و براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، اجاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يوم 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف.
- 76) مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات" يوم 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة.
- 77) مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، عدد: 06-2008، جامعة ورقلة.
- 78) مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة بسكرة، الجزائر، 29-30 ديسمبر 2004
- 79) موفق محمد القصاب، مصطفى إسماعيل الهيني، مقارنة بين طريقتي انحدار الجذور الصماء والمربعات الصغرى باستخدام أسلوب المحاكاة، المحلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2006،
- 80) نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2012.
- 81) Abdelfatah Mustafa, Multiple Regression ; Lesson 8, Math Department, faculty of science, Mansoura university, Egypt.

### المواد والمراسيم:

- 1) قانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض المؤرخ في 19/08/1986.
- 2) قانون 88-06 الخاص باستقلالية المؤسسات العمومية المعدل والمتمم لقانون 86-12.
- 3) قانون 89-12 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 05/07/1989.
- 4) قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990.

## قائمة المصادر والمراجع

- 5) الأمر 01-01: المتعلق بالنقد والقرض، والذي فصل بين صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية في 27/02/2001 .
- 6) الأمر 03-11: المتعلق بالنقد والقرض، والذي فصل بين صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر وصلاحيات مجلس النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات هذا الأخير في 27/08/2003.
- 7) الأمر رقم 04-10 المتعلق بالنقد والقرض: جاء لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية المؤرخ المتمم للأمر 03-11 في 27/08/2010.

### المواقع الإلكترونية:

- 8) <http://www.bank-of-algeria.dz/>
- 9) <http://www.economicshelp.org/blog/5272/economics/policies-for-economic-growth/>
- 10) <http://www.ons.dz/>
- 11) <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Croissance.htm>
- 12) <http://www.worldbank.org>
- 13) <http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=42703>

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

الملاحق الخاصة بالاحصائيات للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الملحق رقم (1): الخاص بالاحصائيات المستعملة في الدراسة لكل من  $Pib$ ,  $M_2$

LOG	x(10) <sup>9</sup>	pib	LOG	x(10) <sup>9</sup>	M2	السنوات
11.7450748	5.56E+11	556	11.5352941	3.43E+11	343	1990
11.9464523	8.84E+11	884	11.6183619	4.153E+11	415.3	1991
12.0191163	1.045E+12	1045	11.7125655	5.159E+11	515.9	1992
12.1683207	1.4734E+12	1473.4	11.8594385	7.235E+11	723.5	1994
12.2935835	1.966E+12	1966	11.9028728	7.996E+11	799.6	1995
12.3970009	2.4946E+12	2494.6	11.9614686	9.151E+11	915.1	1996
12.4339937	2.7164E+12	2716.4	12.0340667	1.0816E+12	1081.6	1997
12.4442947	2.7816E+12	2781.6	12.2020794	1.5925E+12	1592.5	1998
12.5033821	3.187E+12	3187	12.2527074	1.7894E+12	1789.4	1999
12.60455	4.023E+12	4023	12.3058885	2.0225E+12	2022.5	2000
12.6234147	4.2016E+12	4201.6	12.3933119	2.4735E+12	2473.5	2001
12.6554074	4.5228E+12	4522.8	12.4626226	2.9015E+12	2901.5	2002
12.7199524	5.2475E+12	5247.5	12.5184481	3.2995E+12	3299.5	2003
12.7889034	6.1504E+12	6150.4	12.5616141	3.6443E+12	3644.3	2004
12.8771755	7.5366E+12	7536.6	12.6096371	4.0704E+12	4070.4	2005
12.9304702	8.5206E+12	8520.6	12.6931727	4.9337E+12	4933.7	2006
12.9687724	9.3062E+12	9306.2	12.7777602	5.9946E+12	5994.6	2007
13.0430792	1.1043E+13	11042.8	12.8423533	6.9559E+12	6955.9	2008
12.998608	9.968E+12	9968	12.8560458	7.1787E+12	7178.7	2009
13.0788771	1.1992E+13	11991.6	12.9118392	8.1628E+12	8162.8	2010
13.162152	1.4526E+13	14526.2	12.9969143	9.9292E+12	9929.2	2011
13.2072438	1.6116E+13	16115.5	13.0419884	1.1015E+13	11015.1	2012
13.2193015	1.6569E+13	16569.20	13.0770589	1.1942E+13	11941.5	2013

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر.

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (2): الخاص بالإحصائيات المستعملة في الدراسة لكل من CE ,Int ,Inf

السنوات	حجم الائتمان	$\times(10)^6$	Log	معدل التضخم	معدل الفائدة
1990	246979	2.4698E+11	11.39266	16.7	-5.34
1991	325848	3.2585E+11	11.5130151	25.9	-19.13
1992	412310	4.1231E+11	11.6152239	31.7	-14
1993	220249	2.2025E+11	11.3429139	20.5	-7
1994	305843	3.0584E+11	11.4854985	29	-10.1
1995	565644	5.6564E+11	11.7525432	29.8	-7.9
1996	776843	7.7684E+11	11.8903333	18.7	-4
1997	741281	7.4128E+11	11.8699829	5.7	8.1
1998	906181	9.0618E+11	11.957215	5	15.1
1999	1150733	1.1507E+12	12.0609746	2.6	-0.1
2000	993737	9.9374E+11	11.9972715	0.3	-11.7
2001	1078448	1.0784E+12	12.0327992	4.2	11.7
2002	1266799	1.2668E+12	12.1027077	1.4	7.2
2003	1380166	1.3802E+12	12.1399313	1	-0.2
2004	1535029	1.535E+12	12.1861166	1.7	-3.8
2005	1779754	1.7798E+12	12.25036	2.3	-7
2006	1905440	1.9054E+12	12.2799953	3.7	-2.3
2007	2205242	2.2052E+12	12.3434563	4.9	1.5
2008	261516	2.6152E+11	11.4174983	5.7	-6.7
2009	3086545	3.0865E+12	12.4894726	3.9	21.6
2010	3268092	3.2681E+12	12.5142943	4.5	-7
2011	3726510	3.7265E+12	12.5713023	8.9	-8.3
2012	1237610	1.2376E+12	12.0925838	3.3	2.2
2013	5156320	5.1563E+12	12.7123399	2.9	5.4

المصدر: تم الاعتماد على إحصائيات: - البنك العالمي فيما يخص (معدل الفائدة، والتضخم).

- بنك الجزائر فيما يخص (حجم الائتمان)



## قائمة الملاحق

الملحق رقم (3): الاحصائيات المتعلقة بحجم الاستثمار Inv.

Log	(10) <sup>9</sup>	حجم الاستثمار
12.2234959	1.673E+12	1673
12.0726175	1.182E+12	1182
12.1112625	1.292E+12	1292
12.1296899	1.348E+12	1348
12.0820669	1.208E+12	1208
12.0849336	1.216E+12	1216
12.0670709	1.167E+12	1167
12.0433623	1.105E+12	1105
12.0934217	1.24E+12	1240
12.0740847	1.186E+12	1186
12.0553783	1.136E+12	1136
12.09691	1.25E+12	1250
12.1442628	1.394E+12	1394
12.212454	1.631E+12	1631
12.311542	2.049E+12	2049
12.3596458	2.289E+12	2289
12.4289443	2.685E+12	2685
12.5475286	3.528E+12	3528
12.6540802	4.509E+12	4509
12.7237019	5.293E+12	5293
12.7449185	5.558E+12	5558
12.76886	5.873E+12	5873
13.5784902	3.7887E+13	37887
13.8506891	7.0907E+13	70907

المصدر: بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2013.

## قائمة الملاحق

---

ملحق المصطلحات:

<b>sigle</b>	<b>signification</b>
<b>PIB</b>	<b>Produit Intérieur Brut</b>
<b>M2</b>	<b>Masse Monétaire</b>
<b>Int</b>	<b>Taux D'intérêt Réel</b>
<b>Inv</b>	<b>Investissement</b>
<b>Inf</b>	<b>Inflation</b>
<b>CE</b>	<b>Credit Economic</b>

## قائمة الملاحق

ملاحق الانحدار المتعدد.

كل الملاحق كانت من برنامج (Eviews 7)

الملحق رقم (4): نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة **pib**

Null Hypothesis: PIB has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-2.942650	0.0558
Test critical values:				
	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PIB) Method: Least Squares Date: 05/15/15 Time: 09:30 Sample (adjusted): 1991 2013 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.062619	0.021280	-2.942650	0.0078
C	0.852760	0.268151	3.180147	0.0045
R-squared	0.291956	Mean dependent var		0.064097
Adjusted R-squared	0.258240	S.D. dependent var		0.048219
S.E. of regression	0.041529	Akaike info criterion		-3.441928
Sum squared resid	0.036217	Schwarz criterion		-3.343189
Log likelihood	41.58217	Hannan-Quinn criter.		-3.417096
F-statistic	8.659186	Durbin-Watson stat		1.865442
Prob(F-statistic)	0.007775			

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (5): نتائج اختبار ديكي فولر المطور لاستقرارية سلسلة .pib

Null Hypothesis: DPIB has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.150776	0.0004
Test critical values:	1% level		-3.769597	
	5% level		-3.004861	
	10% level		-2.642242	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PIB) Method: Least Squares Date: 05/15/15 Time: 09:32 Sample (adjusted): 1992 2013 Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIB(-1)	-0.925160	0.179616	-5.150776	0.0000
C	0.052883	0.014607	3.620358	0.0017
R-squared	0.570174	Mean dependent var		-0.008605
Adjusted R-squared	0.548683	S.D. dependent var		0.058771
S.E. of regression	0.039483	Akaike info criterion		-3.539400
Sum squared resid	0.031178	Schwarz criterion		-3.440214
Log likelihood	40.93340	Hannan-Quinn criter.		-3.516035
F-statistic	26.53049	Durbin-Watson stat		1.934886
Prob(F-statistic)	0.000049			

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (6): نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرارية سلسلة **Int**.

Null Hypothesis: INT has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.108747	0.0190
Test critical values:	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(INT) Method: Least Squares Date: 05/15/15 Time: 12:43 Sample (adjusted): 1991 2013 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT(-1)	-0.914948	0.222683	-4.108747	0.0005
C	-7.048668	4.442437	-1.586667	0.1283
@TREND(1990)	0.469932	0.316752	1.483596	0.1535
R-squared	0.458017	Mean dependent var		0.466957
Adjusted R-squared	0.403818	S.D. dependent var		12.32460
S.E. of regression	9.516167	Akaike info criterion		7.464969
Sum squared resid	1811.149	Schwarz criterion		7.613077
Log likelihood	-82.84714	Hannan-Quinn criter.		7.502218
F-statistic	8.450752	Durbin-Watson stat		1.856431
Prob(F-statistic)	0.002187			

## قائمة الملاحق

لملاحق رقم (7): نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرارية سلسلة **Inf**.

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.835937	0.6540
Test critical values:	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 23:38				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.288823	0.157316	-1.835937	0.0813
C	6.090130	4.340830	1.402988	0.1760
@TREND(1990)	-0.315360	0.242987	-1.297845	0.2091
R-squared	0.144227	Mean dependent var		-0.600000
Adjusted R-squared	0.058650	S.D. dependent var		5.619204
S.E. of regression	5.451931	Akaike info criterion		6.350924
Sum squared resid	594.4711	Schwarz criterion		6.499032
Log likelihood	-70.03563	Hannan-Quinn criter.		6.388173
F-statistic	1.685346	Durbin-Watson stat		1.593204
Prob(F-statistic)	0.210661			

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (8): نتائج اختبار ديكي فولر المطور لاستقرارية سلسلة **Inf**.

Null Hypothesis: DINF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.910245	0.0041
Test critical values:	1% level		-4.467895	
	5% level		-3.644963	
	10% level		-3.261452	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/15 Time: 23:36				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.423324	0.289868	-4.910245	0.0001
C	-5.368595	2.708857	-1.981868	0.0639
@TREND(1990)	0.286285	0.186054	1.538722	0.1423
R-squared	0.656461	Mean dependent var		-0.295238
Adjusted R-squared	0.595836	S.D. dependent var		7.997217
S.E. of regression	5.084140	Akaike info criterion		6.259772
Sum squared resid	439.4241	Schwarz criterion		6.458729
Log likelihood	-61.72761	Hannan-Quinn criter.		6.302951
F-statistic	10.82830	Durbin-Watson stat		1.624370
Prob(F-statistic)	0.000325			

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (9): نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرارية سلسلة Inv.

Null Hypothesis: INV has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			1.340043	0.9999
Test critical values:				
	1% level		-4.498307	
	5% level		-3.658446	
	10% level		-3.268973	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INV)				
Method: Least Squares				
Date: 05/16/15 Time: 07:03				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	0.350859	0.261827	1.340043	0.2016
C	-4.484152	3.091321	-1.450562	0.1689
@TREND(1990)	0.029895	0.014397	2.076502	0.0567
R-squared	0.601777	Mean dependent var		0.086050
Adjusted R-squared	0.459555	S.D. dependent var		0.184209
S.E. of regression	0.135421	Akaike info criterion		-0.917528
Sum squared resid	0.256745	Schwarz criterion		-0.618809
Log likelihood	15.17528	Hannan-Quinn criter.		-0.859215
F-statistic	4.231242	Durbin-Watson stat		2.343599
Prob(F-statistic)	0.014896			



## قائمة الملاحق

الملحق رقم (10): نتائج اختبار ديكي فولر المطور لاستقرارية سلسلة **Inv**.

Null Hypothesis: DDINV has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.062772	0.0256
Test critical values:	1% level		-4.571559	
	5% level		-3.690814	
	10% level		-3.286909	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INV)				
Method: Least Squares				
Date: 05/16/15 Time: 07:06				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINV(-1)	-10.38415	2.555927	-4.062772	0.0016
C	-0.016618	0.117066	-0.141954	0.8895
@TREND(1990)	0.007357	0.007626	0.964685	0.3537
R-squared	0.885106	Mean dependent var		-0.032662
Adjusted R-squared	0.837234	S.D. dependent var		0.376374
S.E. of regression	0.151846	Akaike info criterion		-0.670703
Sum squared resid	0.276685	Schwarz criterion		-0.373913
Log likelihood	12.03633	Hannan-Quinn criter.		-0.629780
F-statistic	18.48883	Durbin-Watson stat		2.318168
Prob(F-statistic)	0.000029			

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (11): نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة CE.

Null Hypothesis: CE has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.723623	0.4068
Test critical values:	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(CE)				
Method: Least Squares				
Date: 05/15/15 Time: 12:37				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CE(-1)	-0.254857	0.147861	-1.723623	0.0995
C	3.142794	1.787057	1.758642	0.0932
R-squared	0.123937	Mean dependent var		0.064348
Adjusted R-squared	0.082220	S.D. dependent var		0.302998
S.E. of regression	0.290274	Akaike info criterion		0.446960
Sum squared resid	1.769442	Schwarz criterion		0.545699
Log likelihood	-3.140040	Hannan-Quinn criter.		0.471792
F-statistic	2.970877	Durbin-Watson stat		2.501297
Prob(F-statistic)	0.099469			

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (12): نتائج اختبار ديكي فولر المطور لسلسلة CE.

Null Hypothesis: DCE has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.093673	0.0000
Test critical values:				
	1% level		-3.769597	
	5% level		-3.004861	
	10% level		-2.642242	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(CE)				
Method: Least Squares				
Date: 05/15/15 Time: 13:29				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCE(-1)	-1.439392	0.202912	-7.093673	0.0000
C	0.086384	0.061978	1.393786	0.1787
R-squared	0.715587	Mean dependent var		0.005909
Adjusted R-squared	0.701366	S.D. dependent var		0.522974
S.E. of regression	0.285792	Akaike info criterion		0.419400
Sum squared resid	1.633537	Schwarz criterion		0.518586
Log likelihood	-2.613405	Hannan-Quinn criter.		0.442766
F-statistic	50.32019	Durbin-Watson stat		2.089583
Prob(F-statistic)	0.000001			

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (13): نتائج معادلة الانحدار الخطي المتعدد بين المتغير التابع والمتغيرات

المستقلة.

Dependent Variable: DPIB				
Method: Least Squares				
Date: 05/15/15 Time: 22:30				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2	0.672297	0.116285	27.62171	0.0000
DINF	-0.000236	0.000889	-0.265694	0.7939
DINV	0.008849	0.021061	2.420185	0.6799
CE	0.011738	0.015866	1.739838	0.4701
INT	-0.003722	0.000504	-7.390680	0.0000
C	0.053945	0.004513	11.95230	0.0000
R-squared	0.790890	Mean dependent var		0.057857
Adjusted R-squared	0.725543	S.D. dependent var		0.038698
S.E. of regression	0.020273	Akaike info criterion		-4.732015
Sum squared resid	0.006576	Schwarz criterion		-4.434458
Log likelihood	58.85217	Hannan-Quinn criter.		-4.661920
F-statistic	58.05295	Durbin-Watson stat		2.019620
Prob(F-statistic)	0.000057			

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (14): نتائج الانحدار التدريجي Stepwise

Dependent Variable: DPIB				
Method: Stepwise Regression				
Date: 05/15/15 Time: 22:45				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
No always included regressors				
Number of search regressors: 6				
Selection method: Stepwise forwards				
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	0.312192	0.147193	2.120973	0.0481
INT	-0.003782	0.000601	-6.296375	0.0000
DM2	0.720499	0.011820	51.73420	0.0000
DINV	0.520852	0.000974	2.874467	0.0234
DCE	0.312199	0.016809	3.725729	0.0173
R-squared	0.811994	Mean dependent var		0.064097
Adjusted R-squared	0.770215	S.D. dependent var		0.048219
S.E. of regression	0.023114	Akaike info criterion		-4.507093
Sum squared resid	0.009617	Schwarz criterion		-4.260246
Log likelihood	56.83156	Hannan-Quinn criter.		-4.445011
F-statistic	49.43546	Durbin-Watson stat		1.981183
Prob(F-statistic)	0.000002			
Selection Summary				
Added C				
Added INT				
Added DM2				
Added DINF				
Added DCE				
*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.				